

المحامي
محمد زكريا عيساوي

الاتفاقية اللبنانية الإسرائيلية وخطرها على الاقتصاد الوطني

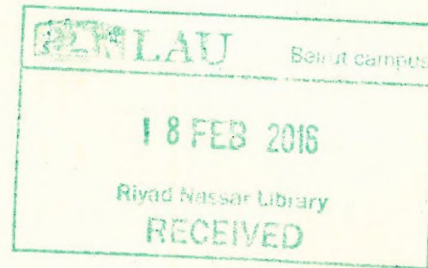


دار المسيرة
بيروت

A
330.956
I888z

الاتفاقية اللبنانية الإسرائيلية وخطرها على الاقتصاد الوطني

تأليف
المحامي محمد زكريا عيسى



514 256180

الاهداء

إلى المحررين من معتقل انصار والى والدي في أحد سجون اسرائيل،
أيضاً يكون مع الوف المناضلين الذين غيبتهم العدو عنا ولا نعلم مصيرهم، اليهم
جميعهم أهدي هذا الكتاب لعله يصل اليهم أو يتناهي الى مسامعهم فيكون
بلسماً لجراحهم وعوناً لهم في غربتهم وليعلموا أننا لن نترك عدونا يرتاح حتى
نفك أسرهم ويجلو عن أرضنا ويتحقق لنا النصر.

بيروت في: ١٩٨٣/١١/٢٥

المؤلف

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

مقدمة

في مثل هذه الظروف المعقدة التي تم فيها التوقيع على اتفاقية السلام بين لبنان واسرائيل، حيث يشتد خطر المؤامرة وتبرز صعوبات جدية امام الحكومة اللبنانية لاستعادة سيادتها على كامل تراب الوطن من جراء استمرار الاحتلال الاسرائيلي والوجود المسلح غير اللبناني على اجزاء كبيرة وشاسعة منه، تكتسب فكرة الوحدة الوطنية والمصالحة والوفاق، اهمية اكثر الحاحا لانها تبقى حجر الزاوية والاساس السليم لوحدة الوطن واستمراره وتحريره وتطهير ارضه المقدسة من القوات الاسرائيلية، لان الارادة المشتركة هي سر قيامه لبنان وبدونها لا يمكن ان يقوم او يستوى.

هل صحيح ان لبنان اضحى فكرة وذكرى من الماضي، بعد ان عصفت به الرياح العاتية وتقاذفته الامواج الغاشمة وتقطعت اوصاله وتمزقت اراضيهِ وتفرق بنوه وبات تحت حكم الدويلات والطوائف والميليشيات؟

وهل صحيح ان الاتفاقية قد عجلت عليه واتت على الرمح الاخير من وجوده بعد ان اسقطته رسميا في مؤامرة التشرذم والتقسيم واسبغت على غزو اسرائيل واحتلالها الصفة الشرعية، وانه لم يعد بالامكان اخراجها من الاراضي المحتلة؟

وهل صحيح انها قربت ساعة الخلاص والتحرير وانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي اللبنانية المحتلة؟

ان معرفة كنه الاتفاقية وما حققته وما يمكن ان تحققه من اغراض واهداف ليست مسألة بالغة الصعوبة والتعقيد، لانها في الاصل وكما رسم لها جاءت لتضع حدا لحالة العداء بين الدولتين المتعاقبتين ولتعطي اسرائيل الضمانات اللازمة لحماية حدودها الشمالية ولتفصح في المجال من اجل اقامة علاقات طبيعية بينها في المستقبل، ولكن الصعوبة تبقى في معرفة مصير هذه الاتفاقية الذي سوف يتقرر لسنوات طويلة قبل تحقيق الانسحابات الشاملة وبعدها من لبنان بسبب موقف فريق كبير من اللبنانيين الرافض لفكرة تطبيع العلاقات مع اسرائيل من جهة وموقف معظم الدول العربية المناهضة لاسرائيل لفكرة الصلح معها قبل انسحابها الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة، وحل القضية الفلسطينية حلا مناسبا وعادلا؟

اننا لا نرغب هنا في تحليل الاتفاقية ومناقشتها ودراسة جميع جوانبها السياسية والامنية والعسكرية والاقتصادية الخ... لأن ما يعيننا منها هو الجانب الاقتصادي والعلاقات المرتقبة مع اسرائيل وابعاد هذه العلاقات وخطرها على الاقتصاد الوطني، وهذا لا يعني اننا لن نتناول بالكلام مضمون الاتفاقية واغراضها واهدافها وما يدور حولها من نقد ولغط ومواقف متناقضة.

سوف نتناول في الفصل الاول الاتفاقية، مضمونها واهدافها، والنصوص المتعلقة بالعلاقات المرتقبة، وطبيعة اسرائيل العدوانية والكولونيالية، وفي الفصل الثاني الاقتصاد الاسرائيلي، جذوره التاريخية، بنيته وخصائصه واهم انجازاته ومستقبله، وفي الفصل الثالث الاقتصاد اللبناني، جذوره التاريخية بنيته وخصائصه وانجازاته. وفي الفصل الرابع أزمة اسرائيل الاقتصادية والاضطراب

الحقيقية على الاقتصاد الوطني في المدى القريب وفي المدى البعيد.

وسوف نتوخى في كلامنا عن هذه الناحية الصدق والاخلاص والامانة لانها الطريق الوحيد للمعرفة الصحيحة والنجاح، ولان من لا يتوخى هذه القيم يأتي حكمه على الاشياء ناقصا وفاسدا ومعرفته معوجة وغير صحيحة.

الفصل الأول مضمون الاتفاقية وابعادها

البحث الاول: الاتفاقية

بتاريخ ١٧ ايار عام ١٩٨٣ وقع كل من لبنان واسرائيل على اتفاقية سلام وانهاء الحرب والعداء بينهما، او كما اطلق عليها بعض معارضيها اتفاقية صلح منفرد، في احتفال رسمي وبروتوكولي جرى في بلدة خلدة اللبنانية جنوب العاصمة بيروت وبحضور ممثل حكومة الولايات المتحدة الاميركية بصفة شاهد وشريك اساسي في المفاوضات، ثم استكملت مراسم التوقيع في بلدة كريات شمونة الاسرائيلية او «الخالصة» شمالي فلسطين، من اجل وضع حد نهائي لثماني سنوات من الحرب والفوضى، منذ ١٣ نيسان ١٩٧٥، وتأمين انسحاب جميع القوات الخارجية التي دخلت اراضي لبنان في اوقات وظروف مختلفة.

والاتفاقية تتألف من اثني عشر مادة وتتضمن مقدمة تعبر عن حق الدولتين المتعاقبتين بالعيش في سلام تمشيا مع شرعة هيئة الامم وقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر بتاريخ ١٠/٢٢ ١٩٦٧ وملحقاً يعنى بالترتيبات الامنية والعسكرية مع جدول للأسلحة وخريطة عسكرية ومحاضر جرى فيها شرح بعض البنود الغامضة من الاتفاقية.

ولا بد هنا من ان ننوه سريعا ببعض الملاحظات الاساسية في القرار ٢٤٢ الآنف الذكر والتي تعتبر جزءاً مكملًا للاتفاقية واساساً قانونياً تبنى عليه وتفسر على ضوءها وهي:

اولاً - العمل من اجل سلام عادل ودائم في المنطقة يخول كل دولة فيها من العيش بأمان.

ثانيا - انتهاء حالة الحرب واحترام سيادة ووحدة واستقلال كل دولة في المنطقة مع حق كل منها في العيش بسلام دون خوف او تهديد من الخارج.

ثالثاً - المحافظة على وحدة اراضي كل من دول المنطقة وذلك بواسطة ترتيبات امنية بما فيها ايجاد مناطق منزوعة السلاح.

مضمون بنود الاتفاقية:

تتناول المواد الاولى حتى السابعة: مسألة انتهاء حالة الحرب والعداء بين الدولتين المتعاقدين والترتيبات الامنية والعسكرية على الحدود المشتركة وامتناع كل دولة عن التدخل في شؤون الدولة الاخرى الداخلية او استعمال اراضيها في اعمال حربية او هدامة تسيء للدولة المتعاقدة، وحق لبنان في نشر قوات دولية على اراضيها.

وتتناول المادة الثامنة مسألة انشاء لجنة اتصال مشتركة ومهامها السهر على تنفيذ بنود الاتفاقية والفصل في الخلافات التي يمكن ان ترفع اليها من قبل لجنة الترتيبات الامنية وتنظيم العلاقات المتبادلة بين لبنان واسرائيل، بما في ذلك ضبط حركة البضائع والمنتجات والاشخاص والمواصلات الخ..

واخطر ما جاء في هذه المادة هو عملية تطبيع العلاقات المتبادلة بين لبنان واسرائيل ووضع الاتفاقات اللازمة حول حركة السلع والمنتجات والاشخاص وتنفيذها على اساس غير تمييزي اسوة بسائر الدول التي لها علاقات طبيعية مع لبنان.

وتتناول المادة العاشرة مسألة ابرام هذه الاتفاقية وفقاً للاصول الدستورية

لدى كل من الفريقين المتعاقدين.

والمادة الحادية عشر تتناول كيفية تسوية الخلافات التي تعجز لجنة الاتصال المشتركة عن حلها.

والمادة الثانية عشر ضرورة ابلاغ هذه الاتفاقية من الامانة العامة للأمم المتحدة لتسجيلها وفقاً لاحكام المادة ١٠٢ من ميثاقها.

ان العمل، كل عمل، بما فيه العمل السياسي، لا يمكن ان يرى النور او يصبح قابلاً للحياة الا اذا توفرت له الظروف والامكانيات والوسائل اللازمة خلال مرحلة سياسية معينة.

وان الانتقال من حالة الى حالة لا يتم بعضاً سحرية ولا بجرة قلم، وان ابرام الاتفاقية غير كاف لازالة حالة العداء بين لبنان والبلدان العربية من جهة واسرائيل من جهة ثانية لانها سوف تبقى حبرا على ورق الى ان تزول اسباب هذا العداء وتقوم اسرائيل بسحب جيوشها من لبنان وجميع الاراضي العربية المحتلة وتعترف بحقوق الشعب الفلسطيني بأرضه ووطنه وتعود عن اطماعها واحلامها التوسعية.

وهذا ما يفسر ردة فعل الجماهير وفئات كبيرة من الشعب اللبناني تجاهها الذين اعربوا عن رفضهم لها ومطالبتهم بالغائها وبانسحاب جميع الجيوش الاسرائيلية الغازية عن الاراضي اللبنانية المقدسة دون قيد ولا شرط عملاً بالقرارين رقم ٥٠٨ و ٥٠٩ الصادرين عن مجلس الامن الدولي، وبالمقابل قامت فئات اخرى لا يستهان بقوتها وفعاليتها على الساحة اللبنانية لتعرب عن تأييدها ومناصرتها للاتفاقية المبرمة معتبرة اياها « الخلاص » وبداية مرحلة سياسية جديدة بجميع ابعادها ومعانيها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، معلقة عليها آمالاً كباراً بقرب انتهاء الازمة اللبنانية وانسحاب جميع الجيوش الغريبة عن

لبنان، وقد عبر عن هذه الفئة الدكتور ايلي سالم وزير الخارجية اللبنانية الذي قال بانها تؤمن للبنان ما افتقده من استقلاله وسيادته وتعيد اليه امه وعزته، وبأنها وان كانت لا تشكل نهاية المآسي فهي تشكل بداية استعادة السيادة، ولا تخرج بمرتكزاتها الاساسية عن مبادئ اتفاقية الهدنة المعقودة بين لبنان واسرائيل في ١٩٤٩/٣/٢٣، وانها - على حد قوله - تعبر بصدق عن حق الدولتين المتعاقدين في العيش بسلام تمشياً مع شرعة حقوق الامم المتحدة ومع قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧) الذي حظي آنذاك باجماع نادر عربيا ودوليا. وكذلك الدكتور مروان اسكندر (٢) قال: ان هذه الاتفاقية اعطت اكثر بكثير مما كان يطمح اليه اي بلد عربي احتلت اراضيها في مفاوضات صعبة وشاقة مع اسرائيل. وأضاف انه مما لا شك فيه سوف تتعارض هذه الاتفاقية مع اهداف المستفيد من مآسي لبنان، لكن الغالبية القصوى من اللبنانيين سوف يكونون متفهمين لها ويتقبلونها بارتياح وامل. غير انه يرى ان البعد الاقتصادي للاتفاقية هو الاخطر بسبب اطماع اسرائيل ونواياها بالهيمنة على الاقتصاد الوطني ومصادرة دوره في محيطه.

ويرى الصحافي الفرنسي اندريه فونتين (André Fontain) (٣) انه لا بد من ان يدفع لبنان الثمن، شأنه في ذلك شأن سائر الدول التي نشبت فيها حروب وان لبنان بهذه الاتفاقية سنحت له فرصة حقيقية لاسترداد اراضي واستعادة سيادته الكاملة عليها وانه لا بد من ان يستعيد لبنان انفاسه ويرتب اوضاعه واموره حسب حاجاته وطموحات بنييه.

(١) خطاب وزير الخارجية اللبناني امام النواب في البرلمان اللبناني.

(٢) مقال للدكتور مروان اسكندر في النهار.

(٣) صحافي فرنسي.

ويرى فريق آخر في الاتفاقية انها تشكل انتقاصا كاملا للسيادة والاستقلال لانها اعطت اسرائيل ما لم تستطع ان تحققه بالغزو والعدوان، واسبغت على احتلالها للاراضي اللبنانية الصفة الشرعية وابرات ساحتها من الجرائم والمجازر البشعة التي ارتبكتها بحق اللبنانيين والفلسطينيين على مرأى من الامم المتحدة ومجلس الامن اللذين أدانها وطالبا الاسرائيليين بالانسحاب فورا دون قيد ولا شرط وذلك بالقرارين ٥٠٨ و ٥٠٩. وقد عبر عن هذا الموقف الرئيس السابق سليمان فرنجيه (١) بقوله ان هذه الاتفاقية تزيد في انقسام اللبنانيين ولا توحدهم وتفطر بالسيادة اللبنانية لانها تتضمن اجراءات وترتيبات عسكرية وامنية تعطي العدو الاسرائيلي امتيازات في البر والبحر والجو وتبقى على أرض الوطن وجودا عسكريا يتغطى بنص شرعي. كما تفطر بالتزام لبنان بالمصالح العربية وبانتمائه وانها لا شك تضع لبنان في دائرة الهيمنة والاطماع الاسرائيلية وسوف تعرض الاقتصاد الوطني ومصالح لبنان الاقتصادية وتسقط لبنان رسميا في المؤامرة المستمرة عليه والتي تستهدف كيانه ونظامه الديمقراطي.

وكذلك يقول الدكتور عبدالمجيد الرافي نائب طرابلس عاصمة لبنان الثانية وامين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي بكلمة القاها في مجلس النواب في معرض مناقشته للاتفاقية معارضا ورافضا ومنتقدا... إنها تم وتجري مع العدو الصهيوني وقسم كبير من اراضيها يقع تحت وطأة احتلاله وانتهاكاته وجنوده يمارسون كل يوم ابشع انواع الظلم والاضطهاد ضد ابناء شعبنا هناك، ويزجون بهم بالآلاف في السجون والمعتقلات، ويضيف انها لا تستجيب لمتطلبات السيادة التامة ولا لانتماء لبنان الطبيعي الى محيطه القومي العربي وهي تعطي العدو امتيازات امنية لا قبل لنا بها وتفتح لاسرائيل قنوات متعددة

(١) لقاء زغرنا.

للاتصال وتجعل التطبيع امراً مفروغاً منه، وهذا يتناقض مع التزاماتنا تجاه انفسنا وتجاه اخواننا في الجامعة العربية ويلحق اكبر الضرر بلبنان وبجوهره الانساني والحضاري الذي يشكل النقيض الحقيقي والواقعي للكيان الاسرائيلي... الخ.

ويرى المحامي عبدالعزيز قباني^(١) في الاتفاق معاهدة صلح واستسلام أولاً وثانياً سلخ لبنان عن محيطه وتحبيده في الصراع العربي الاسرائيلي الامر الذي يشكل استجابة لافكار وايدولوجية فريق متطرف من اللبنانيين. وان الاتفاقية تشكل الخطوة الاولى على طريق تطبيع العلاقات مع اسرائيل وتودي الى خروج لبنان من جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك وانه مهما قيل ويقال في الاتفاق فيه تفريط في السيادة والاستقلال ويفرض انشاء علاقات دبلوماسية واقتصادية مع اسرائيل تحت اسماء اخرى.

نحن لم نسرد هذه الآراء والمواقف المتباينة حول الاتفاقية من اعتبارات سياسية وحسب وانما هي في الاساس نابعة من مخاوفنا وهواجسنا الرئيسية على الاقتصاد الوطني وتتصل بالدور الاقتصادي للبنان في المنطقة ونوايا اسرائيل في تطبيع علاقاتها الاقتصادية مع لبنان قسراً وبشتى الوسائل في محاولة منها للتسلل عبر هذا التطبيع الى اسواق الداخل العربي الامر الذي يتناقض بشكل حاد مع المنطلقات الاقتصادية التاريخية للبنان ودوره الاقتصادي في المنطقة.

ومهما يكن من امر فان هذه الاتفاقية اعطت اسرائيل اعترافاً بشريعة وجودها على الاراضي الفلسطينية المغتصبة، هذا الاعتراف الذي كانت تسعى اليه منذ قيامها بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٨ بشتى الوسائل والاساليب وكان الهاجس

(١) في مقال نشرته جريدة السفير بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢١.

الاول لدى جميع الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منذ حكومة بن غوريون مؤسس الدولة اليهودية والاب الروحي لها. واول من وضع فكرة انتزاع الاعتراف بها عن طريق القوة والقهر والاكراه.

وتعتبر هذه الاتفاقية الحلقة الثانية من ضمن سلسلة من الاتفاقات مترابطة الحلقات بعد اتفاقية كمب ديفيد المبرمة بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٩ والتي تعتبر بحق اخطر نكسة في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي وبداية مرحلة جديدة من الاستسلام تحت ضغط الآلة العسكرية الاسرائيلية.

البحث الثاني: طبيعة اسرائيل التوسعية والكونيالية والاعتداءات الصهيونية المستمرة على لبنان

أظهرت وقائع السنين التي تلت قيام الكيان الاسرائيلي، ان اهدافه تتعدى مجرد اقامة دولة على ٨٤٪ من ارض فلسطين. كما اظهرت الوقائع ان الجانب الصهيوني الذاتي في هذه الاهداف يغطي الجزء الأصغر منها بالمقارنة إلى دولة كقاعدة امامية للإمبريالية.

قام الكيان الاسرائيلي على اساس اغتصاب الجزء الاكبر من ارض فلسطين، وتشريد الغالبية العظمى من شعبها خارج وطنهم. ومن ثم اقامة كيان يهودي صهيوني عنصري، وقد اعتمد هذا الكيان منذ البداية إلى التحول إلى ترسانة عسكرية بكل ما تحمل الكلمة من معنى. اما المجتمع المدني فما هو الا تابع للالة العسكرية التي تشكل السمة الرئيسية في تكوين هذا الكيان. ان هذه السمة كانت ضرورة لازمة من اجل انجاز عملية اغتصاب فلسطين وتشريد اهلها. ولكنها ضرورة لازمة اكثر للدور الذي سيلعبه هذا الكيان في خدمة اهداف القوى الامبريالية العظمى الطامعة في السيطرة على الوطن العربي.

ان استراتيجية الوجود الاستعماري في الوطن العربي قامت على ركيزتين متلازمتين أولاها كانت تجزئة البلاد العربية إلى كيانات ودول ودويلات. وثانيها زرع الكيان الاسرائيلي العسكري العنصري الغريب في النقطة الفاصلة بين مشرق البلاد العربية ومغربها. وهو بهذا يقوم بمهمتين الأولى تكريس التجزئة والفصل بين المشرق وبين المغرب العربيين، والثانية ضرب حركة التحرر العربية

كلما وصلت عند نقطة تهدد الوجود الامبريالي وهذا ما يفسر، بالدقة، السمات الملازمة لهذا الكيان:

- أ (الوجود العنصري الغريب الذي لا يمكن ان يتحول الى جزء من المنطقة.
- ب (الوجود العسكري العدواني التوسعي.
- ج (الوحدة العضوية بينه وبين الامبريالية المنفذة.

ان الامساك بهذه الخلفية هو الذي يفسر سلسلة الاعتداءات - موضوع بحثنا هنا - التي قام بها الكيان الاسرائيلي بعد قيامه ضد الدول العربية المجاورة لأرض فلسطين، وخاصة لبنان في الظرف الراهن.

حاول الاعلام الصهيوني ومن ورائه أبواق الدعاية الامبريالية الباس الكيان الاسرائيلي ثوب الحمل واعتبار كل تحركاته العسكرية عمليات دفاعية بريئة. ضد جيرانه العدوانيين الذين يتهددون امنه ووجوده. كان هذا هو الوتر الدائم الذي عزفت عليه ابواق الدعاية الصهيونية والامبريالية منذ اللحظة التي بدأ فيها الغزو الصهيوني لأرض فلسطين مروراً باقامة الدولة الاسرائيلية وانتهاء إلى اليوم. ولم ينقطع العزف على هذا الوتر رغم مئات الاعتداءات التي ارتكبتها جيش العدو على الاهالي الفلسطينيين الآمنين وعلى حدود الاردن ولبنان ومصر وسوريا. ورغم حرب ١٩٥٦ واحتلال قطاع غزة وسيناء. ورغم تحويل مجاري نهر الاردن، ورغم حرب حزيران ١٩٦٧ حين احتلت الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان، واخيراً على الرغم من تركيز الاعتداءات على لبنان في هذه المرحلة الحاسمة من التاريخ العربي.

تنقسم الاعتداءات الاسرائيلية^(١) على البلاد العربية بعد قيام الكيان الصهيوني وعقد اتفاقات الهدنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ إلى الاقسام التالية:

(x) إستراتيجية اسرائيل للسنوات ٩٨٠ - ٩٨١ - ١٩٨٢ للكاتب الاسرائيلي أوديد إيون في مقال نشر له في مجلة كيفونوم عدد ١٤/٢/١٩٨٢.

١ - الاعتداءات الانتقامية على قرى ومدن حدودية مع العدو:

منذ اللحظة الأولى التي عقدت فيها اتفاقات الهدنة بين كل من حكومات مصر والاردن ولبنان وسوريا وبين الكيان الاسرائيلي في ١٩٤٩ - ١٩٥٠، أعلن قادة العدو أن على هذه الحكومات حماية الحدود من تسلل الفلسطينيين وعودتهم الى أراضيهم وبيوتهم التي هجروا بالقوة منها.

عندما أتمت اتفاقات الهدنة تأكد مئات الالوف من الفلسطينيين الذين قذفوا خارج الحدود ان عودتهم أصبحت مؤجلة. ومن ثم عليهم ان يرضخوا للأمر الواقع.

وهكذا تمت ضمن الشروط اعلاه كل الاعتداءات التي قام بها الجيش الاسرائيلي ما بين ١٩٤٩ - ١٩٥٤ على الحدود العربية.

٢ - الاعتداءات لنصرة الامبريالية ضد التحركات الوطنية الجماهيرية:

كانت الاعوام الممتدة من ١٩٥١ الى ١٩٥٥ اعوام بدايات النهوض الشعبي بعد نكبة ١٩٤٨ - فقد بدأت التحركات الوطنية الجماهيرية تتصاعد في كل من مصر وسوريا ولبنان والاردن وبلغت درجة عالية في مرحلة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ بعد انتصار ثورة يوليو المجيدة في مصر. ولهذا شاهد الاردن بصورة خاصة سلسلة من الاعتداءات الصهيونية الخطيرة، لعل اهمها الاعتداء على قببة ونحالين، وسلسلة الاعتداء من «النوتردام» على القدس الشرقية في الاعوام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ - ١٩٥٥ وذلك انذارا للتظاهرات الوطنية لكي تتراجع عن نضالها ضد غلوب باشا والمعاهدة البريطانية - الاردنية ومشاريع الاحلاف العسكرية.

ولم يكن الامر ليختلف بالنسبة للنضالات الوطنية في قطاع غزة، حيث ارتبط النضال الوطني هنالك في مرحلة ١٩٤٩ - ١٩٥٤ بمحاولات العودة الى جانب ابراز الطابع الفلسطيني البحت. فكانت ردود الكيان الاسرائيلي سلسلة اعتداءات. وذلك من اجل اجبار الجيش المصري لحماية الحدود ومنع التحركات الوطنية.

٣ - الاعتداءات الاسرائيلية ضد الحكومات الوطنية:

بدأت الاعتداءات الاسرائيلية تأخذ اتجاهاً جديداً بعد أن انتصرت حركة التحرر العربية في كل من مصر وسوريا ما بين الاعوام ١٩٥٢ - ١٩٥٤، فقد أخذ الكيان الاسرائيلي يقوم بدوره الاساسي، وهو عرقلة نصر التحرر العربي ومسيرته.

فعلى سبيل المثال، عندما اخذت مصر بقيادة جمال عبدالناصر تلعب دوراً قومياً ضد الاستعمار ودوراً عالمياً على خط الحياد، تحرك الجيش الاسرائيلي ليقوم بالاعتداءات عام ١٩٥٥ على غزة استفزازاً للجيش المصري، وتحذيراً لعبدالناصر من المضي في طريق معاداة الاستعمار ولم تكن الاعتداءات الاسرائيلية على سوريا بعد قيام الحكم الوطني ١٩٥٤ لتختلف عن هذه الاهداف. ولكن عندما لم تجد تلك الاعتداءات وتصاعد النضال الوطني التحرري في مصر، وخاصة، عند إعلان تأميم قناة السويس، شنت اسرائيل مع كل من بريطانيا وفرنسا حرب العدوان الثلاثي وذلك بهدف اسقاط حكم جمال عبدالناصر.

ان مراجعة سلسلة الاعتداءات التي شنها الكيان الاسرائيلي على كل من مصر وسوريا في الفترة الممتدة من ١٩٥٤ - ١٩٦٧ لتؤكد ان دور الشرطي ضد حركة الثورة العربية هو دور اساسي انبط بالكيان الاسرائيلي منذ البداية.

٤ - اغتصاب اراضي الحدود ومياه نهر الاردن:

كانت القوة العسكرية الضاربة التي اعدّها الكيان الاسرائيلي ضد الدول العربية المجاورة وقد ترجمت نفسها بسلسلة الاعتداءات العسكرية المشهورة. ولكن ذلك حل في طياته اهدافاً اخرى وهي التوسع على حدود تلك البلدان حيث ضم العدو إلى اراضيه القسم الاعظم من الاراضي الحرام التي اقترتها اتفاقات الهدنة. وبلغت تلك الاراضي الآف الكيلومترات المربعة. هذا فضلاً عن التوسع الذي تم بالتلاعب في خطوط الهدنة، فعلى سبيل المثال تم الاعتداء على الحدود الاقليمية اللبنانية فابتلع الكيان الاسرائيلي اكثر من عشرين قرية حدودية لبنانية، في العام ١٩٤٩/١٩٥٠.

ان القوة العسكرية التي تهدد بالعدوان المستمر استخدمت ايضاً لمنع المقاومة العربية من الحيلولة دون تحويل مجرى نهر الاردن الى النقب حيث حرم هذا التحويل بلدين عرييين من حقهما في مياه الاردن، هما سوريا والاردن.

وجاء هذا الاجراء مخالفاً للقانون الدولي فهو اغتصاب بكل ما تحمل الكلمة من معنى. وعندما عقد مؤتمر القمة العربي الاول لبحث هذا الموضوع حشد الجيش الاسرائيلي قواته على الحدود واعلن الاستنفار. وهدد بضرب المنشآت والسدود العربية المضادة لاجراءات التحويل الامر الذي عطل العمليات العربية لمنع تحويل مجرى الاردن ونقل القسم الاعظم من مياهه الى النقب.

٥ - حروب العدوان:

ولد الكيان الاسرائيلي في حال عدوان عسكري صارخ على الارض الفلسطينية، فمنذ العام الأول كرس وجوده على مزيد من الأرض التي اغتصبها من خلال قرار التقسيم ١٩٤٧. الأمر الذي جعل مساحة الأرض التي استولى عليها ترتفع من ٥٤٪ الى ٨٢٪ من أرض فلسطين أي جاء هذا التوسع نتيجة

الحرب العدوانية الشاملة التي شنها الجيش الاسرائيلي في العامين ١٩٤٨ - ١٩٤٩.

أما في العام ١٩٥٦ فقد شارك جيش الكيان الاسرائيلي بالعدوان الثلاثي ضد مصر بقيادة جمال عبدالناصر وذلك لاسقاط الحكم الوطني التحرري ووقف المد الجماهيري والقومي الذي بلغ في ذلك الحين ذروته في تأميم قناة السويس وفي شن الهجوم العام على حلف بغداد. وهكذا قام الكيان الاسرائيلي بالمهمة الاساسية الموكلة له وهي لعب دور الشرطي الذي يعمل لمصلحة الامبريالية لقمع حركة التحرر العربية واجهاضها. ولكن ذلك لم يحقق اهدافه بفضل المقاومة البطولية التي ابدّاها الشعب المصري وخاصة في السويس وبفضل صمود جمال عبدالناصر وشجاعته الى جانب التأيد الشعبي العربي الشامل للخط التحرري العربي وضد العدوان الاجرامي. الامر الذي شجع الرأي العام العالمي وكل القوى الديمقراطية والتقدمية والمناضلة لتقف الى جانب مصر ضد العدوان الثلاثي، ان هذه العوامل لم تسمح لهذا العدوان (الحرب الثانية) ان يحقق اهدافه رغم ان الكيان الاسرائيلي وسع مناطق احتلاله الى شرم الشيخ والمضائق، وفرض اقضاء الجيش المصري عن سيناء.

بقي الكيان الاسرائيلي يستعد للحرب الثالثة بعد حرب ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وحرب ١٩٥٦. وبالفعل آن الاوان في حزيران ١٩٦٧ حيث شن أكبر حرب توسعية مدت احتلاله الى كل فلسطين وكل سيناء والجولان. واعلن ضم القدس الشرقية الى دولته. لقد أراد العدو الصهيوني بدعم الامبريالية الامريكية من هذه الحرب العدوانية تحقيق هدفين اساسيين: الاول اجهاض حركة التحرر العربي باسقاط جمال عبدالناصر والثاني: التوسع الى اقصى مدى في الارض الفلسطينية والعربية.

ولقد اصبح هذا الاتجاه العدواني واضحاً على مستوى العالم كله، خاصة،

بعد أن استمر الاحتلال لأراضي ما بعد حزيران ١٩٦٧ حتى الآن. وذلك على الرغم من كل القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة والمنظمات والمؤتمرات الدولية المختلفة. بل لم يعد يخفي تمسكه بالاحتلال الدائم والابدي لاجلبية تلك الأراضي خاصة القدس والضفة الغربية وقطاع غزة.

اما الحرب الرابعة في اكتوبر ١٩٧٣ فقد دخلها العدو بالشاركة المباشرة مع الامبريالية الامريكية، خاصة، بعد أن اختل توازنه مع الضربة الاولى من تلك الحرب. الأمر الذي كشف مرة أخرى عن عمق العلاقة العضوية التي تربط الكيان الاسرائيلي والامبريالية الامريكية. ولم يقف ر عند هذا الحد بل استفادت الامبريالية الامريكية من السياسة الساداتية فاجهضت انتصارات حرب اكتوبر ١٩٧٣ وقد تكشف ذلك بالمكاسب التي حققها كل من كارتر وبيغن في المعاهدة التي وقعها السادات في آذار ١٩٧٩.

وأخيراً وبتاريخ الرابع من حزيران عام ١٩٨٢ شن العدو الاسرائيلي حربه الخامسة على لبنان فاحتل منطقة الجنوب بكاملها وقسماً كبيراً من سهل البقاع والجبل والساحل حتى وصل ولأول مرة في تاريخ الحروب الاسرائيلية العدوانية الى أول عاصمة عربية (بيروت) وفرض عليها حصاراً رهيباً دام مدة شهر تقريباً، لكن الصمود البطولي الذي أبداه أبناء بيروت والقوى المشتركة آنذاك مرغ هيبة جيش العدو في التراب رغم أنه زج في تلك الحرب أكثر من مائة وستين ألف جندي، وقد استخدم فيها العدو سلاح البر والبحر والجو، حيث القى على العاصمة وعلى المدنيين فيها القنابل الانشطارية والفوسفورية والنابالم المحرمة دولياً، ودمر معظم أحيائها واغلب المدن والقرى التي مر فيها، حتى وصل به حقه وصلفه الى ارتكاب مجزرة المخيمات في بيروت التي راح ضحيتها المئات من النساء والأطفال والشيوخ اللبنانيين والفلسطينيين.

وكلمة أخيرة يجب ان تلاحظ في صدد أهداف الاعتداءات الاسرائيلية عموماً وفي صدد تلك الاعتداءات التي تفردت لبنان في المرحلة الراهنة، أن العدو الاسرائيلي ما زال يتصرف بغطرسة ما دام لا يجد امامه رداً عربياً جماعياً حازماً. فهو يجد في استمراره بالعدوان عملاً مريحاً نسبياً ما دامت المقاومة محصورة بالجماهير الفلسطينية واللبنانية بأسلحتها المتواضعة. وأن الولايات المتحدة الامريكية هي صاحبة الضوء الأخضر في هذه الاعتداءات المستمرة على شعب لبنان وشعب فلسطين. ان استمرار هذا النزف من الشريانيين اللبناني والفلسطيني يفرض أن تحدث يقظة في الضمير العربي والعالمي من أجل أخذ الاجراءات الملموسة لنصرة كل من الشعبين العربيين اللبناني والفلسطيني.

البحث الثالث: جنوب لبنان والاطماع الاسرائيلية

ان منطقة جنوب لبنان شكلت منذ انشاء الكيان الاسرائيلي على الأرض الفلسطينية المحتلة، محوراً اساسياً في اوجه الصراع مع العدو، اذ انها شكلت محور اهتمام اساسي لدى العدو ضمن استراتيجيته البعيدة المدى في تحقيق احلامه التوسعية من الفرات الى النيل، ومحور اهتمام خاص بما يتمتع به الجنوب من ثروات مائية تعتبر عاملاً مهماً في ارواء الاراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي الستينات، كان الجنوب كموقع عسكري على تماس مع الاراضي الفلسطينية المحتلة عزز بتحصينات وترتيبات عسكرية من قبل القيادة العربية العسكرية الموحدة، والتي لم تأخذ طريق الجد، بل اخذ الجنوب اهتماماً عسكرياً لدى العدو منذ أن بدأت الثورة الفلسطينية في انطلاقتها الاولى تعتبر الجنوب ممراً اساسياً في عملياتها العسكرية، وتعاضم هذا الدور بشكل كبير بعد تصفية المقاومة المسلحة على الأرض الأردنية، وبعد فرض ترتيبات قاسية منعتها من الانطلاق من الاراضي السورية. وبقي الحال على هذا المنوال حتى بدايات الحرب اللبنانية، حيث بدأت مؤسسات الدولة اللبنانية في الانهيار، وبشكل خاص تفكك الجيش اللبناني، الذي احدث فراغاً أمنياً في الجنوب، وكانت هذه تشكل ذريعة اساسية مضافة الى الاطماع التوسعية التاريخية للعدو الاسرائيلي، لتكثيف عملياته العسكرية (براً وبحراً وجواً) على الجنوب اللبناني وكثيراً ما كان يتعدى الجنوب حتى تصل الاعتداءات الى شمالي لبنان.

ومنذ عام ١٩٧٦، بداية انهيار المؤسسات الرسمية اللبنانية وحتى اواسط عام

١٩٨٢، شكلت هذه المرحلة صراعاً مريعاً وشبه يومي بين القوات المشتركة وبين العدو الاسرائيلي، في ظل غياب الوحدة الوطنية جنوبياً وداخلياً. ولذلك فقد تجمع عشرات الالوف من المقاتلين الفلسطينيين في الجنوب اللبناني وفي الداخل.

وبدأت مسيرة الاقتتال الداخلي على الارض اللبنانية من جهة والاقتتال مع العدو من جهة ثانية، ترفع درجة اليأس عند الجماهير التي لم تستطع أن ترى افقاً لمعركة تخسر فيها الكثير الكثير، وبشكل خاص، في الوقت الذي كان فيه الوضع العربي بشكل واسع يزداد انهياراً وتمزقاً.

الوضع الراهن في ظل الاحتلال

ان مرحلة ما قبل الاحتلال الاسرائيلي الاخير للجنوب، والتي امتدت منذ اواخر عام ١٩٧٦ وحتى الرابع من حزيران من عام ١٩٨٢، قد تميزت هذه المرحلة بطلاق رهيب بين الجماهير الشعبية من جهة، واحزاب الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية من جهة اخرى. حتى اصبحت هذه الجماهير وبالجملّة ترنو الى الخلاص وبأي ثمن من تلك المرحلة القائمة. ولذلك فقد مرت انعكاسات الاحتلال على الوعي الجماهيري بمرحلتين حتى الآن:

١ - المرحلة الاولى، وهي مرحلة الصدمة، حيث قوبل الاحتلال بارتياح شعبي، حيث كان يمثل لدى الجماهير وكأنه نهاية الخلاص من سلبات المرحلة السابقة، ونهاية لحرب الاستنزاف القائمة الافق، وقد تمثلت هذه السعادة الوهمية عند الجماهير الشعبية الجنوبية، بعودة كثيفة من كافة المناطق الى قراها الام في الجنوب، والى الاقبال على شراء المنتجات الاقتصادية الاسرائيلية، وهذا ما يفسر ارتفاع عائدات هذه المصنوعات في الشهرين الاولين للاحتلال الى ملايين الدولارات. (مع ان لهذا الارتفاع على الاقبال اسباب اخرى اهمها غياب المنافسة مع منتوجات من مصادر اخرى).

٢ - المرحلة الثانية، وتتمثل ببداية الوعي لمخاطر الاحتلال وابعاده: كانت الجماهير الشعبية تعتبر ان دخول جيش العدو الى الاراضي اللبنانية دخولا مؤقتاً وخدمة مجانية، تقتصر على القضاء على الوجود الوطني والفلسطيني والعودة سريعاً، واخذت هذه الجماهير تفرك عيونها في بداية صحتها، كي ترى سجون

سلطات الاحتلال مليئة بالشباب الجنوبي وكي تنهض في احيان كثيرة في ساعات الليل المتأخر على اصوات بساطير جنود الاحتلال او على اصوات اعقاب البنادق وهي تقتحم البيوت الآمنة للقيام بحملات اعتقال بالجملة، أو للانتظار ساعات وحتى ليالي بالعراء بشكل جماعي (بشكل خاص في مدينتي صور وصيدا). وحيث ينتظر الفرد دوره في الاعتقال والتحقيق والتعذيب، والاذلال الفردي أو الجماعي، هذا من جهة، ومن جهة اخرى تعطيل العمال واصحاب المصالح عن اعمالهم، وقطع اشجار البساتين مصدر رزق الوف العائلات، أو زرع حمة البنادق الذين يسيئون للاهالي بتصرفات مشينة وغير انسانية.

إن بداية الصحوّة الجماهيرية، توافقت مع اعداد سلطات الاحتلال نفسها، ولكسب حصتها في اوساط الجماهير، وكأنها باقية الى الابد، وذلك بتأهيل اوضاع خاصة بها، وهذا ما اخذ يفرز على ارض الواقع وضعاً شعبياً مؤهلاً للتعبئة.

لم يلبث ابناء الجنوب طويلاً لكي يكتشفوا العدو من الصديق، ويستبينوا الحق من الباطل وهم محاصرون بين سندان القهر والحرمان ومطارق الاعداء وقد لسعتهم نار العدو فعادوا الى اصالتهم وعفويتهم ليتخذوا موقعهم الطبيعي في ذات الخندق مع الاحزاب الوطنية والتقدمية وجنباً الى جنب في محاربة اسرائيل وقتال مرير مع جندها اللثام الذين لا تعرف قلوبهم الرحمة او الشفقة.

وراح الناس في منطقة الجنوب يشجعون رجال المقاومة الشعبية اللبنانية في عملياتهم الجريئة ضد قوافل العدو وعرباته ويقدمون لهم الحماية والتغطية وراح رجال الدين يقفون بشكل أو بآخر ضد الاحتلال. وقد ظهرت بينهم حركات منظمة تدعو الى العمل المشترك والمنظم بديلاً عن المبادرات الفردية.

رجال الدين :

وان ما يقوم به رجال الدين في هذه المرحلة يقتصر على التعبئة الشعبية واثارة الشعور الوطني من خلال اللقاءات الضيقة او من على المنابر في المناسبات الدينية والاجتماعية. وبالتالي التوعية لمخاطر الاحتلال على كافة الصعد، مع التأكيد على ان حركتها لا يحكمها التضييق من قبل سلطات الاحتلال، ليس تعغفاً من هذه السلطات وانما حساباً للحساسيات الشعبية من المس برموزها الدينية.

والى ان تتطور هذه الظواهر الى عمل وطني جماعي متكامل في منطقة الجنوب والى لقاء وطني عام بين رجال الدين لكل الطوائف، تحت صيغة العمل الوطني تستطيع ان تلعب دوراً مهماً في منع اية علائق تطبيعية يحاول العدو فرضها بقوة سلاحه.

الوطنيون غير الملتزمين :

يتواجد هؤلاء في كل قرية من قرى الجنوب، اما مغلوب على امرهم او مكبوتون، ومجبرون على الانزواء في بيوتهم واما هم مجبرون على الهجرة الى خارج المنطقة.

وهذه الطبقة تعتبر المنجم الحقيقي لرصد الاتجاهات الوطنية، ولكن ما يشل حركتها انها سهلة الاستهداف من قبل العدو وعملائه، لانها لا تثير اهتماماً شاملاً من الجاهير اذا مورست بحقها اساليب القمع والاعتقال او حتى التصفية.

وكي تلعب هذه الطبقة دورها، لا بد من ابتكار صيغ العمل الجماعي الوطني الشامل، لكل القوى الشعبية الوطنية اولا.

ومن ناحية اخرى فان مخبرات الاحتلال وفي هذا الظرف وفي اطار بناء بدائل لكل المتعاملين معها، تعرف اهمية دور هذه الطبقة، فلذلك تعتمد

مخبرات العدو الى محاولة كسب هذه الطبقة اما بالترهيب او الترغيب، الذي يصل الى حدود السجن القسري ومنع الحركة على بعضهم، او بدفعهم للتهجير القسري خارج المنطقة. وهي حتى الآن لم تستطع ان تكسب الى جانبها الا بعض المتسلقين، وهم لا يتجاوزون عدد اصابع اليد، وهم الذين شكلت منهم التجمع الجنوبي الموحد.

الوجهاء والمخاتير :

يمثل الوجهاء او المختار في محيطه قوى عائلية محلية، في قريته حيث تحتل العلاقات العائلية في القرية اهمية في العلاقات السياسية والاجتماعية، وان استقطاب المخاتير في مجموعة من القرى تعتبر الى حد ما استقطاباً للعائلات الموجودة فيها. وان مخبرات العدو تعمل في هذا الاطار كذلك بواسطة الترهيب والترغيب. وقد عمدت في بعض الحالات الى اعتقال عدد من المخاتير للضغط عليهم. وهي لم تستطع حتى الآن الا كسب القليل منهم وحتى هذا القليل استجاب مداورة او مناورة.

اما في الاطار العام والشامل، فان المخاتير في القرى لم يستجيبوا الى اكثر الطلبات لمخبرات العدو، ورفضوا التعاطي معه، (مثلاً بالنسبة للاستشارات التي وزعت في شهر كانون الثاني عام ١٩٨٣ والتي تتضمن الحصول على معلومات شاملة عن اوضاع القرية، قد امتنع المخاتير عن التعاون مع العدو في ذلك).

ان ما يدفع المخاتير لعدم التعاون مع سلطات الاحتلال جملة امور منها :

آ علاقة المختار بعائلته وبأهل قريته، يشكل كذلك ضغطاً عليه في امور لا تقتنع بها العائلة او اهل القرية.

ب علاقة المختار بالدولة الشرعية، حيث يتلقى اوامره وشرعيته منها وهو

يحسب الف حساب للمستقبل.

ج- علاقة المختار بزعيمة التقليدي، وان موقف الزعماء التقليديين الى جانب السلطة الشرعية، حتى احدهم الذي استظل الاحتلال لاعادة بناء موقعه الشعبي، قد ساءت علاقته مع سلطات الاحتلال.

ولذلك فان المختار، ليس متروكاً لقراره الشخصي، حتى ولو اراد العمالة بمحض ارادته، بل هو عرضة للضغط العائلي والقروي والسلطوي والسياسي التقليدي، والوطني العام.

إهتـامات القوى الشعبية في ظل الاحتلال

ان الاحتلال الاسرائيلي للاراضي اللبنانية له خلفيات استراتيجية تحكمها اطماعه التاريخية في موارد لبنان البشرية والاقتصادية وموقعه العسكري. وهذه الاطماع وجدت لها ترجمة على الارض في جملة التناقضات التي تحكم مصالح العدو مع مصالح لبنان:

- امن العدو يتناقض مع وجود شرعية لبنانية لها قرارها المستقل.
- اقتصاد العدو يتناقض مع اقتصاد لبنان لوجود اوجه التشابه العديدة بين الاقتصاديين (الصناعات الخفيفة، تماثل الانتاج الزراعي، المرافئ والترانزيت).
- ممارسة الديمقراطية داخل كيانه، لا يبرر ممارسته لها في لبنان، او السماح بممارستها وذلك لتناقض الطموحات السياسية للفرد الاسرائيلي مع الطموحات السياسية للفرد اللبناني.

هذه التناقضات الرئيسية، والتي يعمل العدو على حسم الصراع بينها لمصلحته تتمثل بالهموم التي يعانيها المواطن الجنوبي وبالظواهر والمخططات المعلنة، وبجملة الاساليب التي تمارسها سلطات الاحتلال واجهزة مخابراته:

الغاء دور المؤسسات والهيئات الرسمية وقوى الامن الشرعية:

منذ بداية الاحتلال، بدأ العدو يعمل على إلغاء دور المؤسسات الرسمية، وذلك بتعيينه حكاماً عسكريين للمناطق، ملحقاً بكل حاكم ضابطاً آخر يهتم بما يسميه «ضابط الشؤون الانسانية»، يعود اليه المواطنون لحل مشاكلهم، دون اعطاء اي دور للمحافظ او للقائمقام. وتابع عمله باحتلال مباني المؤسسات الرسمية، لتعطيل دور الموظفين والدوائر المختصة، كما حدث بالنسبة للسراي الحكومي في صيدا.

واما على مستوى القرية فقد عمل جاهداً، لتجميع مخاطر القرى حوله، وجعلهم يأتمرون بأوامر حكام المناطق العسكريين، ولتنفيذ طلبات هؤلاء الحكام، ولكن العدو اصطدم بحالة رفض واسعة. هذا من جهة الحياة المدنية للمواطن، واما من ناحية تعطيل دور قوى الامن الشرعية من جيش وامن داخلي، فانه قد اعتمد منذ البداية على سعد حداد، وبعد توسيع رقعة الاحتلال ومحاولته الضغط للحصول على منطقة امنية حتى حدود الاولى، حاول ان يجمع حول سعد حداد التفافاً سياسياً وعسكرياً من ابناء قرى المنطقة.

ولذلك فان قوات الاحتلال الصهيوني تعمل على تركيز بدائل لدور المؤسسات الرسمية على صعيد الحياة المدنية والامنية وهذه البدائل التي ما زالت في مرحلة الاعداد باستثناء وضع سعد حداد يشير على الشكل التالي:

أ - التجمع الجنوبي الموحد: نواة هذا التجمع عدد محدود جداً من المتنورين الجنوبيين، دفعهم طموحهم السياسي الى التعامل مع العدو تحت هذه الصيغة لاشباع نزواتهم السياسية. وان الاتصالات التي يجريها هؤلاء لم تسفر عن اية نتيجة تذكر، حيث ان الاهداف التي يتعهد هؤلاء للوصول اليها وبصراحة ان تقوم هذه الهيئة باملاء الفراغ الامني والاجتماعي الحاصل في الجنوب نتيجة

غياب السلطة الرسمية. وهذه الهيئة تساهم في الغاء دور الهيئات الرسمية (المحافظ والقائمقام)، وهذا الغاء لدور المؤسسات الشرعية.

ب - لجان القرى، وهذه شبيهة بروابط القرى المرفوضة في الضفة الغربية المحتلة، حيث يقوم كل المتعاملين مع العدو على رأس هؤلاء، التجمع الجنوبي الموحد بدعم كامل وضغط مباشر من قبل الحكام العسكريين لقوات الاحتلال. وهذه اللجان تمثل الغاء تاماً لدور المختار (ممثل السلطة في القرية) والغاء لكل المؤسسات الشعبية والاجتماعية في القرية مثل الاندية والجمعيات المحلية.

ويتبع العدو اسلوباً في تشكيل هذه اللجان على قاعدة التمثيل العائلي، حيث تضم لجنة القرية مندوباً عن كل عائلة.

ولتحقيق اهدافه تقوم مخبرات العدو، باسلوب الاعتقال والتهويل على الفعاليات الشعبية لاجبارها على القبول. وقد فعلت ذلك في قريتي (عربصالم، جبشيت الخ..).

ج - الحرس الوطني، ولالغاء دور قوى الامن الداخلي للسلطة الشرعية، ولايجاد عنصر حماية مباشر للهيئات السياسية والمدنية المرتبطة مع العدو، ويجاد قوة فعلية في ايدي هذه الهيئات، تسمى سلطات الاحتلال لتشكيل مجموعات عسكرية في كل قرية، على ان يقوم مندوب كل عائلة في القرية على تقديم شخص للحرس الوطني على ان لا يقل العدد عن عشرة لكل قرية، وان الحرس الوطني لا يرتباط له بقيادة سعد حداد.

وان عدم الاستجابة الشعبية لرغبات سلطات الاحتلال، دفع بمخبرات العدو للقيام بجملة اجراءات لفرض هذه الصيغة، ومن هذه الاجراءات: الضغط على الفعاليات الشعبية - التهديد باجراءات متشددة في القرى - تكثيف عمليات

التحقيق مع الافراد بقصد الارهاب النفسي، وضع حواجز في معظم مفاصل المناطق وعلى مداخل القرى بقصد التخويف وصولاً بالاهالي في القرى للقبول بالامن الذاتي بواسطة الحرس الوطني - التهديد باتخاذ اجراءات قاسية بحق الرافضين للانضواء في صفوف الحرس الوطني - وقد حصلت بعض النتائج السلبية حتى الآن منها: احراج الشباب الوطني بين ثلاثة خيارات اما القبول بواقع الاحتلال والتعامل معه، او الخروج من المنطقة او السجن والملاحقة، وبالفعل فقد ترك عدد كبير من الشباب قراهم الى خارج منطقة الجنوب.

ولكن من ناحية اخرى، وقد حصلت بعض الظواهر العلنية في الرفض لاجراءات سلطات الاحتلال منها الرفض الجماعي لها كما حصل في منطقة راشيا الوادي وبعض ظواهر الرفض الافرادي في بعض قرى الجنوب.

اما بطريقة مباشرة او طريقة غير مباشرة، ووجد المواطن نفسه امام الدبابات التي لا تحتفي صوت جنازيرها اليوم حتى تعود غداً، وما ان يفرج عن مواطن حتى يعتقل آخر، وما ان يغيب عميل اليوم عن التضيق على الحرية، حتى يخرج آخر غداً مطالباً بخوة.

اصبحت حياة ابناء القرى تنتقل بين انتظار صهيوني وجهه قبيح وبين عميل محلي وجهه اقبح.

ان السجن الكبير الذي يعاني منه الجنوبي في هذه المرحلة يتناوب في التصنيف على نزلائه قوتان:

أ- القوى المحلية العميلة: وهذه القوى تمثل عناصر الشغب ومحبي السلطة على ابناء جلدتهم، منهم المقنع الذي يتعلق مصير احد الشباب على ايماءة من رأسه، ومنهم حامل البندقية الذي يبتغي منها اعطائه صفة القوي والمخيف وبها تفتح له كافة الابواب، وبها تحني رؤوس ابناء القرية بالمجاملات، ومنهم صديق

ضابط المخابرات الذي يفتح له ابواب الوجاهة ودخول طبقة اصحاب الوساطات والكلمة المسموعة لدى المسؤولين ايا كانوا حتى الاعداء منهم.

هذه القوى اخذت تنكد على المواطن معيشته، تطرق الابواب على الاطفال والنساء وفي اية ساعة تشاء، حيث يفاجيء صاحب البيت او ابنه بالاهانة والتفريع او بسيارة عسكرية تنتظره لحمله الى ضابط المخابرات. او يقوم هؤلاء بعمليات ابتزاز مستمرة، ومنها فرض الخوات وتقبل الهدايا، او باذلال كل من كان ينتمي الى حزب وطني، فان هذه الطبقة باختصار تقوم بممارسة الارهاب والاذلال المحلي، واستفزاز الشعور الوطني، مستفوية بوجود قوات العدو، او مستظلة بمجايته، وكثيراً ما قامت هذه القوى بعمليات تصفية جسدية ضد المواطنين.

ب - الدور المباشر الذي تقوم به مخابرات العدو ضد المواطنين وفي معظم الحالات بمساعدة وارشاد القوى العميلة المحلية:

وقد مرت هذه الاساليب لقوات العدو بمرحلتين: الاولى حملات الاعتقال والاذلال والارهاب في الاسابيع الاولى للاحتلال بملاحقة الوطنيين او كل من تشبه به. وقد استعملت كافة اساليب القمع حسب الايجاز التالي: تجميع الاهالي في القرية، طلب اسماء محددة، عرض الشباب على المقنعين، اعتقال اصحاب الطالع السيء، رحلة العذاب الطويلة: (تقييد اليدين والعينين، التحقير، التحقيق، التعذيب في الجورة، الاعتقال الطويل في زنازين، التوقيف الاحتياطي لفترة زمنية في معتقل انصار).

اما في المرحلة الثانية، فتجولت هذه الاساليب الى التوقيف الاحتياطي لكل من تصدر بحقه وشاية، او من تعثر عليه قوات الاحتلال بعد عملية عسكرية ضد سيارة عسكرية او جندي اسرائيلي، والهدف منها الارباك النفسي المستمر

للمواطن لمنع من التفكير بأي عمل عدائي ضد الاحتلال.

ونتيجة هذه الاساليب، يعيش الجنوبي في ظل هذه الاجواء، كابوساً مستمراً يتولد عنه رفض شعبي، لم يتبلور هذا الرفض بشكل جماعي وواضح.

- تعميق التناقضات بين الطوائف والفئات:

منطقة الجنوب تسكنها اكثرية شيعية، واقلية مسيحية تتوزع في منطقة جزين، الزهراني، وفي بعض قرى الشريط الحدودي، واقلية سنية في مدينة صيدا ومنطقتي مرجعيون وحاصبيا، واقلية درزية في منطقة حاصبيا.

دخل العدو الإسرائيلي منذ بداية الاحداث اللبنانية على الخط تحت شعار حماية المسيحيين في لبنان بشكل عام وحماية المسيحيين في قرى الشريط الحدودي بشكل خاص، وقدم لهم كل وسائل الدعم.

وبعد توسع رقعة الاحتلال، توسعت رقعة اهتماماته، وادعاءاته بحماية هذا الطرف او ذاك من اعتداءات الطرف الآخر، كما فعل في منطقة الشوف - عاليه، وكانت المذابح الطائفية المتبادلة. حيث يتناحر الاخصام تحت شتى الذرائع، والعدو يمثل الحكم الذي يتفرج.

اما على صعيد الجنوب، فقد طرأ عنصر جديد بعد توسيع رقعة الاحتلال اذ اصبحت الاكثرية الساحقة للمسلمين «سنة ودروز وشيعة» وهذا الواقع لا يستطيع العدو الصهيوني ان يتجاهله، فهو يريد ان يحفظ التوازنات بين جميع الطوائف، حتى لا يستعدي احداها ضده من جهة، وهو يريد من جهة اخرى ان يضرب اي توجه وحدوي وطني وابقاء الصراع محتدماً حتى يبقى هو الملاذ للجميع.

ان هذه التناقضات، تقود اوساطا كثيرة بشكل لا شعوري وبدافع المحافظة

على الحياة، الى اللجوء الى احضان العدو واستلام السلاح. وان هذه الظاهرة يخشى منها بان تفجر الوضع في الجنوب وتدفع على الاقل المناطق المختلطة الى اقتتال طائفي شبيه بالاقتتال الحاصل في منطقة الجبل. وهذا ما يخدم مرحليا خطة العدو بنقل الاقتتال من منطقة الى اخرى، ويخشى منه كذلك اقتتال التيارات فيما بعد فيما بينها، ضمن مناطق سيطرة الطائفة الواحدة.

ولكن حتى الآن قد امتنعت كثير من الاوساط ان تستلم سلاحا من العدو، وفي نفس الوقت فان صراع البقاء لن يؤخر الانفجار كثيرا.

التضييق ومحاولة القضاء على التيارات الوطنية:

في نفس الوقت الذي يسعى فيه العدو الى دعم كل تلك الاوساط التي تمثل تيارات طائفية وفتوية، يعمل جاهدا لضرب اي توجه وطني وحدوي، وهذا ما يتمثل بشكل رئيسي في فكر الاحزاب اليسارية، حتى التي تحمل الحد الادنى من الخطورة فكرا وممارسة.

لذلك يعتمد العدو الى التوقيف الاحتياطي لمنتسبي الاحزاب في معتقل انصار، او المراقبة المستمرة لحركة هؤلاء مباشرة او مداورة، والضغط عليهم لتلويثهم بالعمالة معه، او تكثيف الملاحقة التي ينتج عنها في معظم الحالات اما الانزواء وشل الحركة واما الهجرة الى بيروت او خارج لبنان.

والذي يساعد العدو في النجاح بخبطه تلك، هو التناقض الموجود بين كل التيارات الطائفية والفتوية وبين الفكر الوطني، الذي يتمثل بملاحقة الوطنيين من قبل هؤلاء، وهناك مصلحة مشتركة بين تلك التيارات وبين خطة العدو الاسرائيلي.

ولذلك، اصبح نشاط الاحزاب الوطنية معدوما في هذه المرحلة. وهو لن

ينتعش الا باعادة النظر في كل الاساليب السابقة، واعتماد خطة عمل جديدة تأخذ بعين الاعتبار الصعوبات الكثيرة التي تعترض اي تحرك وطني في هذا الظرف.

الفصل الثاني الاقتصاد الاسرائيلي

البحث الاول: الجذور التاريخية للاقتصاد الاسرائيلي

ان الاقتصاد الاسرائيلي، كان ولا يزال اداة في خدمة الحركة الصهيونية ومنبع للوسائل المادية المراد بها تمكين فكرة الاستيطان اليهودي في فلسطين من الوجود ثم من البقاء والامتداد والقوة. الغرض الاول لهذا الاقتصاد هو تأمين الوجود المادي اي تأمين الوسائل للجهد العسكري، اما الغرض الثاني فهو ايجاد الظروف الملائمة لتجسيد العقائدية الصهيونية في نواحيها الاجتماعية والاقتصادية ونعني بذلك بصورة خاصة الظروف الملائمة للاستيطان الزراعي كاستجابة مادية لنداء روجي ماله عودة صلة اليهودي « بأرضه » وتعلقه بها ووصل ما انقطع من علاقته التاريخية بها. ويتبع هذا الغرض تمكين اكبر عدد من اليهود من الاستيطان (مع اعطاء الافضلية للاستيطان الزراعي فان لم يكن ذلك ميسورا فللاستيطان في المدن). اما الغرض الثالث فهو تمكين اليهود خلق انتاجية مرتفعة فعالة تمكنهم من تحقيق مستوى معيشة عال ومرموق. واما الغرض الرابع فهو ايجاد نظام اجتماعي اشتراكي الصفة يتميز بعدالة التوزيع وتكافؤ الفرص وسخاء الخدمات الاجتماعية.

تمتد جذور الاقتصاد الاسرائيلي الى ما قبل قيام الدولة في ١٩٤٨ بكثير، وبالتدقيق الى اواخر القرن التاسع عشر حين بدأت برامج الاستيطان اليهودي بالظهور وانتقلت عملية الاستيطان من حيز التصرف الفردي، المشوب في

الغالب باعتبارات دينية وثقافية وعاطفية، الى حيز التصرف المجموعي، المتميز في الدرجة الاولى بعقائدية صهيونية سياسية والمتجسد في برامج استيطان واضحة المعالم.

على ان تشييد المنطلق بشكل منظم ومتين يعود الى فترة الاحتلال البريطاني بين ١٩١٨ و ١٩٤٨. ففي هذه الفترة تبلور اقتصاد الطائفة اليهودية في فلسطين وحقق مستوى مرتفعا من الفاعلية بفضل تضافر عدة عوامل داخلية وخارجية. ولذلك لا يصح ان ينسب الى قيام الدولة سوى فضل محدود - وان كبير - في الانجازات الاقتصادية الاسرائيلية - كائنة ما كانت - وان يعود قسم كبير آخر من الفضل الى سنوات الحكم البريطاني الثلاثية، وبدون الاعتراف بالخلفية الحقيقية للاقتصاد الاسرائيلي يفقد البحث عمقه الزمني الصحيح. وسنحدد فيما يلي، باختصار عناصر المنطلق الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي:

أ - الاطار السياسي ١٩١٨ - ١٩٤٨

اتاح وعد بلفور الممنوح في ٢ نوفمبر ١٩١٧ للحركة الصهيونية نقطة انطلاق سياسية من خلال تعهد الحكومة البريطانية بان « تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين » وبانها « ستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية ». ولقد فسرت حكومة الانتداب هذا التعهد على انه يشمل رعاية الشؤون الاقتصادية. ثم جاء صك الانتداب الذي اقره مجلس جمعية الامم في ٢٤ يوليو ١٩٢٢ بتشديد واضح على الشؤون الاقتصادية اذ جعل سلطة الانتداب « مسؤولة عن وضع البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تكفل انشاء الوطن القومي اليهودي ... »

كما نصت المادة الرابعة من صك الانتداب على الاعتراف بالوكالة اليهودية « كهيئة عامة غرضها تقديم المشورة لادارة فلسطين، والتعاون مع هذه الادارة في

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك مما يؤثر في انشاء الوطن القومي وفي مصالح اليهود. في فلسطين، وكذلك المعاونة والمساهمة في تطوير البلاد تحت سيطرة حكومتها دائما ».

ثم جاء في المادة السادسة: « ان على ادارة فلسطين، مع كفالة عدم الحاق الضرر بحقوق الفئات الاخرى من السكان، ان تسهل الهجرة اليهودية في ظروف ملائمة وان تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة استيطان اليهود الكثيف على الاراضي بما في ذلك املاك الدولة والاراضي البور (الموات) غير المطلوبة للاغراض العامة ».

وفما عدا ارتباط بريطانيا بتشجيع قيام الوطن القومي اليهودي في فلسطين بموجب وعد بلفور وصك الانتداب فان بريطانيا دخلت في تعاقد ثنائي مع الولايات المتحدة الاميركية في ٣ ديسمبر ١٩٢٤ تضمن نص صك الانتداب الكامل، وذلك لأن الولايات المتحدة لم تكن عضوا في جمعية الامم ولم تلتزم بالتالي بصك الانتداب الذي كان مجلس الجمعية قد اقره عام ١٩٢٢.

ب - المؤسسات الصهيونية ذات الدور الاقتصادي

يلاحظ من خلال مراجعة البحوث والخطب الرئيسية الصادرة عن مؤسسات واقلام صهيونية منذ اواخر القرن التاسع عشر وحتى قيام الدولة اليهودية ان الحركة الصهيونية كانت تهدف. صراحة الى تحقيق الامور الاربعة التالية، وكلها ذات شأن اقتصادي:

- ١ - الهجرة الكثيفة الى فلسطين.
- ٢ - الاستيطان، على الاخص الزراعي منه، في فلسطين.
- ٣ - انشاء دولة يهودية قوية في فلسطين (او تحويل فلسطين الى دولة يهودية قوية).

٤ - تطوير فلسطين اقتصاديا واجتماعيا في صالح المجتمع اليهودي فيها.

كانت هذه الاهداف تنبثق عن الموقف الفكري والروحي القائل بان العودة الى الوطن يجب ان ترافقها الاقامة على الارض الزراعية والكد والعمل في الزراعة تطهيرا للنفس اليهودية مما آلم بها من درن المادة اثناء الانغماس بالاعمال المصرفية والمالية والخدمات، وتعبيرا عن الارادة في الحياة الحرة اللائقة والتعلق بالارض والتصميم على التمسك بما يمكن شراؤه منها^(١).

من هنا كانت اهمية الدور الاقتصادي للمؤسسات الصهيونية. وقد كان للمنظمة الصهيونية التي انشئت عام ١٨٩٧، وللوكالة اليهودية التي انبثقت عنها عام ١٩٢٠، اقوى الاثر بين سائر المؤسسات في خلق الاقتصاد الصهيوني في فلسطين وتوجيهه ورعايته.

ذلك ان المنظمة ومن ثم الوكالة اوجدت الاطار العقائدي والسياسي والتنظيمي ومن ثم العسكري، الذي كان من شأنه ايجاد الظروف الملائمة للاقتصاد الصهيوني.

يتبدى عظم دور المنظمة والوكالة في نشاطها العالمي النطاق على الصعيد السياسي والدعائي كما على الصعيد التنظيمي والمالي، في تجنيد القوى الهائلة التي تملكها اليهودية العالمية في شتى الحقول، رغم ضالة عدد الصهيونيين المسجلين رسمياً دافعي «الشيكل» والمؤهلين للاشتراك في انتخابات المنظمة الصهيونية بالنسبة لعدد اليهود في العالم. ان امتلاك اليهود لقوى ضخمة في الخارج أعطى الوكالة اليهودية في فلسطين شأناً وقوة لا يصح قياسها بحجم الجالية اليهودية في فلسطين، بحيث اصبحت الوكالة في الواقع «دولة ضمن الدولة» ومارست

(١) المؤلف مدين للدكتور يوسف عبدالله صايغ في هذا البحث الذي يأخذ معظم المعلومات الواردة فيه من مؤلفة «الاقتصاد الاسرائيلي» الصادر سنة ١٩٦٦.

سلطات واسعة المدى بعيدة الاثر.

وهكذا، فحصيللة هذا الوضع كانت ان الوكالة اليهودية، بتشجيع بريطانيا وتواطئها، اوجدت الظروف الملائمة لنمو المجتمع اليهودي في فلسطين وتزايد قوته العددية والعسكرية والسياسية والتنظيمية والاقتصادية مع ارتفاع مستواه الاجتماعي والثقافي. واذن فان الاقتصاد الاسرائيلي اليوم هو نتجة لاقتصاد صهيوني كانت تتوفر له وسائل القوة وكانت تحيط به الاطارات السياسية والتنظيمية والعقائدية الصالحة له ولنموه.

قلنا انه كان هنالك عدد من المؤسسات العامة وشبه العامة التي تعمل في خدمة الاغراض الصهيونية التي عددناها. من هذه المؤسسات ما كان من مشتقات المؤسسة الام (اي المنظمة الصهيونية) ومنها ما كان شبه مستقل. اما اهم المؤسسات فهي باقتضاب:

١ - «الجمعية اليهودية للاستعمار بفلسطين - بيكا»^(١)

(Palestine Jewish Colonization Association)

وقد انشأها البارون ادموند دي روتشيلد عام ١٨٨٣ كجهاز لتملك اليهود للاراضي في فلسطين واستيطانها، وقد انفقت البيكا منذ تأسيسها حتى اواخر الانتداب اكثر من ١٥ مليون جنيه فلسطيني (او استرليني) وابتاعت ما يزيد عن ٤٥٠،٠٠٠ دونم من الاراضي (اي نحو ٣٠ بالمئة من جملة ما كان اليهود يملكون حتى ١٥ ايار ١٩٤٨). هذا وقد باعت البيكا القسم الاكبر من مشرياتها من مستعمرات (وحدات) زراعية مستقلة ومزارعين افراد رغبة منها

(١) راجع تقرير حكومة الانتداب على فلسطين المرفوع شباط ١٩٤٦ الى لجنة التحقيق الانجلو امريكية في مجلدين تحت اسم A Survey of Palestine، وخاصة الفصول ٨ و ٩ في المجلد الاول و ٢٢ في المجلد الثاني.

في تشجيع الملكية الخاصة اعتقاداً من موجهي الجمعية ان خلق طبقة من المالكين الزراعيين يقوي حب الشعب اليهودي للأرض وتعلقه بها^(١). وفي هذا السبيل كانت تباع الاراضي لليهود المؤهلين مع الاشتراط بان لا تباع ثانية لغير اليهود.

٢ - « صندوق الائتمان اليهودي للاستثمار ليمتد »

(Jewish Colonial Trust, Ltd.)

وقد انشئ عام ١٨٩٩ واختص بمهمة الائتمان على الاوراق المالية للمؤسسات المنبثقة عن المنظمة الصهيونية. وقد انشأ الصندوق عام ١٩٠٣ « بنك انجلو فلسطين ليمتد » كشركة فرعية له، وقد قام المصرف، الذي اتسعت اعماله اتساعاً كبيراً خلال الانتداب، بتمويل عمليات الانماء للاقتصاد اليهودي الى جانب التمويل التجاري، كما انشأ بدوره مؤسسات مالية فرعية للقروض الزراعية والصناعية وللتأمين والاستثمار المالي وللرهون العقارية ولبناء المساكن. ولا يزال هذا البنك يعمل الى اليوم (منذ ١٩٥١ تحت اسم « بنك لئومي لاسرائيل » اي بنك الامة الاسرائيلي).

٣ - « الصندوق القومي اليهودي - كيرن كاييت لاسرائيل ليمتد »

(Jewish National Fund)

- وهو كسابقيه تابع للمؤسسة الام اي المنظمة الصهيونية - انشئ عام ١٩٠٧ لشراء الاراضي في المناطق الزراعية والمدن واستثمارها وادارتها بالنيابة

(١) حتى اواخر الانتداب كان هنالك ٤٤ مستعمرة مستقلة (اي كان سكانها يملكون الارض التي يعملون فيها وكانوا احراراً في الانتظام لجمعيات تعاونية او في عدم الانتظام بخلاف سكان المستعمرات التعاونية « موشافيم » والاشتراكية « كيبوتسم ») ومن هذه كانت نحو ٤٠ مستعمرة مستقلة تقوم على اراضي من بيكا، في حين كان نحو ١٢ كيبوتسم من اصل ١١١ على اراضي بيكا.

عن الوكالة اليهودية والائتمان عليها إثنائاً دائماً على اعتبارها وقفا باسم الشعب اليهودي لا يجوز بيعه او التصرف به او السماح باستغلاله لغير اليهودي او استخدام غير اليهود للعمل في الاراضي التابعة له - هذا ان لزم استخدام عمال بالاجرة للعمل الزراعي.

وقد بلغت واردات الكيرن كاييت حتى اواخر الانتداب نحو ١٥ مليون جنيه فلسطيني وابتاعت هذه المؤسسة نحو ٧٥٨,٠٠٠ دونم من الاراضي (اي نحو ٥٠ بالمئة من جملة الاراضي التي كان اليهود يمتلكونها في نهاية الانتداب عام ١٩٤٨). وكانت هذه الاراضي توزع بين المستعمرات الاشتراكية (كيبوتسم) والتعاونية (موشافيم)، وبنسبة محدودة المستعمرات المستقلة.

٤ - « الصندوق الفلسطيني التأسيسي - كيرن هاسود ليمتد »

(Palestine Foundation Fund)

وقد انشئ عام ١٩٢٠ كجهاز تابع للمنظمة وتحول منها الى الوكالة في سنة ١٩٢٩. وكان غرض الصندوق توفير وسائل الهجرة اليهودية الى فلسطين والاستيطان فيها وخلق الظروف الملائمة للعمل الزراعي والصناعي ويجاد تسهيلات التعليم وانشاء ودعم مؤسسات العمل السياسي واثراء المدن والقيام بالاشغال العامة. وقد بلغت واردات هذا الصندوق اكثر من ٣٠ مليون جنيه فلسطيني حتى اواخر الانتداب انفق معظمها على الاستيطان الزراعي، يليه اهمية تشجيع الهجرة ثم الاشغال العامة ثم التعليم ثم اثناء المدن. وكان معظم الاستيطان الذي يموله الصندوق يجري في اراضي الكيرن كاييت عن طريق القروض الطويلة الاجل لاستصلاح الاراضي واستثمارها وتشيد المباني وشراء المعدات والمكائن والحيوانات، وكذلك عن طريق القروض القصيرة الاجل والمتوسطة الاجل خلال انشاء المزارع.

(Histadruth)

وقد انشيء في سنة ١٩٢٠ وهو اهم القطاعات^(١). هذا وقد بلغ عدد اعضاء هستدروت بنهاية الانتداب اكثر من ٢٠٠ الف عامل يمثلون نحو ٧٥ بالمئة من مجموع اليهود ذوي الرواتب والاجور.

ويشمل هستدروت عددا كبيرا من النقابات وتنظيمه معقد وواسع الامتداد كما ان نشاطاته تنتشر في جميع القطاعات. وهو يملك شركات ومؤسسات انتاجية وتعاونية وتوزيعية واجتماعية وصحية وتعليمية ورياضية وصحفية.

اما في الحقل السياسي، فعلى الرغم من ان العمال المنضمين لنقابات هستدروت لم يكن يفرض عليهم اي اتجاه سياسي معين الا ان معظم هؤلاء كانوا ذوي اتجاهات متشابهة الى يسار الوسط، كما كانوا ينتمون الى حزب ماباي (الذي كان ولا يزال الحزب الاكبر).

٦ - المستعمرات الزراعية^(٢): تعبر المستعمرات عن روحية معينة رافقت الحركة الصهيونية القائلة « بالعودة الى فلسطين » تؤكد على وجوب العودة الى

(١) يقول دارن - دارابكن في كتابه The Other Society (لندن ١٩٦٢) ان قطاع هستدروت « اقل شمولاً من قطاع الحكومة لكن شأنه الاقتصادي قد يكون اعظم... » (ص ٢٩٣). راجع الصفحات ٢٩٣ - ٣٠٣ لعرض مترابط للهستدروت. كذلك راجع A Survey of Palestine المشار اليه قبلا ص. ٢٥٧ - ٣٦٢ من الجزء الثاني حول نفس الموضوع.

(٢) من خير ما كتب في موضوع المستعمرات، على انواعها:

- كتاب هـ. دارن - دارابكن The Other Society المشار اليه اعلاه

- كتاب ملفورد سيرو The Kibbutz, Venture in Utopia

(هارفرد ١٩٥٦)

- كتاب ملفورد سيرو Children of the Kibbutz

(هارفرد ١٩٥٨).

الارض الزراعية لبعث القدرة اليهودية الخلاقة وتنظيم المجتمع على اساس تعاووني منتظم وعلى اساس من الجهد والبذل والانتاج.

تنقسم المستعمرات الى ثلاثة اصناف، يتميز كل منها بفلسفة اجتماعية خاصة من حيث تنظيم المجتمع وعلاقات افراده والمبادئ التي ينبغي ان تسيطر في اقتصاده. فالمستعمرات المستقلة (وهي الاقدم عهدا اذ يعود عدد منها الى اواخر القرن التاسع عشر) تقوم على فكرة الملكية الفردية والنشاط الفردي واهمية حافز الربح الخاص.

اما المستعمرات التعاونية (موشافيم) فتقوم على مبدأ التصرف الفردي بالارض المستأجرة الى جانب التخطيط الجماعي لعمليات الانتاج والتسويق. والارض في هذه المستعمرات على نوعين: منها ما هو ملك المستعمرة حيث توزع الأراضي على المستوطنين للاستثمار مع بقاء « رقبته » للمستعمرة ككل، وهي في الغالب اراضي البيكا في الاساس. ومنها ما هو مستأجر من الصندوق القومي اليهودي (كيرن كاييت).

واما المستعمرات الاشتراكية (كيبوتسيم) فانها تقوم على مبدأ عدم التمييز الفردي اطلاقاً. فالأراضي المستثمرة معظمها مستأجر من الكيرن كاييت وهي لا توزع على المستوطنين بالذات وانما العمليات الانتاجية هي التي توزع. ومنعا لنشوء اي تعلق ببقعة ارض او عملية معينة يجري تبديل المستوطنين بين مختلف البقاع والعمليات دورياً. والاشتراكية في حقل العمل والانتاج يرافقها اشتراكية في الاستهلاك ايضاً اذ يشترك جميع المستوطنين في الطعام، فلهم مطابخ عامة ومطاعم عامة كما انهم يضعون اولادهم منذ الولادة تحت رعاية ممرضات المستعمرة في اماكن عامة مخصصة لذلك، ثم ينمو هؤلاء الاولاد فيدخلون دور الحضانة ثم حدائق الاطفال ثم المدارس الابتدائية ثم الثانوية وهم تحت رعاية

مجموعة مما يسمح لامهاتهم بالانصراف لاعمالهن المرسومة. واخيرا هنالك التكافؤ التام في التوزيع اذ ينال المستوطنون حصصا متعادلة في الطعام والملبس والسكن وبقية الخدمات. ولا يتقاضون اجورا الا ما يدفع لهم كملاوة نقدية حين يسافرون خارج المستعمرة بمهمة او بالاجازة. واخيرا فان الكيبوتسيم لا تستخدم عمالا بالاجرة تحاشيا للانحراف صوب نزع الاستغلال.

لعبت المستعمرات، على انواعها، دورا رئيسيا في حياة الاقتصاد الصهيوني خلال الانتداب (ولا تزال تلعب دورا هاما اليوم في حياة الاقتصاد الاسرائيلي). فمن الناحية الاولى كونت فكرة الانتظام في المستعمرات جزءا هاما من الاطار المؤسسي للاقتصاد والمجتمع. ومن الناحية الثانية كان لانشاء المستعمرات وللتدريب الذي كان يقدم للمستوطنين، خاصة الكيبوتسيم التي وزعت في مناطق نائية وخطيرة، وفقيرة في حالات معينة، اثر عسكري ودفاعي كبير اذ انها كانت جزءا من مخطط واسع يستهدف اولا الدفاع عن الكيان الصهيوني وثانيا القدرة على الهجوم في الوقت المناسب. ومن الناحية الثالثة كان للمستعمرات الاثر الاكبر في الحياة الزراعية في الاقتصاد الصهيوني، اذ كانت نسبة مرتفعة جدا من الاراضي في عهدة المستعمرات كما ان جميع السكان الريفيين عمليا كانوا من سكان المستعمرات. واخيرا، من الناحية الرابعة فان المستعمرات كانت ذات اثر سياسي كبير في البلاد بحيث كان ينبثق عنها الكثير من الاندفاع في حركة الاستيطان وعدد كبير من قادة الفكر وقادة النشاط الصهيوني في مختلف الحقول والمؤسسات. وبالاختصار فان العنصرين الرئيسيين في السياسة الصهيونية الهادفة الى احتلال فلسطين، وهما تملك الاراضي والهجرة، كانا يعتمدان على المستعمرات اعتمادا واسعا بشكل او بآخر.

وفيما يلي جدول احصائي بالمستعمرات منذ اواخر القرن التاسع عشر حتى نهاية الانتداب.

الجدول (١)

المستعمرات الزراعية وممتلكاتها وسكانها منذ نشوئها حتى نهاية الانتداب

السنة	عدد المستعمرات	توزيع سكان المستعمرات بحسب نوعها	جملة سكان	جملة سكان مساحة الاراضي			
		مستقلة	تعاونية	اشتراكية	اليهود	في حوزة اليهود	
١٨٨٢	٥	٥٠٠	-	-	٥٠٠	٢٤,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
١٨٩٢	١٤	٢,٧٧٠	-	-	٢,٧٧٠	غير متوفر	١٠٧,١٠٠
١٩٠٠	٢٢	٤,٩٥٠	-	-	٤,٩٥٠	٥٠,٠٠٠	٢٢٠,٧٠٠
١٩١٤	٤٧	١١,٠٠٠	٤٠٠	١٨٠	١١,٥٨٠	٨٥,٠٠٠	٢٠,٥٠٠
١٩١٨		الارقام غير متوفرة			٥٦,٠٠٠	غير متوفرة	
١٩٢٢	٧١	١١,٥٤٠	١,٤١٠	١,١٩٠	١٤,١٤٠	٨٣,٧٩٠	٥٩٤,٠٠٠
١٩٢٧	٩٦	٢٠,٢٢٠	٤,٦٦٠	٢,٦٢٠	٢٧,٥٠٠	١٤٩,٧٨٩	٩٠٣,٠٠٠
١٩٣١	١١٠	٢٧,٧٤٠	٥,٧٥٠	٣,٨٠٠	٣٧,٢٩٠	١٧٤,٦٠٦	١,٠٥٨,٥٠٠
١٩٣٦	١٧٢	٥٩,٥٣٠	١٥,٧٤٠	١١,٨٤٠	٨٧,١١٠	٣٨٤,٧٨	١,٣٩٢,٦٠٠
١٩٤١	٢٣١	٦٣,٢٤٠	٢٤,٨٢٠	٢٣,١٩٠	١١١,٢٥٠	٤٧٤,١٠٢	١,٦٠٤,٨٠٠
١٩٤٤	٢٥٩	٧٦,٠٠٠	٢٩,٥٠٠	١٣,٥٠٠	١٢٩,٠٠٠	٥٢٨,٧٠٢	١,٧٣١,٣٠٠
١٩٤٨		التفصيلات غير متوفرة			٦٥٠,٠٠٠	١,٧٦٧,٣٠٠	

المصدر:

لكل الارقام عدا العمود « جملة السكان اليهود » : A Survey of Palestine..... المشار اليه قبلا الجزء الاول الفصل التاسع ص ٢٧٢. للعمود « جملة السكان اليهود » نفس المصدر الجزء الاول الفصل السادس ص ١٤١

للسنوات ١٩٢٣ - ١٩٤٤ و ص ١٤٤ لتقديرات السنوات السابقة. اما عدد السكان عام ١٩٤٨ فأخوذ من Government of Israel Yearbook, 1950 ص ٣٥٩ ومن سامي هداوي في كتيب صادر عن مكتب اللاجئين الفلسطينيين في نيويورك عام ١٩٥٧ بعنوان: Land Ownership in Palestine ص ١٢ جدول « ٢ » وما يليه من تعديلات. والرقم في هداوي هو ٧٠٠,٠٠٠ على اننا اعتمدنا الرقم الاصغر وهو ٦٥٠,٠٠٠ من مصدر يهودي هو موشيه سيكرون في كتابه Immigration to Israel 1953 - 1984 نشر « مشروع فولك للبحث الاقتصادي في اسرائيل » ص ٣٨. وتجدر الملاحظة هنا ان رقم « الاراضي في حوزة اليهود » يشمل بعض الاراضي الاميرية (املاك الدولة) المؤجرة لليهود لآجال طويلة وقد بلغت مساحتها بنهاية الانتداب نحو ١٧٤,٦٠٠ دونم فتكون مساحة ممتلكات اليهود في ذلك التاريخ ١,٥٩٢,٦٠٠ دونم.

٧ - الاحزاب السياسية اليهودية خلال الانتداب: يهنا من موضوع الاحزاب ما هو ذو علاقة بالاقتصاد اليهودي وانطلاقه فيما بعد انشاء الدولة اليهودية وما هو جدير بالذكر هنا دون الدخول في تفاصيل^(١) ان هذه الاحزاب، مع تركيز معظمها على القضايا السياسية والقومية، كانت تولي المواضيع الاقتصادية اهتماماً واضحاً وتكرس لهذه المواضيع نصيباً يذكر من برامجها وسياساتها. وعلى وجه التحديد فان معظم الاحزاب قبلت بدون تحفظ « برنامج بلمور »^(٢) الذي كانت مقرراته ما يلي:

(١) راجع A Survey of Palestine من حيث اسماء الاحزاب وتفصيلاتها - الجزء الثاني (ص ٩٥٥ - ٩٦٢).

(٢) عقد هذا المؤتمر الصهيونيون الاميريكيون في فندق بلمور في نيويورك خلال ايار ١٩٤٢ وعرفت قرارات المؤتمر فيما بعد ببرنامج بلمور.

- انشاء دولة يهودية في فلسطين فوراً.

- رفض « الكتاب الابيض » البريطاني الصادر في ايار ١٩٣٩ (والذي وضع قيوداً على انتقال الاراضي من العرب لليهود وعلى الهجرة اليهودية).

- اطلاق الهجرة اليهودية الى فلسطين والاستيطان اليهودي فيها دون عوائق.

- تشكيل قوة عسكرية يهودية تحارب تحت العلم اليهودي والاعتراف بهذه القوة.

ويلاحظ ان هذه المقررات الخمسة كلها ذات علاقة مباشرة او مداورة بالاقتصاد.

٨ - السكان:

ارتفع عدد سكان فلسطين بمقدار ثلاثة اضعاف بين الاحتلال البريطاني عام ١٩١٨ وانتهائه في ربيع ١٩٤٨، وذلك من ٧٠٠,٠٠٠ الى ٢,٠٦٥,٠٠٠. وفيما يتعلق بالجالية اليهودية ارتفع العدد من ٥٦,٠٠٠ يشكلون ٨ بالمئة من المجموع في ١٩١٨ الى ٦٥٠,٠٠٠ يشكلون ٣١ بالمئة من المجموع في ربيع ١٩٤٨. على ان القسم الاكبر من تزايد اليهود كان بفضل الهجرة الكثيفة خاصة خلال الثلاثينات، والتي لولاها لبلغ عدد اليهود ١٠٠,٠٠٠ في ١٩٤٨ لو انهم اعتمدوا على تزايدهم الطبيعي فقط^(١).

لعب مفهوم « القدرة الاستيعابية » دوراً هاماً في الحوار حول الهجرة بين الحكومة المنتدبة من جهة وكل من العرب واليهود من جهة اخرى. فقد كان

(١) راجع A Survey of Palestine الجزء الاول الفصل ٦ عن السكان ونموهم والفصل ٧ عن الهجرة.

العرب يرفضون علاقة القدرة الاستيعابية بموضوع الهجرة اطلاقاً على اعتبار ان اية قدرة استيعابية تتوفر في البلاد يجب ان يحتفظ بها اولاً كطاقة للانماء وتحسين الاوضاع الاقتصادية للسكان الحاليين، ثانياً كصمام امان لاستيعاب التزايد الطبيعي المرتفع للسكان (٣ بالمئة للعرب)، لا ان تهدر هذه الطاقة عن طريق امتصاص مهاجرين جدد. على ان الصهيونيين، من الجهة الاخرى، كانوا يبالغون في تقدير القدرة الاستيعابية وقيمون حجتهم على اساس فرضيات مرتفعة جداً من الاستثمارات الرأسمالية، وعلى اساس تجاهل حساب الكلفة والمردود وذلك لتأثرهم في الدرجة الاولى بالاستراتيجية الاستيطانية.

وازدادت نقمة العرب مع تزايد ضغط السكان على رقعة الارض الصالحة للزراعة فقد اظهرت دراسات حكومية ان حوال ثلث السكان الريفيين العرب لم يكونوا يملكون اية اراض زراعية وان متوسط ما تملكه العائلة الزراعية الواحدة يكاد لا يتعدى ٤٠ بالمئة من المساحة المعتبرة حداً ادنى لتأمين مستوى معيشة مقبول.

الجدول (٢)

تطور عدد السكان بين ١٩١٨ و ١٩٤٨

السنة	السكان		المجموع
	العرب	اليهود	
١٩١٨ (أ)	٦٤٤,٠٠٠	٥٦,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠
١٩٢٢ (ب)	٦٦٨,٢٥٨	٨٣,٧٩٠	٧٥٢,٠٤٨
١٩٣١ (ج)	٨٥٨,٧٠٨	١٧٤,٦٠٦	١,٠٣٣,٣١٤
١٩٤٦ (د)	١,٣٢٨,٠٠٠	٦٠٨,٠٠٠	١,٩٣٦,٠٠٠
١٩٤٨ (هـ)	١,٤١٥,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠	٢,٠٦٥,٠٠٠

الملاحظات: (أ) المصدر: A Survey of Palestine الجزء الاول الفصل السادس ص ١٤٤.

(ب) المصدر: الاحصاء الرسمي للنفوس سنة ١٩٢٢، كما ورد في المصدر اعلاه ص ١٤١.

(ج) المصدر: الاحصاء الرسمي للنفوس سنة ١٩٣١، كما ورد في المصدر ذاته ص ١٤١.

(د) المصدر: تقرير الامم المتحدة المعروف بتقرير كلاب U.N. Special Commission for Palestine نشر نيويورك ١٩٤٨ الجزء الاول الملحق ١١ الفصل الثاني ص ١١.

(هـ) المصدر: تقديرات تزايد السكان من ١٩٤٦ حتى ايار ١٩٤٨ على اساس الهجرة وتزايد السكان الطبيعي بين هذين التاريخين.

ملاحظة عامة: جميع ارقام «العرب» تشمل البدو وتشمل المسلمين والمسيحيين والدروز والبهائيين

ومما تجدر الاشارة اليه هنا لاهميته الخاصة ان معظم المهاجرين اليهود، خاصة بين ١٩٢٨ و ١٩٤٨، كانوا في فترة النشاط الجسدي، فقد توزع المهاجرون بحسب السن على النحو التالي: (١).

من صفر الى ١٤ سنة	١٧,٦	بالمئة من المجموع
من ١٥ - ٥٩	٧٦,٨	
٦٠ فما فوق	٥,٦	
	١٠٠,٠	

(١) مصدر الارقام: موشيه سيكرون في ١٩٥٣ - ١٩٨٤ Immigration to Israel. نشر في القدس في ١٩٥٧، الجدول ١ ص ٢١.

وهذا يناقض ما كان يدعيه الصهيونيون من ان عمليات الهجرة كانت تهدف
اولا الى انقاذ واستقدام المعالين والعاجزين من الاحداث والشيخوخ اي انها كانت
عمليات انسانية في الدرجة الاولى.

اما توزيع السكان بين مناطق الاقامة القطاعات فقد تميز بتركيز العرب على
الاقامة في الريف وتركيز اليهود على الاقامة في المدن، وانعكس هذا الوضع في
توزيع قوة العمل بين القطاعات كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول (٣)

تقدير عدد العاملين في كل من حقول الانتاج ومتوسط انتاج الفرد
للعرب واليهود عام ١٩٣٦

العرب بما في ذلك غير العرب وغير اليهود

عدد العاملين للمجموع بالآلاف	نسبتهم الانتاج بالآلاف	عدد العاملين للمجموع بالآلاف	نسبتهم الانتاج بالآلاف	عدد العاملين للمجموع بالآلاف	نسبتهم الانتاج بالآلاف
١٦٢	٦٢	٢٤	٣٢	١٩	٥٢
٢٢	٨	٩٠	٣٠	١٧	١٣٠
٨	٣	٣٩	١٤	٨	١١
٣٢	١٢	١٠٧	٣٢	١٩	١٤١
٣٧	١٤	١٣٣	٦٣	٣٧	٩٧
٢٦١	١٠٠	٥٦	١٧١	١٠٠	١٠٤

المصدر: ز. ناتان وأ. جاسن ود. كريم في Palestine: Problem and

Promise (واشنطن ١٩٤٦). ص ١٥٠.

البحث الثاني - بنية الاقتصاد الاسرائيلي:

نستعرض في هذا البحث الخصائص الرئيسية للاقتصاد الاسرائيلي مع الاشارة
الى الاهداف الاقتصادية الطموحة والتوسعية والتي لا يقوى اقتصاد ناشيء على
القيام باعبائها دون حصوله على موارد خارجية اضافية وتوفر قوى بشرية ذات
كفاءة عالية وتنظيم فعال لا تتوفر عادة في الظروف المماثلة في البلدان النامية،
وهذه الاهداف هي:

١ - اعداد جيش قوي وتسليحه عسكرياً وممتازاً لكي يبقى متفوقاً على
جيوش الدول العربية.

٢ - استقبال اعداد جديدة من المهاجرين واستيعابهم اقتصادياً واجتماعياً.

٣ - تحقيق مستوى مرتفع من التنمية الاقتصادية والاجتماعية لزيادة الدخل
القومي وتوفير الخدمات الاجتماعية للشعب.

ونقدم صورة تحليلية ورقمية قدر الامكان عن اهم هذه الخصائص وهي:

- الثروة البشرية او السكان.
- الموارد الطبيعية او الارض والمياه والزراعة والمساحة المزروعة.
- الصناعة والتعدين، وحجم التكنولوجيا والطاقة المستهلكة كمؤشر رقمي على
تقدمها.
- التجارة الداخلية والخارجية من صادرات وواردات.
- البنية التحتية او الخدماتية من طاقة كهربائية وطرق مواصلات وسكك حديد
الخ...

الثروة البشرية أو السكان :

بلغ عدد السكان عند قيام الدولة اليهودية عام ١٩٤٨ حوالي ٨٠٠ ألف نسمة منهم ٦٥٠ ألفاً من اليهود و ١٥٠ ألفاً من العرب الذين ظلوا داخل الارض المحتلة. ثم شجعت الدولة والوكالة اليهودية على استقبال اعداد كبيرة من المهاجرين واستيعابهم حتى بلغ مجموع السكان في نهاية عام ١٩٨١ ثلاثة ملايين و ٩٧٧,٨٠ ألفاً منهم ٦٥٧,٥ ألفاً من السكان العرب، فيكون عدد السكان اليهود قد تضاعف بمعدل ٥ مرات خلال مدة اربعة وثلاثين عاماً أي من منتصف سنة ١٩٤٨ حتى نهاية سنة ١٩٨١..

سوف نتناول في موضوع السكان أو الموارد البشرية دورها كمنتج ثم دورها كمستهلك وقوة اليد العاملة الفنية وغير الفنية وقدرة الدولة على التحكم بقوة العمل وتحريكها حسب حاجاتها الصناعية والانتاجية ومقدار وعي الرأي العام الاسرائيلي او بعبارة اخرى مجمل وعي السكان لاهمية الاقتصاد الوطني.

اما من حيث توزع السكان بموجب بلد المنشأ او قارة المنشأ فهو كما يلي :

٤١,٦	النسبة المئوية الموجودة في فلسطين قبل ايار ١٩٤٨ وحتى نهاية ١٩٨١
١٣,٣	النسبة المئوية المولودة في آسيا حتى نهاية ١٩٨١..
١٤,٦	النسبة المئوية المولودة في افريقيا حتى نهاية ١٩٨١..
٣٠,٥	النسبة المئوية المولودة في اوروبا/ اميركا حتى نهاية ١٩٨١..
١٠٠,٠	المجموع

(١) الكتاب السنوي سنة ١٩٨١.

أي ان حوالي ثلاثة اخماس السكان مهاجرون قدموا بعد قيام الدولة وان اكثر من نصفهم بقليل من اصل اوروبي اميركي واقل من نصفهم بقليل من اصل اسوي افريقي.

اما من حيث الاهلية للهجرة فان الحكومة الاسرائيلية والوكالة اليهودية فتحتا الباب على مصراعيه لكل يهودي راغب في الهجرة في مطلع الامر، الا ان الوكالة وضعت في اواخر ١٩٥١ سياسة انتقاء المهاجرين الراغبين في الانتقال على نفقة الوكالة وقد نصت هذه السياسة على القواعد التالية: (١)

- ١ - يجب ان يجري اختيار ٨٠ بالمائة من المهاجرين من بين مرشحي منطقة «عليا» (أي حركة تهجير الفتيان)، «والخالوتزيم» (الرواد) والمهاجرين الممكن صيرورتهم مزارعين في المستعمرات، والعمال المدربين، حتى سن الخامسة والثلاثين، والعائلات التي لا يزيد سن المعيل فيها عن ٣٥ عاماً.
- ٢ - على الذين يجري اختيارهم ان يتعهدوا خطياً بالعمل سنتين في الزراعة.
- ٣ - لا تتم الموافقة على الهجرة الا بعد فحص طبي دقيق تحت اشراف طبيب اسرائيلي.
- ٤ - لا يسمح لاكثر من ٢٠ بالمائة ممن تزيد اعمارهم عن ٣٥ عاماً بالهجرة الا اذا كانوا افراد عائلات يقدر معيلوها على العمل، او كانوا سيهاجرون بدعوة من اقارب لهم في اسرائيل سيقومون باعالتهم.
- ٥ - لا تتم الموافقة على الهجرة لمن وردتهم دعوة من اقرباء في اسرائيل.... الا بعد التحقق من قدرة هؤلاء الاقرباء واستعدادهم لاعالة المهاجرين.

(١) موشيه سيكرون المشار اليه قبلاً، الفصل الثالث (نقلاً عن «وثيقة الهجرة رقم ٢٠» الصادرة عن دائرة الهجرة، بالوكالة بتاريخ تشرين الثاني ١٩٥٢ ص ٢).

هذا وقد نصت الترتيبات الجديدة على بعض الاستثناءات لسياسة اختيار المهاجرين، منها ان هذه السياسة لا تنطبق على عمليات « انقاذ » بعض الجوالي اليهودية المعرضة للخطر الشديد، ولا تنطبق على المهاجرين القادمين على نفقتهم الخاصة.

وتفسر هذه القواعد كون نسبة عالية من السكان اليهود تبلغ ٦١,٩٠ بالمئة في سن النشاط الجسدي (١٥ - ٥٩ سنة) كما ان الاهتمام بالاغراض الدفاعية والانتاجية يفسر بدوره الاصرار على هجرة الفتيان والشبان قبل سواهم. (يقابل هذه النسبة ٤٥,٦ بالمئة للسكان غير اليهود) (١).

وفي معرض الكلام عن دور السكان كمنتج في الاقتصاد الاسرائيلي، لا بد من الاشارة الى السمات التي يتصف بها وهي:

١ - ارتفاع نسبة التعليم العالي والاكاديمي حيث تكاد تكون قريبة من النسبة لدى الدول الصناعية المتقدمة، تبلغ ١٤,٥٪ في اسرائيل مقابل ١٣,٢ في الولايات المتحدة و ١٣,٤٪ في المانيا الغربية.

٢ - قوة اليد العاملة وارتفاع الكفايات الانتاجية للعاملين بسبب كثافة برامج التأهيل التي تضعها وتنفذها الدولة بالمساهمة مع المؤسسات الصناعية على حد سواء من ضمن خطة تنمية متكاملة في التعليم والصناعة والتجارة. وتتميز قوة اليد العاملة بارتفاع نسبي قريب مما هو عليه في الدول الصناعية المتقدمة بسبب التركيب العمري للسكان لجهة ارتفاع من هم في سن العمل من مجمل السكان حيث بلغ عدد العاملين فعلياً في اسرائيل سنة ١٩٨١ مليون و ٢٨٠ ألفاً منهم مليون و ١٤٧ ألفاً من السكان اليهود و ١٣٣ ألفاً من السكان العرب. أي ان هنالك ١١,٥ عامل عربي مقابل

(١) المصدر ذاته.

كل شريحة مؤلفة من ١٠٠/عامل يهودي وذلك يعود لاسباب اجتماعية تتعلق بالزواج وحجم الاسرة.

وتتميز قوة العمل كذلك بارتفاع نسبة النساء العاملات حيث تظهر البيانات الرسمية (١) ٦٢,٥ امرأة يهودية عاملة في مقابل كل ١٠٠/عامل يهودي بينما تبلغ ١٦/امرأة عربية في كل ١٠٠/عامل عربي.

٣ - قدرة اسرائيل على التحكم بقوة العمل لديها والسيطرة عليها وتحقيق التوازن السكاني الذي تريد حيث تجد ان لديها كفاية ذاتية من اليد العاملة المتخصصة والفنية ونقص في اليد العاملة غير الفنية. وهنا يجب ان لا نتجاهل سيطرة اسرائيل على الموارد البشرية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ حيث تغرف منها اسرائيل ما تحتاجه من يد عاملة غير فنية لتحقيق التوازن والخلل في تركيب قوتها العاملة، وبكلمة أوضح ان اسرائيل تستطيع في كل مرة ان تلعب دور عامل الجذب لليد العاملة غير الفنية وهذه القدرة تستدعي توفير بنية اقتصادية متطورة وقادرة على جذب اليد العاملة واستيعابها حسب حاجاتها.

ومن جهة ثانية وفي معرض الكلام عن دور السكان كمستهلك نرى ان اسرائيل تملك وضعاً بشرياً أكثر وعياً وادراكاً لاهمية الاقتصاد الوطني حيث يعود شعار « الانتاج العبري » الى ما قبل ظهور الحركة الصهيونية بخمسين عاماً على الاقل، والذي لعب ولا يزال دوراً بارزاً في تأسيس الاقتصاد الاسرائيلي فيما بعد، مع العلم بأن هذا الشعار لا يتقيد به اليهود من سكان اسرائيل وحسب بل يتقيد به معظم يهود العالم الذين تعتبرهم اسرائيل من رعاياها وجزءاً من سوقها الطبيعية ان بصفتهم مستهلكين او مروجين لبضائعها ومنتجاتها العبرية.

(١) الكتاب السنوي الاسرائيلي.

بالإضافة لاستقبال ما يزيد عن مليون مهاجر جديد فان اسرائيل عملت على استيعاب هذه الاعداد اقتصادياً واجتماعياً ودمجها بالجالية اليهودية الاصلية اي الموجودة قبل قيام الدولة، وقد عني هذا تشييد نحو نصف مليون وحدة سكنية وانشاء اعداد ضخمة من المدارس والمستوصفات ويجاد العمل للقادمين ولو كان العمل في كثير من الحالات وخاصة في السنوات الاولى من نوع «العمل الاغاثي» اي الذي تبرره اعتبارات انسانية في المقام الاول. ولا ننسى انه يتوجب على المهاجرين الجدد الفتيان قضاء فترة ما في المستعمرات وكذلك في الخدمة العسكرية وان الإقامة في المستعمرات كالانخراط في الجيش هي صيغة من صيغ الاستيعاب (وان المؤقت) ذات الاغراض العسكرية في الدرجة الاولى.

ذكرنا ان المهاجرين الاسويين الافريقيين يشكلون نحو ٢٨ بالمئة من جملة السكان وحوالي ٤٨ بالمئة من جملة المهاجرين بعد قيام الدولة. وهذه المجموعة الاسيوية الافريقية ذات مستوى من التزايد الطبيعي اعلى من مثيله لدى المجموعة الأوروبية الاميركية او لدى المجموعة القائمة عند انشاء الدولة، (المعدل القائم ٢,٢٣ بالمئة بالسنة للاسيويين الافريقيين و ١,٢٦ بالمئة للاوروبيين الاميركيين و ١,٤١ بالمئة للمجموعة الاصلية)^(١). هذه الوقائع تعني ان مشكلات الاستيعاب الاقتصادي الاجتماعي كبيرة جداً، ولذلك فانجازات في هذا الشأن - على محدوديتها - جديرة بالتسجيل. ففي اسرائيل يشاهد سكان المغاور القادمون من جبال الاطلس في شمال غربي افريقيا جنبا الى جنب مع جملة الدكتوراه من المانيا او تشيكوسلوفاكياً. والى جانب اليهود الاورثوذكس المتعصبين الذين يرفضون ان يشعلوا عود كبريت يوم السبت يعيش الملحدون الثوريون. والى جانب ماضي القاط القادمين من اليمن التقليدي يشاهد الناجون

(١) المصدر نفسه ص ٦٩.

من معارك «الغيتو» (البولوني الرهيب). والى جانب كل هؤلاء تقوم نسبة كبيرة من السكان المنحدرين من الجالية اليهودية الموجودة عند قيام الدولة المعروفين باسم «صبرا»، الذين يتباهون على الجميع بانهم مؤسسو الدولة المضحون في سبيلها منذ ايام الانتداب البريطاني او ما قبل ذلك. هذا الوضع اوجد مفارقات خطيرة وضغوطاً لا تقتصر على عدم الانسجام الاجتماعي بل تتعداه الى توزيع القوة والنفوذ في المجتمع حيث يحتل مكان الصدارة اليهود «الصبرا» يليهم الاوروبيون الاصل ويأتي في آخر السلسلة الاسويون والافريقيون.

ب - الموارد الطبيعية والارض والزراعة:

ان اسرائيل هي بشكل عام بلد فقير بالموارد الطبيعية بالنسبة الى البلدان التي تملك ثروات نفطية او معدنية اخرى فيما عدا البحر الميت الذي تستخرج منه كميات كبيرة من الاملاح المعدنية التي تدخل في صناعتها وما تحتويه رمال صحراء النقيب من موارد ضرورية لصناعتها غير المعدنية.

وان الكلام عن الموارد الطبيعية في اسرائيل يتناول الارض والثروة المائية وخصوصاً الزراعة والثروة الحيوانية.

ذكرنا في بحث سابق ان جملة الاراضي التي كانت تملكها الجالية اليهودية حتى نهاية الانتداب بلغت نحو ١,٦ مليون دونم (عدا حوالي ١٧٥ الف دونم من املاك الدولة على اساس الاستئجار) اي حوالي ١,٨ مليون دونم كرقم اجمالي مدور. وكان خسة اسداس هذه المساحة غير مروية. على ان قيام الدولة واستيلاءها على اراضي النازحين ونسبة كبيرة من املاك الاقلية العربية التي بقيت في البلاد خلق حالة جديدة قفزت بموجبها مساحة الارض التي يتصرف بها السكان اليهود من ١,٨ مليون الى ٢٠,٣ مليون هي بالفعل مساحة الدولة

اليهودية. وقد سهل هذا التوسع التخطيط الزراعي اذ لم تعد ممتلكات الجالية اليهودية مجرد نسبة صغيرة من مساحة فلسطين كما كان الوضع في السابق بل أصبحت المساحة تضم بلداً بأكمله. في دولة ذات سيادة تستطيع ان تجري الاختبارات التي تشاء وان تخطط كلياً وأن تنصرف بموارد المياه المتوفرة والمياه الجوفية في سبيل التنمية الزراعية والاستعمالات الاخرى. حيث بلغت مساحة الاراضي المروية في اسرائيل في نهاية العام ١٩٨١ مليونين و ٣٠/الف دونم^(١) فيما بلغت نسبة الاراضي المروية في لبنان ٨٥٠/الف دونم.

وقد رافق استيلاء الدولة بعد نشوئها على مساحات شاسعة جديدة توسع في رقعة الارض الزراعية، الاجالية والمروية على السواء، هذا الى جانب الجهد المبذول لاستصلاح الاراضي وزيادة المروي منها، ورفع الانتاجية، ورفع درجة المكننة، وزيادة عدد المزارعين والقيام بتجارب في سبيل تحسين اساليب الانتاج، والجدير بالذكر ان الرسملة الزراعية بلغت نحو ١٥,٠٠٠ دولار للشخص^(٢).

وما دمننا بصدد الاشارة الى العناصر التي عملت على التقدم الزراعي فمن الواجب الاشارة الى التوسع في استخدام المياه للري وذلك بفضل تنمية الموارد المائية من سطحية وجوفية وحسن استغلال السيول ومياه الامطار واخيراً تحويل قسم من مياه الاردن عند مصبه في بحيرة طبرية لاغراض الري شبكة متكاملة من الانابيب الرئيسية والفرعية.

الجارات الزراعية:

من المفيد الاشارة الى ان اسرائيل التي لم تكن تملك في سنة ١٩٥٠ الا

(١) الكتاب السنوي الاسرائيلي.

(٢) اعمدنا الى حد بعيد في بحث التطور الزراعي على تقرير اسرائيلي لمنظمة التغذية والزراعة الدولية بعنوان

٢٦٠٠ جرار زراعي أصبحت تملك في سنة ١٩٧٠. ١٦٣٠٠ جراراً زراعياً فارتفعت الى ١٩٢٥٠ جراراً زراعياً في سنة ١٩٧٥. وبين ١٩٧٥ - ١٩٨١ شهدت قفزة مجنونة لتبلغ ٢٨٣٣٥ جراراً زراعياً اضافة الى عدد كبير من الجرافات والحاصدات وآلات التقاط القطن بكلمة اخرى كان لدى اسرائيل في سنة ١٩٨١ جرار زراعي في مقابل كل ١٥٠ دونماً مزروعا و ٧١ دونماً مروياً. إن زيادة المكننة في الزراعة ترتب عليها توفير في اليد العاملة الزراعية، ففي حين كان رقم الآلات الزراعية يتصاعد باستمرار واحياناً بنسب خرافية فان نسبة العاملين في الزراعة وعددهم كان يهبط باستمرار على رغم استمرار التزايد في عدد السكان وقوة العمل ومساحة الاراضي الزراعية وعلى سبيل المثال فلقد زادت قوة العمل بين ١٩٧٠ - ١٩٧٥ من ٩٦٣ الف شخص الى ١,١١٢ مليون شخص في سنة ١٩٧٥، ولكن نسبة العاملين في الزراعة هبطت وخلال الفترة نفسها من ٨,٨٪ الى ٦,٤٪ من اجمالي قوة العمل وفي سنة ١٩٨١ ارتفع اجمالي عدد العاملين الى مليون و ٢٨٠ الف شخص ولكن نسبة المستخدمين في الزراعة هبط الى ٦,١٪ من اجمالي قوة العمل، فان هذا التوسع في مجالات الري واستخدام التكنولوجيا الزراعية بمعناها الواسع. لا بد وان ينعكس على مستوى الانتاجية وان اثاره الانتاجية تتسع لتشمل مجالين احدهما مباشر والآخر غير مباشر يتمثل في تخصيص مزيد من الموارد البشرية للقطاعات الانتاجية الاخرى، وتحديد الصناعة التي تشكو من نقص في اليد العاملة واما الآثار المباشرة فتتمثل في رفع انتاجية القطاع الزراعي وتحقيق الحد الاقصى من الانتاجية الزراعية في ظل حد ادنى من الموارد البشرية والطبيعية.

والجدير بالذكر ان مساحة الاراضي المزروعة بالحمضيات في اسرائيل كانت عبارة عن ٣٩٦ الف دونم من اصل ٢,٠٣ مليون دونم مساحة الاراضي المروية، الأمر الذي يعني ان ثمة مساحات كافية خصصت لزراعات اخرى بدءاً من

الفواكه الاخرى، مروراً بالقطن وقصب السكر وانتهاء بالخضروات والحبوب. وعلى سبيل المثال فان إنتاج اسرائيل من القمح بلغ في الموسم الاخير ٢١٥ ألف طن في مقابل ٥٥ ألف طن انتاج لبنان من القمح في موسم ١٩٧٣ علماً بان انتاج الموسم المشار اليه من القمح كان من اعلى المواسم اذ لم يبلغ انتاج موسم ١٩٧٩ الا ٤٠ ألف طن.

النتائج:

ان التقدم الذي شهده القطاع الزراعي في اسرائيل كانت له نتائج متنوعة في رأسها ١ - ضمان الامن الغذائي للدولة وتخفيف الاعتماد على الخارج الى اقصى حد ٢ - رفع حجم الانتاج القومي. ٣ - زيادة حجم الصادرات من السلع الزراعية من دون ان يكون ذلك على حساب الاستهلاك الداخلي.

أخيراً ينبغي الإشارة الى تطور قطاع المستعمرات الزراعية وهو موضوع مشترك بين « السكان » و « الزراعة ». لقد كان عدد المستعمرات الزراعية ٢٥٩ مستعمرة عند قيام الدولة فارتفع العدد الى ٦٥٧ (عدا المزارع والمؤسسات والمعاهد الريفية المستقلة) بنهاية ١٩٦٦^(١). على ان اوضاع هذه المستعمرات المالية ظلت غير مزدهرة وظلت ارجيحها متدنية جداً بشكل اجمالي - هذا حيث لم تسجل خسائر واضحة. وتعود هذه الوضعية الى اسباب داخلية واسباب خارجية محيطة بالمستعمرات. وجدير بالذكر عند تبيان انخفاض ارجحية المستعمرات ان حساب الارحية يقوم على اساس من الاكلاف المنخفضة جداً سواءً كانت الاكلاف ايجار الارض شبه المجاني او فوائد القروض الجارية أو فوائد القروض لشراء المكائن والمعدات. وكما هو الحال مع المستعمرات التي

(١) الكتاب السنوي الاسرائيلي للسنة ١٩٦٦.

تنال منحا عن طريق الفوائد والإيجارات المنخفضة جداً فان القطاع الزراعي بجمليته ينال منحا ضخمة مباشرة وغير مباشرة تتيح له المنافسة في حقل التجارة الخارجية وتستمر نقاط الضعف فيه. على ان هذا لا يمنع معظم الباحثين الاسرائيليين سواء اكانوا مستقلين او يكتبون في تقارير رسمية، من ان يسجلوا محدودية الزراعة والجو المصطنع الذي تعيش فيه والذي يفرضه عليها محدودية كمية المياه وارتفاع اكلافها ومحدودية الارض الصالحة للزراعة وارتفاع كلفة اليد العاملة واختلاط العوامل غير الاقتصادية بالعوامل الاقتصادية في النشاط الزراعي وخاصة النشاط في المستعمرات لان الاعتبارات العسكرية والنفسية كثيراً ما تعين انشاء المستعمرات وموقعها دون الالتفات الى المنطق الاقتصادي).

ج - الصناعة والتعدين

بخلاف الزراعة فان الصناعة تقع في معظمها في القطاع الخاص وقد كانت سياسة الحكومة ولا تزال تشجيع توظيف الاموال المحلية والاجنبية الخاصة في الصناعة انطلاقاً من قانون تشجيع الصناعة لعام ١٩٥٢ (المعدل في ١٩٥٥). على أن تمتنع الحكومة عن القيام بالنشاط الصناعي بنفسها لم يمنعها من ولوج قطاعي التعدين والكهرباء كما لم يمنع قطاع المستدروت (اتحاد العمال) من توظيف الاموال في عدة صناعات اساسية، كما انه لم يتعارض مع قيام الحكومة بعد الصناعة بشتى انواع الرعاية والمساعدات كالمنح للمنتجين والمصدرين ووضع اسعار قطع مرتفعة للمصدرين وكتقديم السلف بفوائد وشروط سهلة للصناعيين - الى جانب الاعفاءات الجمركية للمواد الخام والمكائن والحماية الجمركية للمصنوعات المحلية. على ان الصناعة الاسرائيلية لا تزال تعتمد على هذه التسهيلات لتتمكن من المنافسة في الاسواق الخارجية وهي ظاهرة اقلق

المسؤولين طيلة سنوات وتبدت في سلسلة السياسات الاقتصادية التي وضعت في اوقات مختلفة.

بالرغم من متاعبها فان الصناعة شهدت نموا واضحا بين ١٩٤٨ و ١٩٨١ مما سمح لها بتحسين مركزها النسبي بين القطاعات كثيرا الى جانب التوسع المطلق الكبير. فقد تضاعف الناتج الصناعي العيني حوالي عشرات المرات خلال هذه الفترة. وتعددت الصناعات من ثقيلة وخفيفة وبرزت صناعات جديدة بالمرّة منها صناعات كيميائية وكهربائية إلكترونية ومعديّة وبلاستيكية وهندسية - على ان اهم فروع الصناعة على الإطلاق من حيث القدرة على التصدير هي صناعة الماس (وقد سبقت قيام الدولة بعدة سنوات) مع ان مركزها من حيث حجم الناتج القائم مركز متدن جدا.

يتوجب ان نشير هنا الى قسم هام من قطاع الصناعة هو التعدين والمناجم يشمل ذلك التنقيب عن البترول واشغال البحر الميت (كالبوتاس والبرومين) وانتاج الاسمدة والكيماويات والتنقيب عن النحاس وانتاج مواد السيراميك) واهميته تتعدى نصيبه من الناتج الصناعي بكثير. ويتم التعدين في منطقة النقب على يد عدد من الشركات المشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتسعى اسرائيل الى ان تصبح هذه النشاطات نواة لعملية استيطان واسعة النطاق في النقب، خاصة بعد ان تم ربط هذا التطور بوصول المياه من مشروع الاردن. وبالرغم من ان القيمة الاقتصادية لتطوير التعدين في النقب متواضعة جدا اذا قيست بالاكلاف، بل وبنسبة المردود للكلفة في المناطق الاخرى من اسرائيل، فان السلطات تسعى جاهدة الى تطوير النقب لاسباب تتعلق بالدعاية والجباية الخارجية وبلاستيطان لاغراض عسكرية.

بقي ان نذكر ان عمليات التنقيب عن البترول لم تسفر عن نجاح يستحق

الذكر فالآبار التي عثر عليها حتى الآن لا تزيد احتياطيها عن ملايين قليلة من الاطنان ولا يتعدى انتاجها المئة الف طن في العام. وبهذا تظل اسرائيل مضطرة لان تشتري حاجتها من النفط من الخارج بكلفة كبيرة وبالعملة الصعبة.

واخيرا فان مركز الصناعة تحسن تحسنا بارزا في حقل التجارة الخارجية وذلك بارتفاع قيمة المصدرات الصناعية ارتفاعا شاهقا. حيث بلغت ٤٥٤٦,٣ مليون دولارا سنة ١٩٧٩ و ٥٥٣٧,٥ مليون دولارا سنة ١٩٨٠ و ٥٦٦٤,٢ مليون دولارا سنة ١٩٨١.

التطور التكنولوجي والطاقة المستهلكة

ولا بد هنا من الاشارة:

أولا - الى حجم التطور التكنولوجي والصناعات التحويلية او الصناعات المعقدة وكيفية المهارة وتنوعها في اسرائيل واتساعها لتشمل مختلف الفروع بعكس بعض الدول الصناعية التي تقتصر صناعتها على فروع معينة كالصناعات الاستخراجية في الدول المنتجة للمواد الخام او الصناعات الغذائية في الدول الزراعية.

ثانيا - الى حجم استهلاك الطاقة كمؤشر على تقدم الصناعة في اسرائيل حيث بلغت قيمة مصروفاتها من النفط مليارين و ١١٦ مليون دولارا سنة ١٩٨٠ ومليارين و ٤٨ مليون دولارا سنة ١٩٨١. بالإضافة الى انتاج الطاقة الكهربائية بلغ ١٠٧٩٦ مليون كيلوات سنة ١٩٨٠ و ١١١٩١ م.ل.س سنة ١٩٨١.

د - التجارة الخارجية: الصادرات والواردات

سوف يتاح لنا بحث الصادرات والواردات في اسرائيل من خلال بحث مقارن عن التجارتين الخارجية الاسرائيلية واللبنانية، وما نود ذكره هنا هو ان

قيمة الصادرات نمت نمواً واسعاً جداً فقد ارتفعت من ٤٥,٨ مليون دولاراً للعام ١٩٤٨ الى ٥٦٦٤,٢ مليون دولاراً للعام ١٩٨١ وإذا أضفنا إليها صادرات المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ يصبح مجموع قيمة صادراتها للعام ١٩٨١ ٦٣٣١,٦ مليون دولاراً أي أنها تضاعفت الوف المرات، مقابل ذلك ارتفاع في الواردات فقد كانت ٣٢٧,٦ للعام ١٩٤٨ فبلغت ٨٢٦,٦ مليون دولاراً للعام ١٩٨١، ويظهر أن معدل نمو الصادرات كان أقل من معدل نمو الواردات وأن هذا التفاوت أصبح يشكل عجزاً شديداً في ميزان المدفوعات وعبئاً اقتصادياً ليس من السهولة تخطيه في المستقبل القريب كما سئى بالرغم من حجم المساعدات الكبيرة والدعم الخارجي من جميع اليهود في العالم.

هـ - البنية التحتية او الخدمانية

إذا كان استهلاك الطاقة من نفط وكهرباء في بلد ما وتحديدًا في القطاع الصناعي لبلد ما يصح أن يكون مؤشراً لمدى تقدمه او تخلفه، فإن مسألة المصارف والكمبيوتر والتللكس والتلفون وطرق المواصلات وسكك الحديد لا تقل شأنًا عن الطاقة في تقدير مدى التقدم والتخلف لبلد وآخر، لانه لا يمكن الحصول على صناعة متقدمة ومزدهرة إذا لم يترافق ذلك مع دور العلم والتكنولوجيا الصناعية، كما انه لا يمكن الحصول على تجارة داخلية وخارجية مزدهرة إذا لم يترافق ذلك مع قطاعات مزدهرة من المصارف والمواصلات.

ولا يمكننا في هذا البحث بيان مقدار نموها وتقدمها وتنوع انتاجها ومستواها لان ذلك سيخرجنا عن الموضوع الاساسي. وانما سنلقى ببعض التعميمات حول نمو ناتج الخدمات واتساع مصدراتها. حيث بلغت قيمتها ٦٨٥/ مليون دولاراً للعام ١٩٨٢ مقابل ١٠,٧ مليون دولاراً للعام ١٩٤٨ مما يدل على الارتفاع الكبير الذي حققته خلال هذه المدة (١٩٤٩ - ١٩٨٢).

البحث الثالث: سمات الاقتصاد الاسرائيلي

هنالك عدة سمات عامة في بنية او تركيب الاقتصاد الاسرائيلي. فهو اقتصاد اشتراكي النزعة تسيطر فيه احزاب اليسار الاشتراكية، ويخضع لتخطيط شامل وصارم ولكنه مع ذلك لا تمتلك الدولة نفسها من انتاجه سوى جزء يقل عن النصف. ثم انه اقتصاد يتميز بتملك القطاع الخاص لمعظم رساميله الصناعية وبتملك القطاع العام لاكثر من ٩٠ بالمائة من الارض فيه ولمعدات وتجهيزات ومكائن ومباني القطاع الزراعي - بعكس المألوف حيث تسعى الدولة الاشتراكية المنحى الى تملك وسائل الانتاج الصناعي ولكنها تبقى في يد الافراد او المؤسسات الخاصة معظم الاراضي والمساكن الريفية ووسائل الانتاج الزراعي. وهو ايضا اقتصاد يضع توكيدا واضحا على المبادرة الفردية في الاقتصاد رغم منحاه الاشتراكي، ويشجع الملكية الخاصة فيما عدا القطاع الزراعي وبالتالي فانه يعكس صورة لا سلوب متميز بالتجريبية لا المذهبية مع كون المجتمع ذاته يعتنق عقائدية صهيونية عنيفة. واخيرا فانه اقتصاد يعتمد في بقائه ونموه اعتمادا مسرفا على المعونات المالية الاجنبية الى حد لا مثيل له.

هذه السمات وخلافها مما يميز المجتمع والاقتصاد الاسرائيلي تعود الى عوامل تاريخية ملازمة لنوع وتنظيم القوى الفكرية والعقائدية والسياسية والاجتماعية التي رافقت ظهور الحركة الصهيونية المنظمة وسارت معها في سعيها لتحقيق الوطن القومي اليهودي في فلسطين ثم لتحقيق الدولة اليهودية، وقد بحثنا هذه القوى في بحثنا جذور الاقتصاد الاسرائيلي فلنبحث الآن امتداد بعضها في عهد الدولة.

ان الاصرار على تملك المجتمع لوسائل الانتاج الزراعي يعود في الاساس الى مفاهيم الاستيطان الزراعي وصيغته. فان مخططي ومولي هذه العملية منذ اواخر القرن التاسع عشر انما كانوا يجهدون للحصول على ارض فلسطين لا لذواتهم او لذويهم او لمنتفعين معينين بل « للامة اليهودية » على حد تعبيرهم، ومن هنا كان شراء الاراضي وتسجيلها باسم مؤسسات الاراضي (التي يطلق عليها اسم « المؤسسات القومية » كبقية المؤسسات المرتبطة بالمنظمة الصهيونية العالمية) لا باسم الافراد وجعلها وقفا يهوديا لا يجوز بيعه اطلاقا. وانطلاقا من هذه القاعدة نشأ التملك المجتمعي للارض ومقدار واسع من التملك المجتمعي لوسائل الانتاج، كما نشأ الاصرار على دعم وتنمية حركة انشاء المستعمرات الزراعية من اشتراكية (كيبوتس) وتعاونية (موشاف) على اوسع نطاق ممكن.

على ان مركزية التخطيط في الاستراتيجية الصهيونية تربط المخططات الفرعية بعضها ببعض بشكل وثيق. ولهذا فان دعم وتنمية المستعمرات وتعيين مواقعها يخضع لاعتبارات عسكرية وعقائدية عدا الاقتصادية، فالالحاح على ارسال المهاجرين الشبان الى المستعمرات الامامية قرب الحدود وقرب المناطق الحساسة، واقامة مستعمرات اخرى كمراكز عصب في داخل البلاد في بقاع غير مليئة بالسكان كل ذلك انما يهدف الى تقوية دفاع اسرائيل من جهة وجعل الشبان يتمرسون بالاعمال الزراعية الشاقة وبالتعاون والعمل المشترك وبالتضحية والصبر وروح الخدمة، من جهة اخرى.

لئن كانت فلسفة الاستيطان الزراعي وصيغته تعود الى اسبابه ونشأته التاريخية في الحركة الصهيونية، فان فلسفة الملكية الفردية التي تميز قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات مردها كذلك الى عوامل تاريخية. فان النشاط الصناعي والتجاري والفندقي بدأ فرديا في نشأته وارتكز في الدرجة الاولى الى ميول ورسميل وتدريب جيل من المهاجرين جاء في الثلاثينات هربا من

الاضطهاد النازي وانصرف الى تلك النشاطات التي يتقنها، وكما كان الحال في الثلاثينات ظل بعد قيام الدولة، فان هجرة عناصر الطبقة الوسطى ضمن من وصفناهم لم يرافقها في الاساس ولا يرافقها الآن توعية وتوجيه عقائدي بعكس هجرة العمال والمتقنين الشبان ممن لا يملكون رساميل ذات شأن.

على ان ما يجري في القطاع الزراعي وقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات ليس وليد الصدفة التاريخية الا ضمن حدود ضيقة، فهو ينسجم كذلك مع النهج او المنحى الاقتصادي العام وهذا المنحى هو بدوره وليد طراز توزيع القوى الحزبية السياسية وبعثتها واضطرار عدد منها الى ائتلاف لتستطيع الاضطلاع بالحكم مما يعني عدم نجاح اي من الاحزاب في جعل برنامجها الحزبي الاجتماعي الاقتصادي منهجا عاما للبلاد. بل ان الاحزاب الاشتراكية المنحى نفسها، وممثلوها يشكلون اكثر من نصف اعضاء « الكنيست » بكثير، لا تستطيع ان تحت خطى الاشتراكية بقوة - هذا اذا شاءت ذلك - بالنظر لثقل الفئات الحزبية الاخرى التي تشد في اتجاهات معاكسة ثقلا في كثير من الاحيان لا يتناسب وقيمة هذه الفئات العددية - وقد يكون هذا الثقل نتيجة مركزها الفكري المرموق في اسرائيل او بين اليهود في الخارج، او وليد دور تاريخي لعبته، او بالنظر لرغبة رجال السياسة في عدم اعتماد اتجاه اقتصادي اجتماعي للبلاد مبالغ في الابتعاد عن اليسار المعتدل اما تخوفا من انفراط الائتلاف الحكومي الذي ميز حكومات اسرائيل حتى الآن (بسبب عجز « ماباي » الحزب الاقوى، عن احراز اكثرية انتخابية وتأرجح نسبته نزولا بين ٥٠ و ٣٥ بالمائة من مجموع اعضاء الكنيست) اذا ما حصل هذا الابتعاد عن اليسار المعتدل، او تخوفا من ردود الفعل غير المحبذة لدى الفئات اليهودية في الخارج خاصة تلك التي تمول الحركة الصهيونية، أو تخوفاً من ردود الفعل لدى المؤسسات الاجنبية الراغبة في توظيف الاموال في اسرائيل (على الأخص المؤسسات الاميركية) ولدى

وهكذا تبلور اتجاه اشتراكي النزعة الى حد ما يركز الاهتمام على عدالة توزيع الدخل وانعدام التفاوت الفاضح في الدخل، وتكافؤ الفرص، وانتشار خدمات التعليم والصحة والرعاية الجسدية والضمان الاجتماعي، ويدنو من هذه الاهداف دنوا تجريبيا الى حد ما فيضع في يد الدولة مقاليد الخدمات العامة والتجهيزات الاساسية في المجتمع (كالطرق والمواصلات والانارة الخ) ووسائل انتاجها كما يضع في يد المؤسسات شبه العامة وفي يد المستدروت والسلطات المحلية قسماً آخر من هذه المقاليد، ويبقى قسماً ثالثاً في يد الافراد ضمن طراز الملكية الخاصة. وتبديل حدود هذه الاقسام وان ببطء، تبعاً للضغط المتنازعة ولتحول ميزان القوى ولنتائج الاختبار ومتطلبات الحاجة.

هذا من حيث التركيب العام، ومن حيث قطاعات الاقتصاد^(١) ينقسم الاقتصاد الاسرائيلي من حيث توزيع ملكية وسائل الانتاج وادارتها الى ثلاثة قطاعات هي:

(١) القطاع الخاص. (٢) القطاع الحكومي « ويشمل الحكومة المركزية

(١) اعتمدنا في اعداد هذا الجزء من البحث على عدد من المصادر اهمها:

- أ - الامم المتحدة، The Development of Manufacturing Industry in Egypt, Israel, and Turkey (نيويورك، ١٩٥٨) ص ٤ - ٢٢.
- ب - دارن - دراكن The Other Society (المشار اليه قبلاً) ص ٢٨٩ - ٣٠٣.
- ج - التقرير المرفوع الى منظمة التغذية الدولية The Economy and Agriculture of Israel - المشار اليه قبلاً ص ١٢٢ - ١٣٠.
- د - مقال لالفرد شيرمان في مجلة The World Today اكتوبر ١٩٥٩ عنوانه « مشاكل اسرائيل الاقتصادية ».
- هـ - مقال هارلد لوبل في مجلة Middle Eastern Affairs ابريل ١٩٦١ عنوانه « القطاعات العامة والخاصة والتشريع في اسرائيل ».

الى جانب الادارة المحلية»، « والمؤسسات القومية » والشركات العامة التي تملك الحكومة والمؤسسات القومية ٥٠ بالمئة او اكثر من رأسمالها. (٣) القطاع العمالي « هستدروت » (ويشمل المؤسسات التعاونية او الاشتراكية (Collective) في المدن والقرى في شتى حقول النشاط كالبناء والمواصلات والتسويق والصناعة والتجارة والنقل البحري والاعمال الهندسية الخ...) على ان تقدير قوة كل من هذه القطاعات يختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها الى القطاعات، فهناك مثلاً زاوية تركز كل من القطاعات في حقل او حقول معينة من النشاط الاقتصادي على اساس نسبة تملكه للرأسمال هناك او زاوية نسبة التشريع او التمويل في هذه الحقول، وهناك زاوية الناتج المحلي (Domestic Production) الذي يعود الى القطاعات في كل من الحقول، وهناك زاوية حجم العمالة في كل من القطاعات. وبنتيجة محاولة تقدير قوة كل من القطاعات، بعد النظر من هذه الزوايا كلها يبدو لنا ان القطاع الخاص هو اقوى ما يكون في حقل التجارة (خاصة تجارة المرفق)، يلي ذلك على التوالي حقول الصناعة ثم حقل الخدمات (خارج الصيرفة والمال) كخدمات المطاعم والفنادق والمقاهي الخ، ثم حقل الانشاءات الخاصة والمقاولات، ثم حقل المال والصيرفة والعقارات.

من الجهة الاخرى فان القطاع الحكومي اقوى ما يكون في حقل المنافع العامة ثم في حقل الزراعة ثم في حقل النقل والمواصلات، ثم في حقل الصيرفة. اما الحقل العمالي فقوته في الزراعة في الدرجة الاولى، ثم في النقل والمواصلات، ثم في تجارة الجملة (عن طريق تعاونيات تموين المستعمرات خاصة) ثم في الصناعة ثم في الصيرفة. اما اذا جمعنا القطاع الحكومي الى القطاع العمالي ليشكلا معاً « القطاع العام » (على اعتبار ان القطاع العمالي كالقطاع الحكومي كلاهما يستوحي في اعماله مبادئ شبه اشتراكية لا تضع التوكيد على حافز الربح المادي الخاص كما هو الحال في القطاع الخاص) فانا نخرج بالنتيجة ان القطاع العام ينتج

نحو ثلاثة ارباع الدخل القومي مقابل الربع للقطاع الخاص^(١).

من ناحية التثمين فان الارقام المتوفرة تشير الى تزايد نسبي لحصة القطاع العام من الرسملة القائمة عبر السنين بحيث تزايدت هذه الحصة من خسي المجموع الى ثلاثة اخماس المجموع، وتتوزع هذه الرسملة بين المكائن والمعدات والمباني الصناعية والتجارية والاشغال العامة والمباني الخاصة والمباني الحكومية. غير ان اهمية القطاع العام في موضوع التثمين اعظم بكثير مما يبدو من حصة هذا القطاع من مجموع التثمين ذلك ان القطاع الحكومي يقدم مبالغ ضخمة من وسائل تمويل التثمين للقطاع الخاص وللقطاع العمالي على السواء اذ كانت هذه المبالغ تصل في بعض السنين الى ما نسبته ثلاثة ارباع او اربعة اخماس وسائل التمويل. على ان هنالك تناقضا في النسبة عبر السنين وذلك بسبب تعاضل شأن المصارف الخاصة والتمويل الذاتي في المؤسسات الخاصة، من جهة، ومن جهة اخرى بسبب تناقص الحاجة الى تمويل تسميرات واسعة في قواعد الاقتصاد والمرافق العامة والري والمساكن الحكومية بالنظر الى خفة حدة التأزم في هذه الحقول. وفي السنوات الاخيرة كانت اعلى نسبة للتمويل يقوم بها القطاع الحكومي في المناجم والزراعة يلي ذلك مشاريع الكهرباء (بعد ان ابتاعت الحكومة شركة كهرباء فلسطين) والنقل والمواصلات ثم المساكن واخيرا الصناعة. ولا بد من الاشارة هنا، وان استبقنا سياق البحث، الى خطورة العجز في ميزان المدفوعات الاسرائيلي وسداد هذا العجز عن طريق المنح والقروض الاجنبية التي تبلغ قيمتها جملة التثمين اي

(١) النسبة وردت في خطاب لوزير المال في حكومة مناحيم بيغن سنة ١٩٨١، وكذلك فان هارولد لوبل في مقاله «المذكور اعلاه ايضاً» يقول ان النسبة هي ٤٦ بالمائة للقطاع العام و ٥٤ بالمائة للقطاع الخاص في الناتج المحلي الصافي ولكنها اكثر من ذلك بكثير للقطاع العام اذا اعتبرنا الناتج المحلي القائم.

ان مصادر العون الاقتصادي الاجنبي تمول الرسملة في اسرائيل، وبما ان معظم هذه المصادر تقدم معونتها للحكومة الاسرائيلية فان هذه الاخيرة قادرة على الاضطلاع بعبء تمويل التثمين على ثقله. مما يؤدي بالنتيجة الى ارتفاع نصيب القطاع العام في عمليات التمويل التثميني.

نظرتنا الاخيرة الى قوة كل من القطاعات ستكون من زاوية العمالة. وهنا نجد ان نسبة المستخدمين اليهود في القطاع الخاص (اي الذين يقبضون اجورا ورواتب) تبلغ نحو خسي مجموع المستخدمين اليهود، اما حصة القطاعين الحكومي والعمالي معا فتبلغ نحو ثلاثة اخماس مقسومة بالتساوي تقريبا بينهما. وهذه النسبة في توزيع المستخدمين بين القطاعات تشبه توزيع حصص القطاعات من الرسملة كما اسلفنا.

ج- اهمية حقول الاقتصاد النسبية

نأتي الآن الى بحث تركيب الاقتصاد الاسرائيلي من ناحية انصبه قطاعات الاقتصاد من الناتج المحلي (وهنا يستعمل مصطلح «القطاع» بمعنى حقل النشاط الاقتصادي).

سبق ان اشرنا في البحث الاول الى سمات الاقتصاد الصهيوني في فلسطين وكيف انه كان يتميز بقطاع ريفي صغير نسبيا عكس المألوف في اقتصاد البلدان المتخلفة. ونذكر هنا ان هذه الظاهرة او السمة تستمر في عهد الدولة، فالزراعة تنتج بين ثمن وسبع الناتج المحلي الصافي يقابل ذلك الخمس للصناعة والمناجم معا، بينما تبلغ هاتان النسبتان في الجمهورية العربية المتحدة حالياً الثلث والخمس على التوالي. وفي تركيا حوالي الخمسين والسبع على التوالي. على ان سمات الاقتصاد الاسرائيلي تختلف جذريا كذلك ان نحن قارنا القطاعات المنتجة للسلع ككتلة (الزراعة والصناعة والمناجم والبناء) والقطاعات المنتجة للخدمات

ككتلة (النقل والمواصلات والتجارة والمال والخدمات الاخرى والحكومة) فان الكتلة الاولى نسبتها نحو خمسي المجموع في اسرائيل بينما هي نحو الثلاثة اخماس في الجمهورية العربية المتحدة، والثلثين في تركيا.

وكذلك فان توزيع السكان بين ريف ومدن في اسرائيل يعكس صورة مشابهة للصورة التي كانت قائمة قبل انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين اذ تبلغ نسبة سكان المدن اليهود نحو اربعة اخماس جميع السكان اليهود، وتبلغ نسبة العاملين بالقطاعات غير الزراعية اكثر من اربعة اخماس جميع العاملين (نحو ٨٥ بالمائة من المجموع) يقابل ذلك لفترة الانتداب اربعة اخماس وتسعة اعشار على التوالي، واستمرار توزيع السكان بين الريف والمدن وتوزيع العاملين بين الزراعة وبقية القطاعات على نمط متشابه بين فترة الانتداب وفترة قيام الدولة نراه كذلك الى حد بعيد في نصيب الزراعة من الناتج المحلي الذي كان خلال الانتداب حوالي الخمس وانحدر الى حوالي السبع او الثمن. من هذا كله نستنتج ان تركيب الاقتصاد الاسرائيلي في النواحي التي اشرنا اليها ظل ثابتا الى حد بعيد والاختلاف الظاهر هو اختلاف بسيط على اعتبار انه نشأ عن تطور الاقتصاد خلال حقبتين من الزمن او اكثر.

د - عناصر السياسة الاقتصادية

تعكس السياسة الاقتصادية الاسرائيلية اهداف المجتمع الاسرائيلي، وتعكس قوى الافكار والتنظيمات السياسية المسيطرة في المجتمع. ولايضاح هذه العلاقة سنعرض للعوامل التي تعين السياسة الاقتصادية.

ان النظام الاسرائيلي من نوع يصح وصفه بنظام قومي اشتراكي، فهو يطمح الى مكاسب قومية «للامة وللوطن» كما يطمح الى مكاسب اقتصادية اجتماعية للمواطنين كممثل العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الدخل. وبسبب النجاح

السياسي العسكري الذي حققته اسرائيل حتى الآن قوي الاتجاه صوب الاغراق في التوقعات الاقتصادية الاجتماعية لان المواطن العادي، مدفوعا بميوله الخاصة وبتشجيع الاحزاب العقائدية، يعتقد ان جهده العسكري النضالي والحرمان اللذين يرضى بهما في حالات الطوارئ يخولانه مستوى مرتفعا من المعيشة وان لم يخوله اياه جهده الاقتصادي. وهكذا فمن الجهة الواحدة نرى الاحزاب العقائدية اليسارية تترضي ان تضع في يد الدولة مقدارا واسعا من السلطة الاقتصادية وان تحملها ادوارا اقتصادية متعددة، ومن الجهة الاخرى نرى الاعتقاد العام بان لا شيء يحقق للمواطن مستوى المعيشة المرتفع المرغوب بالسرعة المرغوبة كممثل تملك الدولة للكثير من وسائل الانتاج وضمانها لكثير من الخدمات العامة واتباعها سياسة ضرائبية وتحويلية من شأنها الحد من الفروقات في الدخل وتحقيق مقدار واسع من عدالة التوزيع. والجدير بالذكر ان الحكومة الاسرائيلية نفسها تشجع هذا الاتجاه بما تعلنه من برامج وسياسات اقتصادية. بل ان بن غوريون رئيس الوزراء تعهد في حملة انتخابية ان تتيح القوة الاشتراكية لاسرائيل ارتفاعا سريعا في مستوى المعيشة، وفي الهجرة الواسعة، وفي التنمية الواسعة النطاق، وفي نفقات الدفاع الوافية - كل ذلك معا وبنفس الوقت.

يرافق هذه التوقعات المبالغ بها اهمال يبلغ حد الاحتقار للقواعد الاقتصادية ومنطقها، يتبدى في التثميرات الضخمة ومشاريع الري والتعدين والكيماويات التي ليس لها ما يبررها وفي السماح لمستوى المعيشة بالارتفاع المستمر فوق ما يحيزه نمو الناتج القومي من الموارد الداخلية والقيام باعمال كثيرة غير قابلة للحياة وبتحدي الاقتصاديين في هذا الصدد وبادعاء المعجزات الاقتصادية - بحيث نشأ وانتشر ادب تهكمي من امثاله: «لو توقفنا لوزن الامور بالمنطق الاقتصادي لما اقدمنا على حرب الاستقلال» او «لكي تكون واقعا في اسرائيل عليك ان تؤمن بالمعجزات» او «اذا قال لك خبير ما ان امرا ما مستحيل، فاحضر خبيرا

آخر»^(١). ولا غرو في ذلك، فالقطاع العام المسيطر على الجزء الأكبر من الاقتصاد الاسرائيلي (بفروعه الثلاثة: القطاع الحكومي من مركزي ومحلي، القطاع العمالي بما فيه المستعمرات الزراعية، المؤسسات القومية) يقع بدوره تحت سيطرة الاحزاب السياسية التي تملأ المراكز الحساسة ببرجالها والتي تملي الاعتبارات العقائدية والسياسية عليها مواقفها الى مدى ابعد مما تمليها عليها الاعتبارات الاقتصادية: اصف الى ذلك ان اسرائيل تخلو من طبقة وسطى مستقلة وقوية تصر على تحكم المنطق الاقتصادي بالمقررات الاقتصادية.

حصيلة هذه العوامل ان سياسة الاقتصاد الاسرائيلي ترمي الى تحقيق الكثير من الاهداف الصعبة المنال دون ان تكون للاقتصاد القدرة والموارد الكافية لذلك، وهي لذلك سياسة طموحة جدا تحاول تحقيق مقدار واسع من التنمية والى جانبه مقدار واسع من العدالة الاجتماعية ومقدار واسع من الهجرة والتسلح. اما الطريق المعتمد لبلوغ هذه الاهداف فهو ذو شقين: الاول طريق التخطيط السياسي وتحكم القطاع العام، والثاني طريق المبادرة الفردية بوحى « جهاز الاسعار ». على ان التخطيط الاقتصادي الاسرائيلي يتم ضمن عملية مرنة فهناك تخطيط للاهداف يشمل شتى الحقول، الا ان سبل تحقيق الاهداف تسمح بالتعدد فهي مداورة فيما يختص بالاهداف الواقعة في القطاعات المتميزة بالملكية الفردية لوسائل الانتاج ومباشرة بالاهداف الخاضعة بشكل او بآخر للقطاع العام وفروعه. ونعني بالسبل المداورة التأثير بواسطة الخوافز وتسهيلات التمويل وسعر الخصم ومستوى الضرائب وما شاكل، وبالسبل المباشرة مقررات التثمين والتملك. وهذا النظام المزدوج الذي ظل معمولاً به حتى خريف سنة ١٩٦١، يفسر محدودية نشاط وزارة التنمية واتضاع برنامجها وموازنتها وكذلك اتضاع

(١) مقتبسات من مقال الفرد شيرمان المذكور اعلاه ومقال مجلة Economist في ١٦ مايو

الخطة الصناعية التي بوشر بها عام ١٩٥٩ - ١٩٦٠، كما يفسر تفضيل الخطط المجزأة مثل خطة الصناعة، خطة الاسكان، تنمية المستعمرات الخ على « الخطة الشاملة الواحدة » وان تكن هذه الخطط تنسجم فيما بينها وتتكامل^(١).

(١) تتضح معالم هذا النظام ومحدودية التخطيط لدى تفحص المصادر الرسمية مثل تقارير بنك اسرائيل السنوية والكتاب الاسرائيلي السنوي، وكلها تعرض للسياسة الاقتصادية عاما فعاما وتسجل هذه السياسة.

الفصل الثالث الاقتصاد اللبناني

البحث الاول: الجذور التاريخية للاقتصاد اللبناني

يتسم الاقتصاد اللبناني اجمالاً بأنه حديث نسبياً ولا يعدو عن كونه واحداً من ضمن مجموعة البلدان الاقتصادية النامية التي تشكو من ضعف كبير في استغلال مواردها الطبيعية بالرغم من كفاءة سكان لبنان العلمية والاكاديمية التي لا تقل عن المستوى المتوفر في البلدان الصناعية المتقدمة بالرغم من مؤشرات النمو الاقتصادي الظاهرية وتحسن مستوى الدخل الفردي الذي بلغ في بعض الاحيان ٣٠٠٠ دولاراً أميركياً ١٩٧٣ (٢٧) لأن لبنان يفتقر بشكل كبير الى مشاريع التنمية والتخطيط الكفيلة باستغلال هذه الموارد بطريقة اكبر فعالية.

ظل لبنان الى وقت قريب مرتبطاً بوحدة جمركية مع سوريا بناء على توصيات المؤتمر الاقتصادي الاول الذي انعقد في بيروت بتاريخ ١٧/٢/١٩٣٨ وُنَادي ببقاء ادارة المصالح المشتركة موحدة ما بين سوريا ولبنان وبأن تتسلم الحكومتان هذه

(١) نشرة المصرف المركزي للعام ١٩٨٢ ورد فيها أن متوسط الدخل القومي الداخلي بلغ في السنة المذكورة ١٥/مليار ليرة لبنانية مضافاً إليها مجمل التحويلات الخارجية من المغتربين التي بلغت ١٠/مليارات ل.ل. فيكون متوسط الدخل القومي ٢٥/مليار ل.ل. مقسوم على ٣٣٠٠٠٠٠ نسمة (عدد سكان لبنان) نحصل على متوسط الدخل الفردي الذي يبلغ ٧٥٠٠/ل.ل. أو ما يعادل ١٧٠٠ دولاراً أميركياً في السنة أي يتراجع ٤٠٪ عما بلغه سنة ١٩٧٣ و ١٩٧٤.

الادارة من المفوضية العليا الفرنسية وفقا لنصوص معاهدة ١٩٣٦ وان تدار بهيئة مشتركة بين البلدين .

ولم تنفك عرى الوحدة الجمركية الا سنة ١٩٥١ بالرغم من حصول لبنان على استقلاله الناجز منذ سنة ١٩٤٣ .

ومع ذلك فان التطور الاقتصادي في لبنان يرجع في جذوره الى القرن التاسع عشر ويعود ذلك الى سببين هامين :

(١) بدايات التغلغل الاقتصادي الغربي وبصورة خاصة الفرنسي في الجبل حيث شكلت قاعدته الاساسية والتي تحولت فيما بعد الى علاقات سياسية وايدولوجية وارساليات ومدارس تستهدف ايجاد الكوادر البشرية الضرورية لتنمية وتطوير العلاقات التجارية الجديدة ولكي يكون لبنان جسرا لنقل المنتجات والسلع الغربية الى الاسواق العربية في الداخل . ومنذ ذلك التاريخ انيط باللبنانيين دور الوسيط التجاري بين الغرب والشرق .

(٢) اتساع حركة الهجرة من لبنان الى الاميركتين والى افريقيا طلبا للعمل وسعيا وراء التجارة والرزق حيث بلغت نسبة الهجرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حوالي ١٢٠/الف نسمة وازدادت في مطلع القرن الحالي حتى الحرب العالمية الاولى فبلغت ١٥٠٠٠/نسمة سنويا . وقد عاد الكثيرون من اللبنانيين المغتربين الى لبنان ومعهم خبراتهم ورؤوس اموالهم ليستثمروها في سائر القطاعات الاقتصادية وبشكل خاص في قطاعي المصارف والبناء .

وهذا ساعد على جعل لبنان اكثر تطورا من الدول العربية المجاورة .

ونلاحظ ان دور الصناعة الوطنية اخذ يتزايد بصورة واضحة خلال فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها حيث شهد لبنان تطورا وزيادة كبيرة في عدد

المصانع الوطنية الذي ارتفع من ٤٠٠/وحدة سنة ١٩٣٠ الى ٩٠٠/وحدة سنة ١٩٣٩ ، بسبب اتساع طرق المواصلات وازدياد حاجة السكان الى المنتجات الصناعية الوطنية التي حلت محل المنتجات والسلع التي كانت تستورد من الخارج في السابق .

ولم تخل مسيرة الاقتصاد اللبناني المتنامية باضطراب من بعض العوامل التي اعاقت تقدمها بسبب انهيار السلطنة العثمانية ونشوء دويلات صغيرة مكانها فاضطرت لحماية اقتصادها الحديث من وضع قيود مشددة على التجارة والترانزيت وكذلك بسبب نقص الهجرة الى الخارج حيث وضعت دول المهجر بعض القيود المشددة على الهجرة اليها ، فاصيبت القطاعات التي كانت مزدهرة في لبنان خلال الفترة السابقة بشيء من الضعف والتراجع .

وتعتبر الحرب العالمية الثانية وما بعدها مرحلة تحول هام في بنية الاقتصاد اللبناني ، اذ ان قطاع الخدمات اخذ يشهد تزايدا كبيرا وتقدما ملموسا على سائر القطاعات الاخرى من زراعية وصناعية ، وقد ساعد في ذلك تحول مدينة بيروت الى مرفأ هام على البحر المتوسط وتدفق النفط والرساميل العربية مما جعلها بحق اكبر مركز تجاري ومالي على السواحل الشرقية للبحر الابيض المتوسط .

وفي التاريخ القديم كانت بيروت من اقدم المستعمرات الرومانية واسمها حيث اشتهرت في التجارة في عهد الامبراطور اوغسطس الذي حسن ميناءها و اضاف اليه رصيفين على شكل هلال لها ابراج في كل طرف تمتد منها سلاسل حديدية لمنع دخول السفن غير المرغوب فيها . وكانت مركزا عسكريا تقيم فيها مفرزة من الفرقة الثالثة الغالية وكان سكانها يقدمون جنود الاحتياط عند الحاجة ، كما انها لعبت دورا ثقافيا هاما واصبحت مركزا لاشهر مدرسة للقانون الروماني ومحجاً لرجال القانون في الشرق الذين كانوا يؤمنونها من شتى الولايات

الرومانية طلبا للعلم^(١).

وقد اطلق عليها الامبراطور اوغسطس اسم ابنته التي كان يحبها كثيرا جوليا اوغستا فبلكس. وصار يقدح عليها ملوك اليهود اموالا كبيرة تحبها للامبراطور اوغسطس وكانت هذه الاموال تستعمل في تحسين وضعها العمراني حيث شيد فيها مسرح اعتبر من اروع وافخم المسارح الرومانية آنذاك وزاد عليه وحسنه الامبراطور اغريبا حفيد هيرودوس الكبير كما بنى مدرجا وحمامات واروقة على اعمد واتفق عليها بلا حساب.

البحث الثاني: بنية الاقتصاد اللبناني

لا بد من الاشارة الى انه تعترضنا هنا مشكلة نقص في البيانات الرسمية والاحصاءات المطلوبة للسنوات الاخيرة بسبب الحرب الاهلية التي ضربت لبنان منذ منتصف العام ١٩٧٥ ولا تزال حتى تاريخ الاتفاقية اللبنانية الاسرائيلية، بينما تتوافر بيانات رسمية كاملة عن الاقتصاد الاسرائيلي حتى العام ١٩٨١ كما نوهنا في الفصل السابق.

سوف نعتمد في بحثنا هذا التقرير السنوي عن الاقتصاد اللبناني لسنة ١٩٧٩ الذي صدر عن غرفة التجارة والصناعة في بيروت.

من خلال مراجعة الارقام المبينة في هذا التقرير يتبين ان القطاعات المنتجة للسلع كالزراعة والصناعة والبناء تسهم بنسبة ٣٢٪ تقريبا من الدخل القومي في حين تسهم القطاعات المنتجة الاخرى بنسبة ٦٨٪ تقريبا ويمكن أن نطلق عليها تسمية القطاعات المنتجة للخدمات كالتيجارة والنقل والمواصلات والايجارات والحكومة والمصارف والخدمات الاخرى.

(١) من مؤلف تاريخ سورية ولبنان للدكتور فيليب حتي.

نسب القطاعات الاقتصادية من الدخل القومي لسنة ١٩٧٩

القطاع	النسبة المئوية
الزراعة	٪١٥
الصناعة	٪١٢
البناء	٪٥
التجارة	٪٢٦
النقل والمواصلات	٪٧
الايحارات	٪١٠
الخدمات الاخرى	٪٨
الحكومة	٪٩
المصارف	٪٨

نلاحظ ان قطاع الخدمات يسهم بأكثر من ثلثي الدخل القومي وان الاقتصاد اللبناني يمكن اعتباره اقتصاد خدمات وانه يمكن تصنيف هذه الخدمات الى خدمات منتجة لاغراض السوق المحلية وخدمات منتجة لاغراض السوق الخارجية^(١).

الموارد البشرية أو السكان:

بلغ عدد السكان في لبنان ثلاثة ملايين نسمة بالاضافة إلى حوالي ٥٠٠ الف نسمة من المقيمين الفلسطينيين وغيرهم ويتميز السكان بمستوى مرتفع من العلم العالي والاكاديمي يقرب الى المستوى المتوافر في اسرائيل والدول الصناعية المتقدمة.

(١) مؤلف نظرة ثانية على الاقتصاد اللبناني للدكتور يوسف عبدالله صايغ والدكتور محمد عطالله.

غير ان لبنان يشكو من هجرة الكفاءات العالية الى الخارج ونقص اليد الفنية وعدم قدرته على التحكم في قوة العمل لديه لانه يفتقر الى مشاريع التنمية والبناء والمصانع الكفيلة باجتذاب اليد العاملة اللبنانية الفنية وذات الكفاءة العالية.

وتجدر الاشارة الى عفوية حركة السكان وتوزعهم على مختلف مناطق البلاد، حيث لبنان كغيره من الدول الثامية، هجرته مستمرة من الريف الى المدن حيث يتركز السكان أكثر فأكثر في المدن وضواحيها بالقرب من المصانع طلباً للعمل وسعيًا وراء الرزق. وقد ساعد ذلك على خلق بيئة اجتماعية فقيرة تعيش في بيوت من التناك ضمن احياء سكنية قذرة لا تدخلها اشعة الشمس ويعشعش فيها الفساد والمرض والبطالة، تزيد في حدة التفاوت بين هؤلاء الوافدين وسكان المدن الاصليين دون أن تشعر الدولة بالخطر الذي يشكله مثل هذا الوضع السيء على الامن والاستقرار في البلاد.

بعد ان تناولنا دور السكان في لبنان كمنتج وعدم قدرة الدولة على التحكم في قوة العمل وتوازنها واستغلالها في مشاريع التنمية والبناء، لا بد من ان نتناول دورها كمستهلك حيث نرى ان مستوى الوعي الوطني اقل بكثير مما هو عليه باسرائيل لان المستهلك اللبناني يميل الى السلعة الاجنبية لاكثر من اعتبار الامر الذي يعرض الانتاج الوطني لخطر كبيرة خاصة بعد الحرب الاهلية التي عصفت بلبنان وضربت اقتصاده في العمق، مما دعا المؤتمر الصناعي العام الذي انعقد في بيروت سنة ١٩٨٣ الى رفع توجيه للحكومة اللبنانية لوضع برامج خاصة للنوعية وتشجيع المستهلك اللبناني على شراء المنتجات الصناعية الوطنية تشارك فيها اللجنة المنبثقة عن هذا المؤتمر.

الموارد الطبيعية: الأرض والمياه والزراعة.

تبلغ المساحة الاجمالية للبنان ١٠٤٥٢ كلم^٢ والمساحة الارضية الصالحة

للزراعة ١٠٢٣٠ كلم^٢ وتبلغ المساحة المزروعة حالياً ٣/ ملايين دونم والمساحة المروية فيها ٨٥٠/ الف دونم وفي المقابل تبلغ المساحة الاجمالية في اسرائيل ١٢٥٠١ كلم^٢ والمساحة المزروعة فيها ٤,٢٧ مليون دونم والمساحة المروية ٢,٠٣ مليون دونم.

جدول توزيع الاراضي في لبنان واسرائيل

لبنان	اسرائيل	النسبة المئوية
١٠٢٣٠	٢١٥١٠	٪٤٧,٥
٣ مليون دونم	٤,٢٧ مليون دونم	٪٧٠
٠,٨٥٠	٢,٠٣	٪٤١,٨

تبين من هذا الجدول المقارن ان نسبة المساحة الارضية للبنان تساوي ٪٤٧,٥ من المساحة الارضية لاسرائيل وان نسبة المساحة المزروعة في لبنان تساوي ٪٧٠ من المساحة المزروعة في اسرائيل ومرد ذلك الى الاراضي الصحراوية (صحراء النقب ومنطقة بئر السبع) التي تشكل نسبة كبيرة من الاراضي الاسرائيلية.

وان نسبة الاراضي المروية من الاراضي المزروعة في لبنان تساوي ٪٤١,٤٨ من الاراضي المروية في اسرائيل، مما يشير بصورة واضحة حاجة اسرائيل للمياه وخاصة في منطقة الحدود الشمالية المتاخمة لمنطقة الجنوب اللبناني الغنية بالمياه، ما يفسر الاطماع الاسرائيلية بالاراضي الجنوبية ومياهاها.

ولا بد هنا من الاشارة الى مقدار التفاوت في مستوى التطور الزراعي وحجم الرسملة والمكننة في كل من لبنان واسرائيل وان كلا البلدين ينتميان الى طور من النمو مختلف عن الطور الذي تعيشه زراعة البلد الآخر. لقد اشرنا

في الفصل السابق الى ارتفاع عدد الجرارات الزراعية حيث بلغ ٢٨٣٣٥/ سنة ١٩٨١ عدا الحاصدات وآلات التقاط القطن. والى حجم الرساميل المستخدمة في الزراعة التي ساهمت في زيادة حجم الانتاج الزراعي الاسرائيلي وبصورة خاصة انتاج الحمضيات والتفاح والعنب في مقابل نقص وتراجع كبير في حجم الانتاج الزراعي اجمالاً وبصورة خاصة انتاج الحمضيات بسبب اندلاع الحرب الأهلية التي كان لها مردوداً سيئاً على الزراعة في لبنان.

وخلاصة القول هناك تفاوت كبير في الزراعة بين لبنان واسرائيل نوعاً وكماً سواء من جهة الاراضي المروية أو الآلات المستخدمة أو من جهة كثافة الرسملة والمكننة التي تفسر الفرق الكبير في الانتاج الزراعي بين البلدين وقدرة اسرائيل على منافسة لبنان ومصادرة دوره الاقتصادي في المنطقة في مجال الانتاج الزراعي.

الصناعة والتعدين

يساهم قطاع الصناعة بنسبة ١٢٪ من مجموع الدخل القومي، ويتبين انه بالاشتراك مع قطاعي الزراعة والبناء لا يتجاوز مجموع نسبها ٣٢٪ من الدخل القومي اي ما يعادل الثلث تقريباً في حين يساهم قطاع الخدمات بنسبة ٦٨٪ أي ما يعادل الثلثين ويتبين من الجدولين رقم ١/ ورقم ٢/ أنه يتواجد في منطقة بيروت وضواحيها نحو ٦٦٪ من المصانع والمؤسسات الصناعية وانها من نوع الصناعات التقليدية التي تقتصر على الصناعات الغذائية وصناعات النسيج والجلود والملابس والخشب والمفروشات ومواد البناء.

ونلاحظ أنه خلال فترة ما بعد الحرب الاهلية والاحتلال الاسرائيلي ان الصناعة اللبنانية تشهد تراجعاً كبيراً وتدهوراً شديداً في الوقت الحاضر قد يصل بها الى الكارثة اذا لم تسارع الدولة للتدخل ووضع حد له باتباع سياسة خاصة

لدعمها وحمايتها من منافسة المنتجات الاجنبية وبخاصة المنتجات الاسرائيلية المنشأ التي اغرقت السوق المحلية بسلع تتميز بجودة في الصنع ورخص في الثمن. لا تقوى السلع اللبنانية المنشأ على منافستها بالنظر لعدم التكافؤ بين الصناعتين اللبنانية والاسرائيلية لأسباب عدة لا مجال لذكرها الآن.

نعرض هنا جدولاً بالأسعار في لبنان واسرائيل يظهر الفارق الكبير بين أسعار السلع الصناعية اللبنانية ومثيلاتها الاسرائيلية.

السلعة	سعر الوحدة اللبنانية	سعر الوحدة الاسرائيلية
أبواب الخشب الجاهزة	٤٠٠ ل.ل. الباب	٣٠٠ ل.ل. الباب
الزيت	٣٠٠ ل.ل. الصفيحة	١٥٠ الى ٢٠٠ ل.ل. الصفيحة
البسكويت	٢٠ ل.ل. العلبة	٨ الى ٩ ل.ل. العلبة
التراب	٢٣ ل.ل. الكيس	١٨ ل.ل. الكيس

ونعرض جدولاً ثانياً بأسعار السلع الزراعية

السلعة	سعر الكيلو اللبناني	سعر الكيلو الاسرائيلي
البصل	٢,٥ ل.ل.	١,٠٠ ل.ل.
الثوم	١ الى ٨ ل.ل.	٤,٠٠ ل.ل.
الزيتون	٦,٠٠ ل.ل.	٣,٠٠ ل.ل.

يتبين من الجدول الاول ان السلع الصناعية اللبنانية ليس بإمكانها منافسة السلع الصناعية الاسرائيلية التي دخلت عصر التكنولوجيا والبحث العلمي والكمبيوتر الذي يستخدم بنسبة تفوق دول الشرق الاوسط مجتمعة مع العلم بان الاقتصاد الاسرائيلي دخل مرحلة فيض الانتاج ويسعى للبحث عن اسواق جديدة

لتصريف منتجاته بارخص الاثمان.

هذا بالإضافة الى عدم الوعي الوطني عند التاجر اللبناني الذي يفتش عن الربح وعن سلامة تجارته على حساب سلامة وطنه ويتطلع الى التعامل مع السوق التجارية الاسرائيلية بالرغم من علمه بمدى خطورة هذا التعامل.

التجارة الخارجية

تنقسم التجارة الخارجية في لبنان الى صادرات وواردات، وهي تعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية في البلاد وتبين مدى العجز السنوي الذي يعانيه ميزان المدفوعات التجاري ومدى الحاجة الى الدعم الخارجي ومقدار الفائض الذي يحققه قطاع الخدمات لتسوية الفارق الكبير بين حجم الصادرات وحجم الواردات عن طريق الرساميل التي تدخل كل سنة الى لبنان من المغتربين اللبنانيين أو على شكل هبات ومساعدات للرساليات والمعاهد الاجنبية... الخ. وقد بلغت قيمة الصادرات ٥٢٥٦ / مليون ليرة لبنانية سنة ١٩٨٢ في حين لا تتوفر معلومات او احصاءات رسمية عن قيمة الواردات للسنة ذاتها. حيث تتداخل الواردات بغرض الاستهلاك الداخلي مع الواردات بغرض إعادة التصدير بالإضافة الى وجود المرافء غير الشرعية التي يجري عن طريقها تهريب البضائع من وإلى لبنان بشكل كبير لا يمكن حصرها ولا حسابها. ويجعل من الصعوبة التوصل الى مقارنة دقيقة بين مجمل الواردات الاسرائيلية والواردات اللبنانية، مما يضطرنا الى الاستعانة بالبيانات الرسمية والاحصاءات السابقة لسنوات الحرب الاهلية في لبنان.

الصادرات:

لا يوجد بيانات رسمية او احصاءات رقمية دقيقة للصادرات اللبنانية ولكن ذلك لا يمنع امكان المقارنة المنصفة بين صادرات كل من لبنان واسرائيل لقد

بلغت قيمة صادرات اسرائيل الصناعية بعد حذف كل من الصادرات للمناطق المحتلة والماس ٣٨٧٨ مليون دولاراً سنة ١٩٨١.

جدول رقم (١)
صادرات اسرائيل الصناعية من السلع سنة ١٩٨١
بملايين الدولارات

الرقم	اجمالي	قيمة الصادرات	النسبة المئوية
١	الكيمويات ومشتقاتها	٦٥٣	١٦,٨
٢	وسائل النقل	٥١٣,٣	١٣,٢
٣	منتجات معدنية	٤٦٣,٦	١١,٩
٤	الالكترونيات والمنتجات الكهربائية	٣٨٧,١	٩,٩
٥	الاغذية	٣٣٣,٦	٨,٦
٦	الملابس وادوات التجميل	٣٧٧	٧,١
٧	منتجات منجمية	١٩٤,٤	٥
٨	الات	١١٦,٦	٣
٩	نسيج	١٠٩,٧	٢,٨
١٠	مطاط وبلاستيك	١٠٧,٧	٢,٧

هذا الجدول يوضح هيمنة الصناعات غير التقليدية على الصادرات الاسرائيلية، هذه الصناعات التي اولتها اسرائيل اهمية خاصة فتزايد وزنها باضطراد ان في الانتاج الصناعي او الصادرات الصناعية.

بلغت الصادرات اللبنانية في سنة ١٩٨٢، ٥٢٥٦ مليون ليرة وفي سنة ١٩٨١ بلغت ٥٤٤٦ مليون ليرة. وصادرات اسرائيل للأعوام ١٩٧٩ و ١٩٨٠ و ١٩٨١ بلغت ٤٥٤٦,٣ و ٥٥٣٧,٥ و ٥٦٦٤,٢ مليون دولار. أي أن صادرات اسرائيل للعام ١٩٨١ كانت تساوي ١١٦٪ من الصادرات اللبنانية ولكن مع فارق جوهري هو ان الرقم الخاص بالصادرات اللبنانية هو بالليرة اللبنانية في حين ان الرقم الخاص بالصادرات الاسرائيلية هو بالدولارات وعلى هذا الاساس فان الصادرات الاسرائيلية مقيمة بالليرة اللبنانية على اساس اسعار ١٩٨١ تساوي «اضعاف الصادرات اللبنانية».

تبلغ نسبة الصادرات الصناعية اللبنانية ٧٦٪ من اجمال الصادرات اللبنانية، ونسبة الصادرات الصناعية الاسرائيلية من اجمالي الصادرات تساوي ٨٩,٥٪ اي بفارق لصالح اسرائيل يساوي ١٣,٥٪ مع ضرورة عدم اغفال الفارق بين حجم صادرات كل من البلدين.

اما على صعيد مكونات كل من الصادرات الزراعية والصناعية فان اهم الصادرات الزراعية اللبنانية هي الفاكهة (بما في ذلك الحمضيات) وتساوي ١٢٪ من اجمالي الصادرات والخضار التي تشكل ٤٪. اهم الصادرات الزراعية الاسرائيلية الفواكه والخضار والحمضيات وتساوي ٩,٧٪ من الصادرات.

تصنف الصادرات الصناعية اللبنانية حسب اهميتها كما يلي:

١ - مواد البناء وتشكل ٢٩٪ من مجموع الصادرات الصناعية وهي عبارة عن منتجات معدنية (معظمها اسمنت) ومصنوعات من حجر او جبس وخزف وزجاج.

٢ - مصنوعات نسيجية وتشكل ١١٪ من مجموع الصادرات الصناعية.

٣ - منتجات الصناعات الكيماوية وتشكل ٧٪ من مجموع الصادرات.

جدول رقم (٢)

الصف	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
الحمضيات	٨٦,١	١٧٦,١	٢٥٤,٦	٢٣١,١	٢٤٧,٥
الكيمويات	٥٢,٩	١٨٣,٣	٤٩٠,٧	٦٤٧,٥	٦٥٣
وسائل النقل	٩,١	٤٠,١	٣٦٤,١	٣٩٨	٥١٣,٣
منتجات معدنية	٢٨,٢	١٠٣,١	٣١٦,٨	٣٧٧,٣	٤٦٣,٦
الالكترونيات والكهربائيات	١٢,٨	٩٧,٧	١٧٠,٨	٢٨٧,١	٣٨٧,١

يشير هذا الجدول رقم ٢ الى ان صادرات اسرائيل من الحمضيات كانت في سنة ١٩٧٠ اعلى من صادرات اسرائيل من الصناعات الأربع الاولى وفي سنة ١٩٨١ تبدلت الصورة في اتجاه العكس تماماً لأهمية المتارنة تجدر الإشارة الى ان الحمضيات المصدرة من اسرائيل في سنة ١٩٨١ كانت عبارة عن ٨٢١ الف طن في حين ان حجم الحمضيات المصدرة في موسم ٧١/٧٠ و ٧٢/٧١ كان عبارة عن ٨٥٨,٥ الف طن و ٨٥٩ الف طن. بكلمة اخرى فان ارتفاع نسبة الصناعات المشار اليها بالقياس للحمضيات لا يعود لتراجع في الاخيرة بل بفعل القفزات التي حققتها الصناعات الاربع الاخرى.

اما المنتجات المعدنية وخلال الحقبة نفسها فقد ارتفعت نسبتها بالقياس للحمضيات من ١٨,٧٪ الى ٣٢٪ وذلك بين ١٩٧٠ - ١٩٨١. اما صادرات اسرائيل من الصناعة الالكترونية والكهربائية التي لم تكن تشكل الا ١٤,٨٪ من قيمة صادرات اسرائيل من الحمضيات في سنة ١٩٧٠ فانها صدرت في سنة ١٩٨١ ١٥,٦٪ من قيمة ما صدرته اسرائيل من الحمضيات في العام نفسه.

الواردات:

ان الواردات اللبنانية هي بشكل اساسي من المواد المعدة للاستهلاك المباشر وتأقي بعد ذلك وارداتها من السلع الوسيطة او التجميعية في المقابل شكلت واردات اسرائيل للسلع الاستهلاكية ٩٪ من واردات اسرائيل في سنة ١٩٨١. كذلك نسبة السلع الاستثمارية كانت ١٢,٠٩٪ واما المواد الخام فقد شكلت ٧٧,٥٪ من واردات اسرائيل للعام المذكور.

نرى ان تركيب الواردات الاسرائيلية واضح في دلالاته ان لناحية ارتفاع نسبة المواد الخام من بين الواردات (٧٧,٥٪) مما يعني ببساطة وجود قدرات تصنيعية عالية والملفت للنظر أن اسرائيل المصنعة حتى اسنانها قد استوردت في سنة ١٩٨١ معدات واللات جديدة (ليست سيارات أو طائرات أو سفن) بمبلغ يساوي ٨١٠ ملايين دولار، الأمر الذي يشير الى سياستها الثابتة بتوسيع وتحديث صناعتها. في مقابل ذلك فان حجم ما استورده لبنان من معدات صناعية خلال العام ١٩٨١ بلغ ٣٧٩,٧ مليون ليرة فقط أي عشر ما استوردته اسرائيل خلال العام نفسه.

السمات الرئيسية للاقتصاد اللبناني

يتصف الاقتصاد اللبناني بسمات عديدة تميزه عن غيره من البلدان العربية والدول النامية. ولكي نتعرف عليها من خلال الارقام ونسب مساهمة سائر القطاعات الاقتصادية تورد الجدولين التاليين: الاول يبين ميزان المدفوعات اللبناني بملايين الليرات اللبنانية عن السنوات من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠. والثاني يبين نسبة مساهمة قطاع الخدمات في مقابلة العجز في ميزان المدفوعات التجاري عن السنوات من ١٩٦٠ الى ١٩٦٨.

ميزان المدفوعات اللبناني بملايين الليرات اللبنانية

[illegible]

المصدر: وزارة التصميم العام - مديرية الاحصاء المركزي - ميزان المدفوعات اللبناني (١٩٦٠ - ١٩٧٠).

(١) أرقام موقّعة.

يتبين من الجدولين رقم (١) ورقم (٢) والبيانات السابقة ان الاقتصاد اللبناني يتصف بالسماة التالية:

أولاً - هيمنة قطاع الخدمات:

حيث انه يساهم بنسبة $\frac{2}{3}$ من الاقتصاد القومي على القطاعات الاخرى من الزراعة والصناعة والبناء التي تبلغ درجة مساهمتها $\frac{1}{3}$ الثلث.

ثانياً - سوء توزيع الدخل:

حيث نرى ان عدد المستفيدين او اليد العاملة سنة ١٩٦٤ بلغت ٥٥٪ في الزراعة التي تساهم بنسبة ١٥٪ من الدخل القومي ثم تقلصت الى ١٩٪ سنة ١٩٧٣ وان عدد المستفيدين بلغ ١٧٪ في الصناعة التي تساهم بنسبة ١٢٪ من الدخل القومي بينما نراها تتزايد وترتفع من ٢٨٪ سنة ١٩٦٤ الى ٦٣٪ سنة ١٩٧٣ في قطاع الخدمات.

ثالثاً - حرية إقتصادية مفرطة

يتميز النظام الاقتصادي في لبنان بحرية مفرطة وغياب دور الدولة وامتناعها عن التدخل في النشاطات الاقتصادية. متجاهلة الدور الهام الذي يمكن ان يلعبه القطاع العام في التخطيط والتنسيق بين مختلف القطاعات والمرافق الحيوية بوسائل متعددة منها الملكية الكاملة او المشتركة او الاشراف والتوجيه، وما يمكن ان يقدمه من رفاهية للمجتمع وتوزيع متوازن وعادل للدخل القومي على سائر القطاعات والمناطق اللبنانية.

رابعاً - خلل في بنيته الداخلية:

يظهر من التفكك الحاصل بين مختلف القطاعات الاقتصادية وطغيان قطاع

نسبة مساهمة قطاع الخدمات في مقابلة العجز في الميزان التجاري بملايين الليرات

الارصدة	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
- تجارة السلع	٨١٣,٢ -	٦٨٢,٩ -	٧٥٥,٥ -	٨٩٦,٦ -	١٠٦١,٨ -	١١٥٣,٣ -	٩,٢٢ -	١٠٦٥,١ -
- تجارة الذهب غير النقدي	٦,٥ -	٥,٩ -	٧,٢ -	٦,٨ -	٧,١ -	١١,٠ -	٩,٠ -	١٠,٧ -
- رصيد التجارة المنظورة	٨١٨,٧ -	٦٨٨,٨ -	٧٦٢,٧ -	٩٠٣,٤ -	١٠٦٨,٩ -	١١٦٤,٣ -	٩٣١, -	١٠٧٥,٨ -
- رصيد المعاملات غير المنظورة + ٥٠٩,٠	٥٠٩,٠ +	٥٥٥,٨ +	٥٧٥,٥ +	٦٥١,٠ +	٧١٧,٠ +	٧٥٣,٦ +	٧٢٢,٠ +	٨٩١,٨ +
- نسبة مساهمة قطاع الخدمات ٦٣٪	٦٣٪	٨٠٪	٧٥,٤٪	٧٢٪	٦٧٪	٦٤,٧٪	٧٧,٥٪	٨٣,٩٪
في تغطية العجز في الميزان التجاري								

المصدر: اديب شفيق مظهر، قطاع الخدمات الخارجي والنمو الاقتصادي في لبنان، رسالة ماجستير من جامعة الاسكندرية، ص ٦٨.

الخدمات ونموه على حساب القطاعات الأساسية الأخرى وأن قطاع الخدمات لم يشكل ابداً عاملاً جاذباً ودفعاً للقطاعات الأخرى ولم يكن ليوفر لها فرص النمو والتقدم المتوازية، ويؤدي إلى اعتماد الاقتصاد اللبناني على الاستيراد بشكل رئيسي وارتباطه بتقلبات الأسواق الخارجية وهيمنة الدول الاقتصادية المتقدمة عليه.

الفصل الرابع خطر العلاقات المرتقبة على الاقتصاد الوطني

البحث الأول: أزمة إسرائيل الاقتصادية

لم يكن السعي لتحقيق المنجزات الاقتصادية التي أتينا على ذكرها في معرض الكلام عن الاقتصاد الإسرائيلي، خالياً من بعض الصعوبات والمشكلات الهامة التي اعترضت مسيرته واخذت تتزايد وتكبر سنة بعد سنة حتى أصبحت بمجم الكارثة ضمن نسب تضخم هي بين الأعلى في العالم، إلى تفاقم في الدين الخارجي بلغ معدله أعلى نسبة له في العالم ٢١,٥ مليار دولار أميركي سنة ١٩٨٢ من مقال للكاتبين أوجين مانوفي والآن غيناني منشور في مجلة «لابوان» الفرنسية.. الذي بات يتجاوز مستوى الدخل القومي نفسه، إلى ارتفاع أكبر في العجز التجاري، وانهيار أروع في القوة الشرائية للعملة الإسرائيلية، وإلى تدهور شروط العمل والحياة داخل إسرائيل مما أدى إلى احتدام الصراع بين السلطة والعمال واتساع حركة الاضرابات والمواجهات النقابية.. الخ

ولم يكن بوسع إسرائيل تخطي هذه المشكلات والتحلل من أزمتها الاقتصادية الخانقة إلا عن طريق كسر الطوق الاقتصادي المضروب حولها بشق الطرق والوسائل حتى عن طريق القهر والعدوان، بعد أن استنفذت جميع الامكانيات المتاحة لديها في إطارها الداخلي أو في إطار علاقاتها الخارجية، ولم يبق أمامها

للخروج من عزلتها الاقتصادية وغربتها عن محيطها الاقليمي الا اقامة وتكوين علاقات طبيعية مع الدول المجاورة وخاصة لبنان الذي في اعتقادها من الممكن الهيمنة عليه بسبب ضعف بنيته الاقتصادية ومصادرة دوره الاقتصادي واستعماله كراس جسر تعبر عليه المنتجات والسلع الاسرائيلية الى الاسواق العربية الداخلية.

وستعرض هذه المشكلات الاقتصادية واحدة تلو الاخرى من ضمن اربعة عناوين:

- (١) مدى استعمال الموارد والمرافق الداخلية وارهاقها وتكاليفها.
- (٢) العبء المالي على المكلف الاسرائيلي نتيجة تطور حجم الموازنات العادية والتمثيرية.
- (٣) التضخم النقدي وارتفاع الاسعار.
- (٤) موارد القطع الاجنبي التي تطلبها تحقيق المنجزات واثرها على سعر الشيكال الاسرائيلي وعلى نظام الاسعار وعلى طاقة الاقتصاد وفاعليته.

والآن ننتقل الى بحث كل من هذه المجموعات الاربعة:

(أ) مدى استعمال الموارد والمرافق الداخلية:

يشير تطور القطاعات الانتاجية الرئيسية كالزراعة والصناعة، والنقل والخدمات الاخرى، الى أن القطاع الزراعي بلغ مرحلة اخذ نموه النسبي فيها يتناقل اذا ما قورن بالقطاعات الاخرى، وعلى الاخص بالصناعة. فالزراعة، بخلاف القطاعات الاخرى، تتطلب مرتكزاً داخلياً من الموارد او من الارض الصالحة للزراعة ومن مياه الري، في حين يمكن تطوير بقية القطاعات الى مدى

ابعد بكثير بالاعتماد على مرتكزات خارجية. وقد بدأ هذا التفاوت في الامكانيات يبرز للعيان في اواخر الحقبة الاولى من حياة اسرائيل اذ اصبح واضحاً ان ازدياد الانتاج الزراعي لم يعد يستطيع الاضطراد الذي تميز به في السنوات الاولى من هذه الحقبة حتى بعد التحول الكبير الذي طرأ على نمط تنوع المحاصيل بحيث ازدادت اهمية المحاصيل المتجهة لاغراض صناعية (كالكطن والتبغ والشمندر والقنب وفسق العبيد)، كما انه لم يعد يستطيع ان يؤدي الى ارتفاع يذكر في حجم الصادرات الزراعية على الرغم من النمو الكبير في زراعة الحمضيات وتصديرها. ومع ادراك هذه الحقيقة ازداد التوكيد على النمو الصناعي وعلى رفع الصادرات الصناعية، وتبدي اثر هذا التوكيد في حجم الانتاج والتصدير والتمثيرات من زراعية وصناعية خلال الحقتين الاولى والثانية، كما تبين معنا في الفصل الثاني.

لننتقل الآن الى القطاع الزراعي وحده لنفحص موارد الارض والمياه ومدى ارهاقها.

يبدو من مراجعة مختلف الدراسات ان اسرائيل بلغت حدود السقف من ضمن معطيات مواردها المائية والتكنولوجيا الزراعية الحالية في توسيع الزراعة افقياً. فقد امتدت الرقعة الزراعية الى ابعد ما يتوقع لها ان تصل حتى مع المنح الضخمة والتسهيلات الواسعة التي تمنحها الدولة للمستعمرات الزراعية في الرملة والقروض والاسمدة والبذار الخ. اضيف الى ذلك ان القطاع الزراعي قد شهد معظم ما يستطيع من التحول بين المحاصيل في سبيل الانتقال الى السلع الاكثر انتاجاً او مردوداً او ربحاً. يبقى اذن مجال الري. وهنا يلاحظ ان اسرائيل استعملت كل ما يمكن استعماله من موارد المياه المتوفرة حالياً واستنزفت امكانات المياه الجوفية، ولم يبق امامها الا امكان استعمال المزيد من مياه الاردن التي كانت ولا تزال مدار خلاف عنيف عربي - اسرائيلي بسبب

الاثار الضار الذي يلحق بزراعة المملكة الاردنية وبحقوق سورية ولبنان في مياه روافد الاردن بسبب قيام اسرائيل بتحويل مياه النهر لاغراضها.

قبل عرض ماهية مشروع الاردن (المعروف باسم «مشروع الاردن - النقب») وبحث امكاناته نود تقديم موازنة المياه الاسرائيلية الحالية حسبها وردت في آخر التقارير الرسمية المتوفرة لدينا. ان كمية المياه المتوفرة من شتى المصادر، والمستهلكة، بلغت منذ سنة ١٩٦٦ ما جملته ١٢٨٩ مليون متر مكعب نحو ثلاثة اقسامها من الجوف والباقي من الجداول السطحية والانهار. وقد استعمل ١٠٥١ مليون من المجموع في الزراعة و ٤٤ في الصناعة و ١٩٢ في الاستعمالات المنزلية وفي المدن. ويبدو ان السلطات تعتبر الحالة خطيرة بالنسبة للموارد المائية. فهناك تخوف واضح من ان عمليات الضخ تعدت نقطة الامان بحيث صار يخشى من تسرب الملوحة الى المستوى الارتوازي، وقد حمل التخوف السلطات على تطبيق «قانون استعمال المياه» بشدة وعلى تقنين المياه في الوسط والجنوب والجليل الغربي، وعلى التشدد بوجوب الحصول على الرخص قبل ضخ المياه من الآبار والتقيد بالكميات التي يسمح «المركز المشترك للتخطيط الزراعي» بها لشتى الاستعمالات. والجدير بالذكر ان الجملة الرسمية للحد من استعمال المياه قد نجحت اذ هبط استهلاك المياه بالنسبة للفرد في الاستخدامات المنزلية والصناعية خلال الستينات.^(١)

لم يتطور الوضع صوب هذه الازمة في موارد المياه بصورة مفاجئة، فقد كان واضحاً طيلة سنوات عديدة قبل قيام الدولة ان المياه لا تتوفر بكميات ضخمة في ضوء حاجات البلاد، مما حدا بالوكالة اليهودية ان توجه الاهتمام في دراساتها وتنظيماتها لمشكلة شحة المياه ومحدودية امكانات الري وقد تجسد هذا

(١) هذه المعلومات من Israel Government Yearbook 1966/1967 ص ٤٥.

الاهتمام في قيام الوكالة خلال الانتداب بانشاء جهاز لشؤون المياه باسم «شركة مكوروث للمياه Mekoroth Water Company» مهمتها عمل الدراسات وتنفيذ مشاريع المياه والتحكم باستعمال الموارد المائية.

عمدت الشركة كخطوة اولى الى تقدير كمية المياه الممكن السيطرة عليها وتوصلت الى رقم ضخيم يعود منه ٣,٤٥٠ مليون متر مكعب الى المساحة التي كانت تسيطر عليها اسرائيل حتى ٥ حزيران ١٩٦٧.^(١) ثم استقدمت الوكالة اليهودية الخبير الاميركي بشؤون المياه والاراضي ولتر كلاي لودر ميلك لتستأنس الشركة برأيه، فدرس منخفض الاردن والموارد المائية فيه والوضع الطبوغرافي عامة وخرج بالاستنتاج ان بإمكان الاراضي الفلسطينية أو تستوعب اكثر من اربعة ملايين نسمة بالاضافة الى سكانها حينذاك وهم نحو مليون وثلاثة ارباع.^(٢)

ظهرت عدة دراسات بعد ذلك بطلب من الحكومة الاسرائيلية. ففي عام ١٩٤٨ قام الخبير هيز (Hays) بتقدير كمية المياه الممكن الحصول عليها برقم ٢,٣٤٠ - ٢,٨٠٠ مليون متر مكعب، وفي عام ١٩٥٢ في دراسة مشتركة للمهندسين هيز وكوتن (Hays & Cotton) قدرت الكمية على انها ٢,٢٤٥ مليون، وكذلك فان وزارة الزراعة قامت بعدة تقديرات بين ١٩٤٨ و ١٩٥٥ هبطت بالرقم تدريجياً حتى بلغ ١,٨٠٠ مليون وهو رقم لا يبعد كثيراً عن

(١) الكسندر روبنر المشار اليه قبلا ص ١١٣.

(٢) في كتابه Palestine Land of Promise (نشر غولانكز بلندن عام ١٩٤٥). دون الدخول في تحليل مفصل للكتاب يتضح للعيان ان عنصر الدعاية والضغط يتبدى في استنتاجات مؤلفة اذ ان اسرائيل اليوم وهي تعد مليونين وربع من السكان تشكو ضغطاً ثقيلاً على الموارد الزراعية فكيف يكون الحال لو بلغ عدد السكان حوالي الستة ملايين في رقعة من الارض اصغر من مساحة فلسطين الاصلية التي كانت في ذهن لودرميلك؟

النتيجة التي توصل إليها فريق من الخبراء الهولنديين عام ١٩٥٨ وهي ١,٧٠٠ مليون. والطريف هنا ان هذا الرقم هو نصف ذلك الذي كانت تلوح به الاوساط اليهودية قبل نهاية الانتداب اذ كانت هذه الاوساط تبالغ في تقديراتها لدعم دعوتها الى الهجرة الواسعة على اعتبار ان القدرة الاستيعابية الزراعية مرتفعة جداً. اما التقدير المعتمد حالياً كالتقدير الرسمي فهو ١,٨٠٠ مليون يعتقد ان حوالي ١,٣٠٠ منها ضرورية لعمليات الري والباقي للحاجات الاخرى.^(١)

رافق معظم هذه التقديرات مقترحات ومشاريع لاستغلال الموارد المائية، كما رافقها حوار خطير غير مباشر حول الحقوق العربية الاسرائيلية في مياه حوض الاردن. وقد اتبع نطاق الحوار بدخول فرقاء آخرين فيه وبروز عدة مشاريع واقتراحات. من هذه مشروع لاستثمار مياه نهر اليرموك للري وتوليد الكهرباء بين سورية والاردن عرف بمشروع « بنجر لليرموك والاردن » وتميز بانه لم يمس كميات المياه في النطاق الاسرائيلي وبذلك تحاشى الملاحظات السياسية. ثم في ١٩٥٣ برز ما عرف « بمشروع جونستون » مندوب الرئيس الاميركي، الذي قام على اساس المشاركة العربية الاسرائيلية في استثمار الموارد المائية وقد رفضه العرب واليهود على السواء لكن لاسباب مختلفة. وعلى اثر ذلك تقدم الخبراء العرب في ١٩٥٤ بمشروع مضاد لم يكتب له النجاح هو الآخر. في ١٩٥٣ ظهر مشروع السبع سنوات للحكومة الاسرائيلية - وهو المخطط الذي عملت الحكومة من ضمنه فيما بعد - ويقول المشروع اصلاً باستعمال روافد الاردن العليا « اللدان وينشأ ضمن خط الهدنة الاسرائيلي الشمالي، وبانياس وحاصباني وينشأ في الاراضي السورية واللبنانية على التوالي » ثم بتحويل الفائض من هذه الانهار

(١) التقدير الرسمي يرد في الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٦١ - ١٩٦٢ وكذلك لعام ١٩٦٢ - ١٩٦٣. اما توزيع هذا التقدير بين الاستعمالات المختلفة فهو عن روبرت المشار اليه قبلاً ص ١١٤.

في موقع جسر بنات يعقوب جنوبي بحيرة الحولة الى سهل البطوف غربي طبرية للخنز، ومن هناك في شبكة ري ضخمة الى الوسط والجنوب. وفي تلك الاثناء ظهر في مطلع ١٩٥٤ مشروع آخر عن الجانب الاسرائيلي وضعه المهندس كوتن وكان يشمل استعمال مياه نهر الليطاني مع ان النهر ينبع وينساب كلية في لبنان، بالاضافة الى استعمال نهر يرموك والاردن وروافدهما. وقد نص المشروع هذا على تحويل روافد الاردن العليا الى سهل البطوف وعلى تحويل نصف مياه الليطاني ايضاً الى البطوف ومن ثم نقل المياه من البطوف الى الجنوب للري، وعلى تحويل اليرموك الى بحيرة طبرية ثم ري اراضي وادي الاردن في الاردن واسرائيل من مياه طبرية.^(١)

ما هو الوضع الحالي بالنسبة لقضية استعمال موارد مياه حوض الاردن، تلك القضية الشائكة التي هددت بانفجار عسكري بين العرب واسرائيل بأواخر عام ١٩٦٣ او في مطلع ١٩٦٤ اي موعد انتهاء الانشاءات التي مكنت اسرائيل من تحويل مياه الاردن الى النقب؟ بدأت اسرائيل بتنفيذ مشاريعها عام ١٩٥٣ الى ان اوقفها مجلس الامن الدولي عن اعمالها في المنطقة المجردة من السلاح بين سورية واسرائيل وذلك على اثر شكوى سورية جاء فيها ان الاعمال تتنافى ومضمون اتفاقية الهدنة. لكن اسرائيل استمرت في العمل خارج تلك المنطقة، مع تعديل في مخططها نص على تحويل المياه الى سهل البطوف من الناحية الشمالية من بحيرة طبرية بالذات وذلك عن طريق الضخ ودفع المياه الى البطوف، بدلا من تحويلها من جسر بنات يعقوب جنوبي الحولة. وبذلك تحاشت اسرائيل العمل

(١) لعل اكثر المقارنات بين مختلف المشاريع دقة ووضوحاً توجد في مقال في العدد رقم ١١ (يوليو ١٩٥٤) من النشرة الرابعة الصادرة في حينها عن وكالة اغاثة اللاجئين ببيروت باسم Quarterly Bulletin of Economic Development ص ٩٩ - ١١٢، وقد اعتمدنا هذه الدراسة في ايجاز المعلومات الواردة اعلاه.

داخل المنطقة المجردة من السلاح وتحاشت مفعول قرار مجلس الامن^(١) والى جانب حفر ١٦ كيلومتراً من الاقنية و ٧,٥ كيلومترات من الانفاق اللازمة لنقل المياه الى البطوف وبحيرة طبرية انشأت اسرائيل محطة الضخ في الطابغة شمالي بحيرة طبرية وشيدت الاقنية والانابيب لنقل المياه الى البطوف وكذلك لنزول قسم من المياه تحت الضغط عند الطابغة لتوليد الكهرباء، واتمت سكب الانابيب الرئيسية الضخمة «قطرها ١٠٨ بوصات» من الاسمنت المسلح في مصانع خاصة بالنقب كما مدت هذه الانابيب كلها بالاضافة الى مئات الكيلومترات من الانابيب الفرعية والصغيرة في شبكة للمياه تشمل البلاد بأكملها، وقد تم المشروع بنهاية ١٩٦٣ او مطلع ١٩٦٤ وهو الان يمكن اسرائيل من الحصول على نحو ١٨٠ مليون متر مكعب من مياه الاردن.

ان التثميرات في الزراعة والري وتشيد المستعمرات - وكلها لغرض توسيع نطاق الزراعة والاستيطان الزراعي ورفع مستواها - قد بلغت ارقاما كبيرة تعد بالوف ملايين الدولارات من مطلع الاستيطان حتى ١٩٨٢.

الا ان حقيقة المشكلة تتعدى حجم التثميرات التي قامت بها الوكالة اليهودية بالاضافة الى التثميرات التي قامت بها الحكومة من موارد الجباية الخارجية والداخلية فهناك ارتفاع كلفة النشاط الزراعي واضطرار السلطات الى اعطاء المنح للمزارعين لمجابهة هذا الارتفاع فوق كل التسهيلات في الرسملة والتمويل

(١) المؤلف مدين للاستاذين فكتور خوري ونيل ابو النصر اللذين يأخذ عنها معظم ما تقدمنا به من عرض للوضع الحالي بالنسبة لقضية نهر الاردن، وقد نشرت خمس مقالات حول نهر الاردن في مجلة «الرائد» ببيروت: العدد ٤ آذار ١٩٦١، العدد ٥ آذار ١٩٦١، العدد ٦ نيسان ١٩٦١، العدد ٧ مايو ١٩٦١، والعدد ٨ نيسان ١٩٦٢ اثرت فيها الى جانب العرض الفني للمشاريع المختلفة النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية من الموضوع. للاستاذ خوري اربع مقالات منها وللاستاذ ابو النصر مقال واحد.

والتجهيز التي كان ينالها المزارعون على الدوام في عهد الدولة كما في فترة الانتداب على السواء. فالزراعة، وهي النشاط المحظي بعطف الصهيونية على حد تعبير اقتصادي اسرائيلي، كانت تنال المنح في شتى الاشكال من مستورة ومكشوفة، وكثيراً ما كانت المستورة منها تزيد اهمية عن المنح المكشوفة، ومن المنح المستورة انخفاض ايجار الارض والاسعار للماء والكهرباء والخدمات العامة ومواد البناء والقروض التمويلية، والافضلية في توزيع سلع التثمير والنقد الاجنبي...^(١) وبالطبع هنالك منح مباشرة تعطي على اساس كلفة الانتاج او تشجيعاً للتصدير او خلاف ذلك^(٢).

من باب التخصيص في بحث ارتفاع كلفة الزراعة نشير الى الكلفة المرتفعة لاثمان مياه الري. ومن الضروري القول ان الامل الضخم الوحيد الباقي امام الزراعة الاسرائيلية هو توسيع رقعة الاراضي المروية، على اننا نرى كلفة الري ترتفع مع اتساع الرقعة كظاهرة عامة وان تكن الاراضي القريبة من المياه في الواقع لا تكلف عمليات الري ارقاماً يعادل ما تكلفها الاراضي البعيدة. فقد اتبعت السلطات المختصة في هذا الموضوع مبدأ تحميل الاراضي نفس التكاليف تقريباً بقطع النظر عن موقعها ونتج عن ذلك عمليات ري من الصعب جداً تبريرها. ففي احدى المستعمرات مثلاً استدعى الري ضخ المياه الى ارتفاع نصف ميل بكلفة تبلغ عشرين ضعف ما يكلفه ري مساحة مماثلة في السهول.^(٣)

(١) روبرت المشار اليه قبلاً ص ٩٩ - ١٠٠، يضيف روبرت ان ايجار الارض كان في متوسطه اربعة اعشار من واحد بالمائة من قيمة الناتج الزراعي وهو معدل ايجار يكاد يكون رمزياً فقط. (ص ١٠٢ - ١٠٣).

(٢) دون باتنكن في عرضه لاقتصاد اسرائيل في الحقبة الاولى (المشار اليه قبلاً) يعدد خمسة اشكال رئيسية للمنح والمعونات الزراعية والصناعية. (انظر باتنكن ص ١٢٣).

(٣) روبرت، ص ١١٤.

وعلى العموم فان كلفة الري بلغت في المتوسط، بموجب دراسة في عام ١٩٥٨ نحو ١٥ بالمائة من قيمة الناتج الزراعي.^(١) وفي رأي خبير ملحق بالجهاز الاستشاري الاقتصادي لرئاسة الحكومة ان ما تتحمله الحاصلات الزراعية (عدا الخضار والفواكه) من تكاليف ري يتراوح بين ٢٤ و ٤٠ بالمائة من ثمن المبيع في المتوسط. وفي الحالة القصوى بلغت هذه النسبة ٦٧ بالمائة من ثمن العلف للحيوانات، مما حمل كاتباً اسرائيلياً على التعليق بان هذه النسبة تبلغ اربعة اضعاف مثلتها في مناطق الري في ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الاميركية حيث مكاليف الري في غاية الارتفاع.^(٢) وختاماً لهذا العرض لكلفة المياه ليس لدينا ما هو اكثر دلالة مما ورد في مقال الخبير اسرائيلي:

« انه لامر حقيقي ان كلفة انتاج المياه تفوق بكثير الثمن الذي يدفعه المزارع للحصول عليها. فكل زبائن شركة مكوروت (شركة المياه التي تتصرف بجميع موارد المياه في اسرائيل) بدون استثناء يدفعون اقل من الكلفة... »^(٣)

وعليه، فان المخطط الاسرائيلي للتوسع الزراعي في الاراضي المروية وفي رفع عدد السكان الى عدة ملايين لا يمكن ان يتحقق من ضمن موارد المياه الداخلية ومن مشروع الاردن - النقب الا على اساس بيع المياه للمزارعين (خاصة في الوسط والجنوب) باثمان اقل بكثير من كلفتها، اي على اساس الاستمرار بالمعونات الكثيفة للزراعة في نطاق الري وفي نطاق بعض مكاليف الانتاج الاخرى كالفوائد والايجارات. في ضوء هذه الآراء يصبح لا مفر من

(١) في مقال بعنوان « ثمن المياه » لكاتب اسمه س. كاريف في « المجلة الاقتصادية الريفية » الصادرة بالعبرية في اغسطس ١٩٥٨. اقتبس عنه روبنز ص ١١٦.

(٢) ايضاً اقتباس روبنز (ص ١١٦/١١٧) عن ه. جيفاي في مقال بعنوان « الانتاج الزراعي في السنوات المقبلة » في « المجلة الاقتصادية الريفية » (العبرية) في يناير ١٩٥٤.

(٣) من مقال كاريف المشار اليه في السابق.

الاستنتاج ان نقل المياه من الشمال الى النقب بكلفة مرتفعة لا يبرره الاقتصاد وانه انما يخضع لاعتبارات سياسية ودعائية وعسكرية تبرر في نظر السلطات انماء النقب مهما كلف الامر، وانه اذا كان لا بد من القيام بمشاريع مائية ضخمة وباهظة الثمن كمشروع الاردن فالاصح - اقتصادياً وقانونياً - استعمال المياه في اراضي قريبة من المياه.

قبل الانتقال الى جزء آخر من البحث ينبغي ان نشير بايجاز الى القطاع الصناعي من حيث مدى ارهاق الموارد الداخلية نتيجة التوسع الصناعي. قلنا ان هناك تحولاً واضحاً في زيادة التوكيد على التصنيع، وذلك لعدة اسباب، اولها ارتفاع ناتج القطاع الزراعي ارتفاعاً كبيراً وقدرة اسرائيل الآن على انتاج معظم ما تحتاجه من موارد زراعية غذائية وصناعية ولو ان ذلك يتم بكلفة عالية. ثانياً، ان الاقتراب من « الاستقلال الاقتصادي » - اي تخفيف الاعتماد على المعونات الخارجية - اقرب منا لا عن طريق الصادرات الصناعية مما هو عن طريق الصادرات الزراعية. ثالثاً، ان هنالك تناقصاً في حماس المهاجرين للعيش في الريف في ظروف تقشف وتضحية تتطلبها فلسفة المستعمرات الاشتراكية والتعاونية، يقابله تزايد في الرغبة في العيش والعمل في المدن في نواحي النشاط الصناعي والتجاري عامة، بدليل هبوط نسبة السكان الريفيين الى ١١,٦ بالمائة من مجموع السكان اليهود بنهاية ١٩٨١ من النسبة السائدة بنهاية الانتداب وهي حوالي ٢٥ بالمائة^(١).

على ان الصناعة، مع هذه العوامل الناشطة في صالحها، تظل عالية الكلفة. فعدا ارتفاع اجور اليد العاملة ارتفاعاً نسبياً فاحشاً بسبب فلسفة « دولة الرفاه » السائدة في المجتمع والقاضية بالسخاء في الاجور وبالمزيد من الخدمات الاجتماعية

(١) Statistical Abstract of Israel 1979 ص ٢٧.

المجانية او شبه المجانية ولاسباب اخرى، هنالك شحة الموارد الصناعية والقوة المحركة. فالمواد الخام في معظم الحالات ترد من الخارج وكذلك السلع الانتاجية. والثروة المعدنية ليست بذات شأن رغم الجهود الضخمة للبحث عنها في النقب. والبتروال الذي عثر عليه حتى الآن شحيح لا يكفي لسوى نسبة ضئيلة من حاجة البلاد ولا يبشر باحتياطي ذي شأن وبنتيجة هذه الضعفات في مستلزمات التصنيع فان الانتاج الصناعي يتطلب مستوردات ضخمة (من السلع الانتاجية والسلع شبه المصنوعة والمواد الخام والوقود) تعني بالتالي ان القيمة المضافة في الناتج الصناعي تظل صغيرة. لهذه الحقيقة وجهان، اولهما عيني يتعلق بشحة المواد كما اسلفنا، والثاني مالي. اما الوجه المالي فيتعلق بارتفاع كلفة الصناعة بسبب ارتفاع محتواها من المستوردات (أو ما تصح تسميته «المحتوي الاستيرادي»). واضطرار الصناعة بالتالي الى الاعتماد على المنح والاعفاءات اذا كان لها ان تسعى الى مزاحمة المنتجات الصناعية المستوردة او الى المزاحمة في الاسواق الخارجية. كما انه يتعلق بالعبء الذي يلقيه المحتوي الاستيرادي المرتفع على موارد القطع الاجني.

لعل الضعف الاخير الذي هو ارتفاع قيمة المستوردات الداخلة في الصناعة أشد نقاط ضعف الصناعة الاسرائيلية خطورة، ففي المقام الاول هنالك الارتفاع العام في المحتوي الاستيرادي اي انخفاض القيمة المضافة المتوسطة الى نحو ٤٦ بالمئة في الصناعة (٢٤ بالمئة لصناعة الماس) مقابل ٨٣ بالمئة في الزراعة. ومدلول هذه التفاصيل هو ان ارتفاع القيمة المضافة هو في الصادرات الزراعية الثانوية الشأن والتي تشكل حالياً أقل من ٢٠ بالمئة من مجموع المصدرات السلعية وعلى العكس ان القيمة المضافة تنخفض في القسم الاعظم من المصدرات وهو القسم الصناعي^(١).

(١) بنك اسرائيل، التقرير السنوي لعام ١٩٨١.

نتيجة للضعف الاساسي في الصناعة وهو ارتفاع كلفة منتوجاتها فان قدرة المنتوجات الصناعية الاسرائيلية على مجابهة المنتوجات المشابهة المصنوعة في البلاد الصناعية منخفضة، مما يوجب على الحكومة الاسرائيلية التقدم بشتى انواع المعونة للصناعة، خاصة للمصدرات الصناعية. فمئذ ١٩٤٩ وباستمرار بعد ذلك لجأت الحكومة الى عدد من الاجراءات لتمكن الصناعة من بيع منتوجاتها. ومن هذه الاجراءات: عمليات المقاصة والمقايضة على اساس تخفيض سعر بيع المنتوجات وتعويض الصناعيين الفرق بين سعر المبيع الفعلي والسعر الذي يحتمه ارتفاع الكلفة، وقد كان حجم المصدرات المستفيدة من هذه المعونة اكثراً من ثلث مجموع المصدرات بقليل خلال الحقبة الاولى من حياة اسرائيل ولا يزال حتى اليوم حوالي ربع المجموع. من الاجراءات ايضاً اعطاء منح تناسب وحجم القيمة المضافة في المنتوجات فوق قيمة المستوردات الداخلة في هذه المنتوجات، وهي منح كانت ولا تزال مرتفعة (وقد تبلغ في بعض الحالات التي ترغب الحكومة بتشجيعها بقوة ١,٢٠ شيكل اسرائيلي مقابل كل دولار من التصدير). ومن اشكال المعونة الحكومية تقديم القروض ووسائل التمويل بشروط سهلة للغاية، وتقديم التأمين ضد اخطار الخسارة التجارية الناشئة عن التصدير، وتقديم المعونة المالية لمجابهة قسم من تكاليف النقل. وحتى ١٩٧٩/١٩٨١ كان هنالك شكل آخر هو السماح للمصدرين بالاحتفاظ بقسم مما يجنونه من عملات اجنبية اما لتمويل مستورداتهم او لبيع هذا القسم للسلطة المختصة لقاء سعر مرتفع في صالحهم (بموجب نظام اشتهر باسم «باماز Pamaz»).^(١)

نكتفي بهذا القدر من العرض للضعفات الاساسية في تركيب القطاعين الرئيسيين الزراعة (بما في ذلك موارد الارض والمياه) والصناعة (بما في ذلك

(١) باتنكن ص ١٢٣، والكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٨١.

الموارد المعدنية والبتروولية) التي جعلت من المنجزات في القطاعين امراً باهظ الثمن، وننتقل الى فحص العبء المالي على المكلف بسبب المنجزات.

(ب) عبء المنجزات المالي الداخلي

لهذا الجزء من البحث غرضان محدودان، الاول هو فحص ثقل العبء المالي على المكلف الاسرائيلي الناتج عن جملة صرفيات الحكومة من تسمية وعادية، وقد اجرينا هذا الفحص على الشكل التالي: اضعنا قيمة موازنة الانشاء والرسملة الى قيمة الموازنة العادية، وطرحنا من المجموع قيمة التمويل الخارجي المتجه الى الموازنات، ثم قسمنا الصافي على الناتج القومي، وبهذا خرجنا بما يدلنا على العبء المالي الداخلي (من ضرائب وقروض داخلية) الواقع على الناتج القومي. نتيجة هذه العملية الحسابية وجدنا ان هذا العبء يبلغ حالياً ٤٧ بالمئة. اما الغرض الثاني لهذا الجزء فهو معرفة مقدار العبء المالي الناتج عن عملية التثمين والانشاء الحكومية وحدها، وقد اجرينا حسابه بان قسمنا موازنة التثمين الحكومي على الناتج القومي وخرجنا بالنتيجة ان هذا العبء يبلغ ١٤ بالمئة لنفس السنة^(١).

اننا نعتقد ان للحساب الاول مدلولاً اكثر اهمية من الثاني اذ ان ما يهم المكلف هو جملة العبء الواقع عليه من حيث الضرائب والقروض الاجبارية وقلمما يتوقف المكلف لفحص كيفية توزيع ما يدفعه للخزينة العامة بين مختلف الاستعمالات من تسمية وعادية. وعلى اساس هذا الاعتقاد نركز النظر على نتائج الحساب الاول، حيث يبدو ان العبء الاجمالي ثقيل اي ان المكلف الاسرائيلي يدفع نحو نصف حصته من الناتج القومي في المتوسط ضرائب للحكومة، ويدفع سبع هذه الحصص للانماء والتعمير. ويلاحظ هنا ان نصيب موازنة الانماء من الناتج القومي - وهو ١٤ بالمئة - اقل من نصيبه في بلد

(١) ارقام الموازنة مأخوذة عن Statistical Abstract of Israel 1981.

كاجمهورية العربية المتحدة حيث يرتفع هذا النصيب الى الربع.

على ان ثقل العبء المالي على المكلف ليس بنفسه محكاً لسلامة السياسة الاقتصادية العامة، فالامر الاهم هو استعداد المجتمع للقبول بذلك العبء. واذا جئنا نبحت مدى استعداد المجتمع الاسرائيلي لتحمل العبء المالي المترتب على مهام هذا المجتمع واهدافه لوجدنا انه لا يقدم الدليل الكافي على استعداده لذلك، وبرهاننا هو استمرار المجتمع منذ قيام الدولة حتى الساعة على تحويل معظم الناتج القومي القائم صوب الاستهلاك (من خاص وحكومي) زائداً اهتلاك رأس المال الثابت والقاء عبء تأمين الموارد للتثمين على مصادر المعونات الاجنبية. ولولا هذه المعونات لما ارتفع مستوى التثمين ولما تزايد الناتج القومي ولما امكن توجيه مبالغ ضخمة صوب الموازنة العامة. صحيح ان رقم الموازنة العامة مرتفع وصحيح ان الاسرائيليين يحملون اعباء ضريبية مرتفعة ولكنه صحيح ايضاً ان رقم الموازنة يبلغ مستواه الحالي من الارتفاع جزئياً بفضل المعونات الاجنبية التي تخلق النمو الكبير وبالتالي الموارد الواسعة. اي ان النسبة المرتفعة من الموارد المتجهة الى الموازنة والتي تعادل ٤٧ بالمئة من الناتج القومي القائم حالياً تعود الى تضافر استعداد الاسرائيليين لتحمل اعباء مالية ثقيلة واستعداد انصار اسرائيل في الخارج من حكومات ومؤسسات وافراد لمعونة اسرائيل بالمزيد من الموارد التي تسهم في امكانية ايجاد موازنة ضخمة.

ج- التضخم النقدي وفوضى الاسعار

ان قصة التضخم النقدي^(١) وارتفاع الاسعار في اسرائيل على الاخص في

(٢) بلغ معدل التضخم حد الانذار ١٣٠٪ من مقال للكاتبين أوجين مانوني والان غيناوي منشور في مجلة «لايوان» الفرنسية سنة ١٩٨٣.

السنوات الاخيرة، أصبحت قصة معروفة. ولا شك ان الارتفاع الشاهق للاسعار ظاهرة خطيرة. على ان المرء يخطيء اذا هو حسب ان الاحداث النقدية الخطيرة التي نشير اليها هددت مصير وبقاء الاقتصاد الاسرائيلي في حينها او ان تكرارها يهدد هذا الاقتصاد مجدداً. فان اشتداد الحالة سؤا يحمل معه عادة قبولاً بالمنطق وبالقيود اللازمة لمجابهة التضخم ويؤدي الى العودة الى طريق الصواب الاقتصادي قبولاً قد لا يتوفر قبل ان تصل الامور الى حد الازمة الخطيرة، وهذا ما حدث في اسرائيل.

لا نهدف في هذا البحث الى تقديم استعراض مفصل لمراحل وتطورات التضخم وفوضى الاسعار، والاجراءات المعاكسة، والى تقويم هذه التطورات والاجراءات. فذلك يحملنا الى نطاق واسع من التفاصيل والبحث الفني. اما ما نهدف اليه فهو اعطاء صورة خاطفة لمدى التضخم وفوضى الاسعار وابداء اسباب ذلك ان في القطاع المالي العام والقطاع النقدي والصيرفي، او في قطاع « المعاملات الاجنبية » اي المعاملات بالقطع الاجنبي التي تدخل في ميزان المدفوعات، وبالتالي ابراز دلالة الخلل الحاصل في قوى السوق الاقتصادي كعبء ثقیل لازم المنجزات.

تضاعفت كمية العرض المالي او الكتلة النقدية بين منتصف ١٩٤٨ ومنتصف ١٩٨١ مئات المرات وقد تميزت الفترة ١٩٤٨ - ١٩٨١، خاصة السنوات الاولى منها، بتوسع خطير في السلف المصرفية، للحكومة وللشعب على السواء.

هذا من حيث العرض المالي او النقدي، اما من حيث الاسعار فانها تأثرت صعوداً بكمية هذا العرض فتزايدت تزايداً خطيراً ولكن لا على وتيرة واحدة. فقد حاولت السلطات في السنوات الاولى حين تضخمت الكتلة النقدية كثيراً ان تتحكم بالاسعار بشدة وان تقنن الاغذية والملبوسات ومواد البناء وموارد القطع

الاجنبي - وهي « سلع » ضغط الطلب عليها بقوة وبكثرة، فنجحت في كبت تضخم الاسعار ولكن ذلك ادى الى ظهور سوق سوداء مخيفة في انتشارها عملت على تفسيح وخلل نظام السوق باسره.

واذن فان الرقم البياني لتطور الاسعار لا يظهر شيئاً من الاستقرار في مستوى الاسعار للسنوات ١٩٤٨ - ١٩٨١ وذلك لسبب بسيط هو ان الرقم البياني يأخذ بعين الاعتبار الاسعار السائدة في السوق الرسمية.

إن انفلات الاسعار وارتفاعها بصورة سريعة وخطيرة فقد حصل منذ عام ١٩٥٢ وامتد الى نهاية العام ١٩٨١، ذلك ان اسعار الاستهلاك تضاعفت وزادت عدة مرات. اما سلع التثمين فقد ارتفعت اسعارها بسرعة اكبر خاصة في السنوات الاخيرة.

قد يدعو للاستغراب لاول وهلة ارتفاع الاسعار بهذا الشكل بالرغم من تدفق المستوردات وازدياد الانتاج بشكل واضح وسريع. ولكن ايضاح هذه الظاهرة سهل. فان تزايد المستوردات والانتاج المحلي، على سرعته، لم يستطع اللحاق « بوسائل الدفع » وبالطلب الفعال. اما هذا الطلب الفعال كما يعكسه تزايد حجم الكتلة النقدية (او العرض المالي)، فقد سار بخطاه المسرعة اولا بسبب الانفلات اللامسؤول في حجم التسليف المصرفي بسبب انعدام الضوابط الفعالة في الداخل، خاصة في السنوات القليلة الاولى، وثانياً، بسبب المعونات المالية الاجنبية الضخمة التي سمحت للنظام المصرفي ان يوسع نطاق التسليف الى ابعد ما كان يسمح به هذا العامل الخارجي، وثالثاً بسبب الصريفات الضخمة التي كانت تقوم بها الحكومة والمؤسسات العامة (كالوكالة اليهودية ومشتقاتها) في حى استقدام المهاجرين واسكانهم واستيعابهم وتنمية قطاعات الاقتصاد المختلفة بسرعة لا تتحملها موارد البلاد ولا يستجيب لها المواطنون الاستجابة الملائمة.

نعني بعدم الاستجابة هنا ان المواطنين اندفعوا باستهلاك دخولهم المتزايدة اندفاعاً لم يجابه برادع داخلي، بدليل انصراف الناتج القومي المتجه الى المواطنين في سبل استهلاكية وعلى مستوى مستمر في الارتفاع كلما ارتفع الناتج القومي. فلم يكن من بد اذا ان تشدد وطأة الطلب في ظل الاسباب الثلاثة التي عددناها اشتداداً لم يستطع سيل السلع والخدمات المتوفرة للشراء من مقابلته بشكل واف، مما ادى الى ارتفاع الاسعار بالشكل الذي ذكرناه.

ان ارتفاع الاسعار الشاهق لم يقتصر اثره على تخفيض القيمة الحقيقية للنقد الاسرائيلي بل امتد بعيداً الى غطت توزيع موارد البلاد الداخلية وتوزيع الموارد المستوردة، ثم الى العبث بقيمة الشيكال الاسرائيلي في الاسواق النقدية الاجنبية. باختصار، ان التضخم النقدي وارتفاع الاسعار اديا الى فوضى عميقة ومنتشرة في نظام الاسعار والاجور ونطاق الموارد من داخلية وخارجية. الا ان الفوضى هذه لم تكن كلها وليدة التضخم وارتفاع الاسعار فقد ساهم في خلقها نظام تحديد الاسعار والتقنين في الداخل ونظام تعدد اسعار القطع الاجنبي في الخارج، ولو جئنا نستعرض ما حدث فعلاً في هذه الحقول، والتشويه الحاصل في عمليات السوق بسبب عوامل التضخم وارتفاع الاسعار من جهة وردود الفعل الحكومية من جهة اخرى لضاق بنا المقام ولدخلنا في تفاصيل طريفة ولكنها طويلة ومعقدة. وسنكتفي بالإشارة الى انواع الآثار التي ترتبت على هذه العوامل والى انواع ردود الفعل.

بسبب ارتباط مستوى الاجور بالرقم البياني لاسعار سلع الاستهلاك، تزايدت الاجور بشكل ذريع ادى الى زيادة المكاليف الانتاجية (المرتفعة اصلاً) زيادة جعلت المنتجات اضعف بكثير من ان تجابه مثيلاتها الاجنبية في السوق المحلية او الخارجية. واستتبع ذلك تطوراً لم يكن منها بد في ضوء هذا الانطلاق الخاطيء: اولاً وضع مظلة كثيفة واقية من الحماية الجمركية فوق

المنتجات المحلية وفرض رسوم اخرى على الاستيراد عن طريق رفع سعر القطع الاجنبي في وجه المستوردات المراد التقليل من استيرادها. وثانياً اقامة نظام منح معقد ومتنوع وغالي الثمن لتشجيع الصادرات التي لم يكن لها كبير حظ بالنجاح بدون تلك المنح.

خلاف هذه الآثار كان هنالك اثر سيء جداً في النفسية العامة اذ ضاعت الثقة بالعملة الاسرائيلية كاداة تعاقد للمستقبل، وصار الدائنون والبائعون بالاقساط والمدينون الراغبون في ارضاء الدائنين والمتعاقدون الآخرون - يصرون على ربط قيمة الديون بما هو اكثر ثباتاً من الشيكال الاسرائيلي، فتارة تربط العقود بالدولار وطوراً بمساحات معينة من الاراضي (كما في حال استدانة الحكومة مقابل سندات) وطوراً بالذهب، او بالاسمنت (كما فعلت شركة الاسمنت «نيسر» عند طرح سندات في السوق) او ببيارات البرتقال او بشقق السكن. وقد عمل هذا الشعور بانعدام الثقة بالشيكال على سرعة تداول النقد لان المواطنين لم يكونوا يرغبون بان تظل في ايديهم كميات ضخمة من نقد لا يثقون به ولا يعلمون كيف ومتى ستصيبه هزات جديدة، فساعدت سرعة التداول هذه على تقوية ضغط الطلب على مستوى الاسعار وعلى اتساع السوق السوداء وازديادها خطورة، وبالتالي على ازدياد تشويه طراز، توزيع الموارد.

واخيراً في حقل العلاقات المالية الاجنبية فان الحكومة خفضت قيمة الشيكال أول الامر عشرات المرات انتهت بهبوط قيمتها قياساً الى العملات الاجنبية كالدولار الى نحو ١٣٠ بالمئة مما كانت عليه في ١٩٤٨ ولم تكن التخفيضات الرسمية سوى انعكاس متأخر للوضع الفعلي من حيث قيمة الشيكال باسواق القطع. هذا بالاضافة الى تعدد اسعار القطع الاجنبي تعدداً يستحق بعض الايضاح.

لقد استعملت طيلة السنوات ١٩٤٨ الى ١٩٨١ وسائل متعددة لتغطية

هبوط الشيكل بدلا من تركه يجد مستقره الحقيقي بالنسبة للعملة الاجنبية. وقد كانت هذه الوسائل بمعرفة الحكومة بل وبموافقتها واحيانا باشتراكها كذلك. من هذه الوسائل السماح بفروقات خاصة (أو اسعار قطع خاصة مختلفة عن الاسعار الرسمية) لبعض اصناف المستوردات والمصدرات كجزء من سياسة الاستيراد والتصدير (المساهمة في اسرائيل «توزيرت هارتس Tozereth Haaretz» اي حماية المنتجات المحلية). وقد بلغ تأرجح سعر القطع حده الاقصى بين شيكل واحد للدولار وهو السعر المستعمل في عمليات استيراد الارز لتقليل هذا الاستيراد، و ١٧ شيكلاً للدولار وهو السعر المعطى لمصدري السردين الاسرائيلي المقلب تشجيعاً لهم. ثمة وسيلة اخرى استعملت للتلاعب باسعار القطع الرسمية هي تعيين «اسعار خاصة» اي اسعار تعينها الحكومة لاغراض خاصة بالتفاهم مع المؤسسات والمنشآت المعنية بالامر. فقد كانت هناك اسعار خاصة بالشركات الحكومية، واخرى بالمؤسسات القومية (الوكالة اليهودية، الكيرن كاييت. الخ) واخرى بالبجاعة في السفن الراسية في موانئ اسرائيل، واخرى بالزوار غير المقيمين وبالسباح، واخرى بالمواطنين الذي تردهم اعانات بعملة اجنبية، واخرى بالمهاجرين القادمين حديثاً، واخرى باصحاب الحسابات المجمدة بعملة اجنبية، واخرى بمستوردي السيارات، واخرى بالسفن التي تجري فيها اصلاحات في اسرائيل، واخرى بالاسرائيليين المسافرين الى الخارج، واخيراً اسعار اخرى خاصة بالذين يطلبون مشتروات بالمراسلة من مخازن «ماسي» في الولايات المتحدة. اننا لا نبالغ اذ نقول انه كانت هنالك عشرات اسعار القطع الرسمية السائدة في آن واحد مما لا نعلم له مثيلاً في تاريخ الفوضى النقدية^(١) ولا غرو اذا تساءل الاسرائيلي في حينها،

(١) معظم هذه الفقرة مقتبس عن روبنر الا ان مضمون هذه الملاحظات ينعكس كذلك في باتنكن (الفصل ٣ و ٤).

وتساءل معه المراقب المحايد، عند ذكر الشيكل الاسرائيلي كعملة في السوق المالية الاجنبية: الشيكل - اي شيكل - هو هذا؟

(د) مدى الاعتماد على موارد القطع الاجنبي والعجز المتأدي في ميزان المدفوعات:

حتى الآن كان توكيدنا على المشكلات التي نشأت في داخل الاقتصاد لاسباب داخلية خلال سعي المجتمع الاسرائيلي صوب المنجزات التي كان يستهدفها في حقول الدفاع والهجرة والاستيطان والائماء عامة. الا اننا من حين لآخر تعرضنا للناحية الخارجية من هذه المشكلات، ناحية الاعتماد على المعونات الخارجية في السبيل الى تحقيق المنجزات. والترابط بين هذين النوعين من المشكلات واضح وقوى ويكاد النوع الثاني يكون الشق الآخر للنوع الاول. على اننا في هذه الفقرة الاخيرة من القسم^(١) سنركز النظر على حقيقة ومدى الاعتماد ومقدار الدين الخارجي الذي تجمع حتى نهاية ١٩٨٢ والاتجاهات العامة في نمو موارد القطع الاجنبي، على ان ننهي البحث بخلاصة عامة للموقف من حيث جملة المشكلات منظورا اليها كوحدة مترابطة.

سوف نشير فيما يلي الى فائض الاستيراد اي مقدار تفوق المستوردات على المصدرات (وهو العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات) من السنة ١٩٤٨ الى ١٩٨٢ مما يعطي القارئ صورة عامة عن حجم رصيد الاستيراد بالارقام المطلقة ونسبته لجملة الموارد المتاحة للاستعمال وعلينا الآن ان نتعمق يبحث موضوع فائض الاستيراد قليلاً فنشير اولاً الى ان هذا العجز يشكل الجزء الاعظم من المعونات الاجنبية ولكنه لا يمثل كل ما ورد من معونات. فقد ورد

(١) لقد فقد الشيكل منذ سنة كانون الثاني ١٩٨٣ بالنسبة للعملة الاميركية ٧٠٪ من قيمته. من مقال للكاتبين اوجين مانوني والان غيناي منشور في مجلة «لابوان» الفرنسية سنة ١٩٨٣.

خلال السنوات المشار إليها معونات زادت في مجموعها عن فائض الاستيراد لنفس السنوات بمقدار ٢,٥ مليار دولاراً الى ٤ مليار دولاراً بدليل ان وفرا بهذا المقدار تجمع لدى اسرائيل في نهاية ١٩٨٢ فوق ما تطلبته ضرورات تمويل رصيد الاستيراد عبر السنين.

ضرورة المساعدات الخارجية:

لا يسعنا تزويد القارئ بتفاصيل دقيقة عن هذه المساعدات المالية لانها كثيرة ومتنوعة ومتعددة المصادر، اذ بلغت قيمة المعونة الاميركية - الولايات المتحدة الاميركية - نحو مليارين و ٥٠٠ مليون دولار للعام ١٩٨٢، والمعونة الالمانية (المانيا الغربية) نحو مليارين و ٢٥٠ مليون دولارا بشكل تعويضات عن الاضرار في الحرب العالمية الثانية، ولكن من الممكن ان نعطي فكرة عن حجم واهمية هذه المساعدات بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي بما توفر لدينا من احصاءات عن السنوات من ١٩٤٨ - ١٩٦٦: وكذلك عن السنوات ١٩٦٧ - ١٩٨٢:

الجدول (١)
ميزان المدفوعات الاسرائيلي للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٩
(ملايين الدولارات)

	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	١٩٥٢	١٩٥١	١٩٥٠	
فائض الاستيراد	١٠٣,٦	٥٧٢,١	٥٥٧,٢	٥٣٤,٥	٤٢٦,٦	٣٧٣,٢	٣٦٥,٢	٣٩٣,٢	٤٢٦,١	٣٣٧,٦	١ - استيراد السلع والخدمات
٢ - تصدير السلع والخدمات	٢٨٧,٤	٢٣٨,٧	٢٢٣,٠	١٧٧,٩	١٤٣,٩	١٣٥,٢	١٠٢,٣	٨٦,٤	٦٦,٦	٤٥,٨	٢ - تصدير السلع والخدمات
٣ - فائض الاستيراد (١ - ٢)	٣١٦,٢	٣٣٣,٤	٣٣٥,٢	٣٥٦,٦	٢٨٢,٧	٢٣٨,٠	٢٦٢,٩	٣٠٦,٨	٣٥٩,٥	٢٨١,٨	٣ - فائض الاستيراد (١ - ٢)
صافي تحويل فائض الاستيراد											صافي تحويل فائض الاستيراد
١ - المقبوضات من التحويلات دون مقابل	٢٥١,٠	٢٥١,٠	٢٤٥,٤	٢٤٠,٠	٢١٠,٤	٢٦٠,٦	١٧٢,٨	١٩١,١	١٣٦,٨	٨٩,٦	١ - المقبوضات من التحويلات دون مقابل
٢ - المعونة الفنية (١)	٠,٣	٠,٣	٤,٠	٤,٠	٤,٠	١,٨	٢,٦	٢,٣	٠,٠	٠,٠	٢ - المعونة الفنية (١)
٣ - المعونة الاميركية	٩,٥	١١,٢	٢٤,١	٦,٨	٢٠,٥	٣٧,٢	٤٤,٧	٨٤,٠	١٤,٠	-	٣ - المعونة الاميركية
٤ - التعويضات الالمانية لاسرائيل	٦١,٤	٦٩,٧	٧٧,٩	٧٩,٢	٨٧,٥	٨٢,٣	٤٠,٩	-	-	-	٤ - التعويضات الالمانية لاسرائيل
٥ - التعويضات الالمانية الفردية	٧٠,٧	٦٥,٤	٤٥,٠	٢٥,٧	١٨,٨	٦,١	-	-	-	-	٥ - التعويضات الالمانية الفردية
٦ - التحويلات التقديرية الخاصة	٢١,٨	٢٥,٣	٢١,٢	٢٥,٥	٢٤,٣	١٤,٨	٨,١	٦,٩	٣٨,٨	١٩,٦	٦ - التحويلات التقديرية الخاصة
٧ - التحويلات من المؤسسات القومية	٦٥,٥	٦٠,٨	٥٥,٧	٨٧,٦	٤٣,١	٨٧,٢	٤٧,٣	٤٦,٢	٨٤,٠	٧٠,٠	٧ - التحويلات من المؤسسات القومية
٨ - التحويلات المعينة	١٦,٨	١٨,٣	٢١,١	١٥,٣	١٥,٨	٣١,٢	٢٩,٢	٥١,٧	(٢)	(١)	٨ - التحويلات المعينة

٢ - المبيعات الصافية من انتقال الرسائل									
٥٤,٧	٦٨,٦	٧٨,٦	١٠٠,٤	٧٦,٤	١,٠	٧٥,٣	١١٦,٤	١١٥,٦	١٠٦,٤
٨١,٢	٩٣,٦	٦٩,٤	٧٨,٤	٧٦,٣	٧١,٣	٦٩,٦	١١٤,٩	٨٧,٦	٤٤,٤
٣٥,٣	٣٣,٧	٤٤,٧	٤٧,٤	٣٣,٣	١٩,٣	٣٦,١	٤٦,٣	٥٠,٤	-
()	(٦,٥ -	(١١,٤ -	(٢,١ -	(٢,١ -	(١,٨	(٤,٤	(٣٧,٥	(٣٧,٧	(٤٤,٤
()	()	()	()	()	()	()	()	()	()
(٣٣,٩	٤٣,٩	(٢٠,٤	(٣٢,٦	(٢٥,٤	(-	(-	(-	(-	(-
()	(٢,٣ -	(١,٣	(٥,٨ -	(٨,٧	(٢١,٣	(٧,٢	(١١,٢	(٩,٥	(٠٠
١٣,٠	٢٤,٧	١٤,٤	٦,٣	١٢,١	١٩,٠	٣١,٩	٢٩,٩	٠٠	٠٠
٢٦,٥ -	٢٥,٠ -	٩,٢	٢٢,٠	٠,١	٧٠,٢ -	٥,٧	١,٥	٢٨,٠	٦٢,٠
١٠,٥	١٣,٨	١١,٢	١٥,٧	٤,١ -	٢٣,٦ -	١٤,٨	٠,٧ -	١٠٧,١	٨٥,٨
٣١٦,٢	٣٣٣,٤	٣٣٥,٢	٣٥٦,٦	٣٨٢,٧	٣٣٨,٠	٢٦٢,٩	٣٠٦,٨	٣٥٩,٥	٢٨١,٨
١,٨٠٠	١,٨٠٠	١,٨٠٠	١,٨٠٠	١,٨٠٠	١,٥٤٣	١,٢٠٦	٠,٨٥٦	٠,٣٥٧	٠,٣٥٧
٤ - جملة تحويل فائض الاستيراد									
(١) سعر القاطع									
٣ - صافي السهم والخطأ									
٤ - جملة تحويل فائض الاستيراد									
(١) سعر القاطع									

الجدول رقم (٢)
ميزان المدفوعات الإسرائيلي للسنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٦
ملايين الدولارات

	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠
أ - فائض الاستيراد							
١ - استيراد السلع والخدمات	١٢٧١,٦	١٢٤٥,٧	١١٨٨,٥	١٠١١,١	٩٥٧,٨	٨٢٢,٥	٦٩٣,٦
٢ - تصدير السلع والخدمات	٨١٩,٦	٧١٠,٧	٦١٩,٢	٦٠٦,٧	٥٠٣,٣	٤٢٠,٩	٣٥٢,٢
٣ - فائض الاستيراد (١ - ٢)	٤٥٢,٠	٥٣٥,٠	٥٦٩,٣	٤٠٤,٤	٤٥٤,٦	٤٠١,٦	٣٤١,٤
ب - صافي تحويل فائض الاستيراد							
١ - المقروضات من التحويل دون مقابل	٣٠٦,٣	٣٤٧,٩	٣٥١,٣	٣٤٦,٦	٣٣٠,٧	٣٤٦,٣	٢٩٩,٥
- المعونة الفنية (١)	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١	-	٠,١	٠,٢
- المعونة الأميركية	٣,٠	٤,٧	٨,٢	٥,٩	٨,٠	١٠,٤	٩,٧
- التعويضات الألمانية لاسرائيل	٢,٠	-	١٦,٧	٢٨,٥	٤٧,٠	٨٨,٣	٧٩,٧
- التعويضات الألمانية الفردية	١١٠,٤	١١٢,٧	١٣٤,٣	١٣٨,٩	١٣٣,٩	١١٠,٥	٩٧,٨
- التعويضات النقدية الخاصة	٨٥,٥	٩٢,٧	٨٩,٢	٨٢,٢	٥٧,٨	٣٦,٦	٢٨,٣
- التخويلات من المؤسسات القومية	١٠٦,٤	١١٥,٦	٩٥,٩	٨٢,٧	٧١,٨	٨٦,٤	٦٩,٨
- التخويلات العينية	٢,٨	٥,٣	٦,٧	٨,٣	١٢,٢	١٤,٠	١٤,٠

٢٣٠,٤	٢١٨,٢	٢٢٧,٤	٧٢,٧	٩٨,٤	٩٣,٤	٤٥,٨	٢
١٨٧,٢	٢٤١,٣	٢٧٥,١	١٧٠,٤	٢٠٣,١	١٣٥,٣	١٠١,٤	- قروض طويلة ومتوسطة الاجل
١١,٣	٣٣,٣	٢٤,٥	٣٣,٣	٣٣,٤	٣٣,١	٢٩,١	- قروض سندات اسرائيل
(٨,٠)	- ١٥,٥	- ١١,٤	- ١٠,٩	-	()	()	- قروض بنك الاستيراد والتصدير
(٣٢,٤)	٦٧,٢	٥٣,٥	٤٢,٧	٣٥,٤	(٣٩,٨)	(٣١,٣)	- قروض الولايات المتحدة
-	-	-	-	-	()	()	(قانون ٤٨٠)
٧٤,٣	٨٢,٧	١٤٢,٩	١٣٥,٤	٨٢,٣	٥٢,٢	٤١,٠	- التزامات حكومية اخرى
٧٠,١	٧٣,٦	٦٥,٦	٢٠,٠	- ٥٢,٠	٢١,٢	-	- رساميل خاصة للاستثمار
٤٣,٢	٢٣,١	٤٧,٧	٩٧,٧	- ١٠٤,٧	٧١,٩	- ٥٥,٦	- قروض اخرى
٨٤,٧	- ٣١,١	- ٩,٤	- ١٤,٩	- ٢٥,٥	٨,١	- ٣,٩	- تنقلات رساميل قصيرة الاجل
٤٥٢,٠	٥٣٥,٠	٥٦٩,٣	٤٠٤,٤	٤٥٤,٦	٤٠١,٦	٣٤١,٤	- صافي السهو والخطأ
٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠	(١,٨٠٠)	١,٨٠٠	١,٨٠٠	(نفقات غير مسجلة)
							- جملة تمويل فائض الاستيراد
							(٣ + ٢ + ١)
							(١)
							سعر القطع (جـ)

هنالك عدد كبير من الملاحظات يمكن تقديمه في ضوء الصورة الاجمالية لميزان المدفوعات المفصل للسنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٩ والسنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٦ وكذلك للسنوات ١٩٦٧ - ١٩٨٢ هي:

(١) ان المقبوضات الصافية من التحاويل دون مقابل، اي الهبات التي لا يترتب على اسرائيل اي التزامات مقابلها، بلغت خلال السنوات السبعة عشر نحو ٧٠ بالمئة من جملة عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات. اي ان معظم العجز جرى تمويله بدون عبء ضخم على اسرائيل بالذات، اما العبء الواقع عليها فهو ٣٠ بالمئة من العجز وهو مدى اعتمادها على القروض. ثم تناقضت التحاويل المجانية بعد ذلك حتى بلغت خلال السنوات الأخيرة ٥٠٪ من جملة عجز ميزان المدفوعات، والتحاويل غير المجانية بلغت ٥٠٪ وأخذت تترام سنة بعد سنة حتى وصلت نسبة العجز في ميزان المدفوعات ٥٠٠٠٠ / مليون دولاراً اميركياً في نهاية العام ١٩٨٢.

(٢) كان لاتفاقيتي التعويضات الالمانيتين فعل الاكسير في انعاش الاقتصاد الاسرائيلي فالاولى وقد بوشر العمل بها في ١٩٥٣ ونصت على منح التعويضات لدولة اسرائيل كدولة، نصت في مجموعها على ٨٢٠ مليون دولار وقد ساعدت هذه الاتفاقية عملية التثمين اذ ان قسماً كبيراً من قيمتها جاء كسلع تثمين ووسائل نقل. والثانية، وقد بوشر العمل بها في ١٩٥٤، نصت على منح التعويضات لافراد يهود تضرروا اثناء الحكم النازي جسدياً أو مادياً. وقد وصل للافراد الاسرائيليين بموجبها ١٦٧٠ مليون دولار لنهاية ١٩٨١ ويتوقع الا تتضاءل الواردات منها بشكل ملموس الا بعد عدة سنوات. وبالنتيجة يتوقع ان تحصل اسرائيل من المانيا الاتحادية على ما مجموعه نحو ٢٢٥٠ مليون دولار عند انتهاء مفعول الاتفاقيتين مما يشكل نسبة كبيرة من جملة المعونات الاجنبية. وهكذا سيكون انتهاء مفعول هاتين الاتفاقيتين امراً خطيراً لاسرائيل. هذا وقد بدأت اسرائيل بابداء قلقها

من هذا القبيل، بل ان بعض الاقتصاديين اخذوا منذ سنوات يبحثون اثر غياب الموارد الالمانية على الاقتصاد الاسرائيلي وكيفية عمل تعديلات اساسية فيه لمجابهة الوضع المتوقع آنذاك.

(٣) اكبر مصدر خاص (غير حكومي) للمعونات دون مقابل حتى الآن هو « المؤسسات القومية » وقد بعثت بنحو ٢٢٧٦ مليون دولار لنهاية ١٩٨١. وهذا المصدر هو ثابت الى حد بعيد، بل لعله اكثر المصادر ثباتاً لان اليهودية العالمية لن تتخلى عن اسرائيل والمرجح ان تستمر بارسال المعونات الاقتصادية اليها لسنوات عديدة بعد. واذا اصفنا المعونات الواردة عن طريق المؤسسات القومية الى التحاويل النقدية الخاصة (المباشرة) والتحاويل العينية لتجمع لدينا اكثر من ٢,٧ مليار دولار سنوياً، في المتوسط وهو اكبر مبلغ ثابت تستطيع اسرائيل توقع استلامه.

(٤) ان سداد جزء من عجز ميزان المدفوعات بواسطة القروض على انواعها ليس مما يدعو لاطمئنان اسرائيل، فالقروض تحمل فوائد وهي كذلك واجبة التسديد ان عاجلاً وآجلاً. الا ان هناك نوعين من القروض لا يخيفان اسرائيل من هذا القبيل، الاول هو القرض الناشيء عن مبيع سندات الدين الاسرائيلي وقد بلغت جلته الصافية حتى آخر ١٩٨١ (اي بعد تصفية جزء من السندات) مبلغ ١٥٤٢ مليون دولار ومن المرجح ان معظم الذين ابتاعوا هذه السندات ينظرون الى عملية الشراء كهبة لا كدين، خاصة اذا شعروا ان اسرائيل في ضيق مادي وان سداد قيمة السندات سيرهقها بشكل خطير. اما النوع الثاني من القروض غير المرهقة فهو ما يأتي من حكومة الولايات المتحدة بموجب « القانون العام رقم ٤٨٠ » اي عن طريق الحاصلات الزراعية التي تأتي لاسرائيل فتبيعها هذه في اسواقها وتحفظ بتسعين بالمائة من اثمانها التي يعتبر جزء منها كهبة والجزء الاخر كقرض انمائي يسمح سداده بعملة محلية. ويلاحظ

بصدد قروض الولايات المتحدة وهباتها انها تركزت حول ٢,٥ مليار دولار في المتوسط سنوياً، وهذا المبلغ يمكن اعتباره ثابتاً الى حد بعيد مع الاشارة الى ان توزيعه بين الهبات والقروض قابل للتغير بين عام وآخر.

(٥) هنالك معاملات اخرى مع حكومات اجنبية لا تسجل في ميزان المدفوعات^(١) وهي على المرجح معاملات شراء اسلحة مقابل قروض او اعتمادات حكومية، ومعظمها مع فرنسا واميركا الا اننا لا نستطيع تقدير قيمة هذه المعاملات.

(٦) مما تتوجب الاشارة اليه هو تحسن الوضع بالنسبة لقدم الرساميل الخاصة للتوظيف في اسرائيل، وقد بدأت مقاديرها بالارتفاع المحسوس عام ١٩٦٠ واستمرت في التصاعد، رغم كونها لم تبلغ اطلاقاً التوقعات المفرقة في التفاؤل التي كان الاسرائيليون يصرحون بها. (هبطت التوظيفات خلال ١٩٦٥ و١٩٦٦ نسبياً (١) ثم بلغت نسبة الهبوط ٧٠٪ سنة ١٩٨١).

(٧) ان الصورة الاجمالية للالتزامات المالية على اسرائيل بنهاية ١٩٨٢ تشير الى تراكم ٥٠٠٠٠ / مليون دولار من الديون والالتزامات (على اختلاف انواعها)^(٢) وهذا المبلغ يفوق احتياطي الاجنبي المتوفر وهو لا شك يشكل مصدر قلق للاقتصاد الاسرائيلي.

(٨) ان نسبة فائض الاستيراد لجملة الموارد المتاحة للاستعمال ظلت مرتفعة حتى سنة ١٩٥٦ ثم هبطت بالتدريج حتى سنة ١٩٦١، لتعود الى الارتفاع

(١) وردت اشارات مختلفة بهذا الصدد في باتنكن وروبنز.

(٢) المصدر نفسه، تقرير بنك اسرائيل السنوي لعام ١٩٨٢ ص ٧٢.

قليلاً حتى ١٩٦٦ وقد تآرجحت النسبة بين ١٩ بالمئة لعام ١٩٧٠ و ٣٥ بالمئة لعام ١٩٨٢ مع مستوى وسطي للفترة كلها مقداره ٢٨،٧ بالمئة.

على ان ميل هذه النسبة الى الهبوط في الثمانينات عنها في السبعينات لا يعني انخفاض عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات في السبعينات: على العكس فانه ارتفع بالارقام المطلقة، (من ١٣٥٧ مليون دولار في المتوسط الى ٥٠٠٠٠ مليون في المتوسط) وذلك لان هنالك تبايناً كبيراً بين حجم المستوردات والمصدرات في الاساس، مما يعمل على بقاء الفجوة بينهما كبيرة بل ومتسعة بالرغم من تزايد المصدرات بنسبة اكبر بكثير من تزايد المستوردات. وهكذا يظل الاقتصاد الاسرائيلي واقعاً تحت عبء ثقيل هو وجوب الحصول على معونات ضخمة قد لا تقل عن ٢،٥ مليار دولار لسنوات عديدة مقبلة ان هو اراد الاحتفاظ بمعدل من النمو يفوق معدل تزايد السكان فاذا كان الاتجاه هو صوب انخفاض هذه المعونات فان اسرائيل لن تقوى حتى على الحفاظ على معدلات التثمين والنمو الحالية ويتوجب عليها ان تقبل بتخفيضات في التثمين والنمو او في الاستهلاك (من خاص وحكومي) او في الاثنين معاً، وهو قبول لا نرى دلائله فيما عدا محاولات محدودة كان اثرها مؤقتاً.^(١)

يبقى الشيء البديهي وهو ضغط الرصيد الاستيرادي عن طريق رفع قيمة المصدرات مع حفظ المستوردات على ما هي عليه، او تخفيض المستوردات مع بقاء المصدرات على ما هي عليه، او بعض هذا الاجراء وبعض ذاك: بعبارة اخرى، انقاض عجز الميزان التجاري. يتوجب الايضاح هنا ان حجم

(١) راجع بهذا الخصوص بحث باتنكن الفصل ٥، وروبنر الفصل ٢٧، والفرد شيرمان في مقال بعنوان «مشاكل اسرائيل الاقتصادية» في مجلة The World Today عدد اكتوبر ١٩٥٩، والتقويم العام للاقتصاد الاسرائيلي تحت باب «اقتصاد اسرائيل» في الكتاب السنوي للحكومة لعام ١٩٨٢.

المستوردات رهن بحاجات التسلح والاستهلاك والتثمين وبحاجات التصدير على السواء. وتخفيض المستوردات يتطلب الرضى بنقصان مستوى الثلاثة الاولى وهو امر لا يبدو مستحباً في اسرائيل. اما حاجات التصدير فامرها شيء آخر ذلك ان النسبة بين ما يحتاجه كل دولار مصدر من السلع المستوردة تكاد تكون ثابتة، وقد رأينا انها ظلت نحو ٥٠ بالمئة خلال سنوات طويلة في اسرائيل. ولهذا فان رفع المصدرات يؤدي بذاته الى رفع المستوردات بموجب نسبة بينها تكاد تكون ثابتة.

x x x x x x x

نأتي الآن الى اجراء تقويم عام للعبء الاقتصادي الذي لازم تحقيق المنجزات الاقتصادية في اسرائيل وجاء نتيجة اصرار المجتمع على السعي صوب اهدافه كلها معاً وبنفس الوقت. ولقد صار واضحاً ان اسرائيل انما تمكنت من الاستمرار في تحقيقها وسعيها بفضل المعونات الاجنبية.

وبهذا يكون العون الاجنبي السنوي الواسطي للسنوات العشرين (١٩٤٨ - ١٩٦٧) ٤٠٧ مليون دولار الذي اخذ يرتفع سنة بعد سنة حتى بلغ مجمله ٢،٥ مليار دولاراً من الولايات المتحدة الاميركية ٢،٢٥٠ مليار دولاراً من المانيا الغربية. فاذا قارنا هذا المعدل السنوي برقم السكان الواسطي للفترة كلها - وهو ٣ مليون اذا اخذنا الاقلية العربية بالاعتبار أي ١،٨ مليون - لبلغ العون الاجنبي السنوي في المتوسط ٢٠٣،٥ دولارات للفرد من جميع السكان او ٢٢٦ دولاراً للفرد اليهودي. وهذا المبلغ يفوق اضعافاً عديدة اي عون يناله أي بلد في العالم على الاطلاق.

يصح التساؤل هنا: هل استمرار عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات ضروري لاستمرار التثمين العالي وبالتالي لاستمرار النمو العالي؟ والجواب نعم

في وضع اسرائيل الخاص، مع العلم ان بلداناً اخرى كثيرة تقوم بتمثيرات عالية وتحقق نمواً مرتفعاً دون اللجوء الى الفائض الاستيرادي والعجز بميزان المدفوعات. انما في تلك الحالة تضحي هذه البلدان بشيء من مستوى الاستهلاك، واسرائيل بالذات بإمكانها رفع نسبة الادخار الداخلي وتخفيض مستوى الاستهلاك والاستغناء الى ذلك المدى عن قسم من فائض الاستيراد ولكنها لا تبدي الارادة على ذلك.

ان السياسة الاقتصادية الجديدة التي جرى اعلانها سنة ١٩٨١ والتي مآلها توسيع مدى حرية الاقتصاد داخلياً وخارجياً وتخفيض قيمة النقد على امل رفع المصدرات وضغط المستوردات، تعبر دون شك عن ادراك لعدم سلامة الاقتصاد الاسرائيلي في الخط الذي سار عليه حتى ذلك الحين، على ان هذه السياسة لم تنجح الا جزئياً في سنة ١٩٨١ اي فوراً بعد اعلانها، وقد عاد العجز الى الارتفاع في عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ولم ينخفض الى مدى ملموس الا في ١٩٧٩ حين اقدمت السلطات على خفض التثمين مما ادى الى انخفاض النمو وازدياد البطالة. ثم عادت الى الارتفاع في السنوات ١٩٨١ - ١٩٨٢ على ان ما يهمني الآن من هذه السياسة الموضوعية في ١٩٨٣ هو نوع الحوار الفكري الذي سبق ظهورها. والذي يؤيد ما ذهبنا اليه من ضخامة العبء الذي نتج عن تحقيق المنجزات. وفي سبيل ايضاح هذا الحوار لا نجد افضل من ان نستشهد بما جاء في الكتاب السنوي لحكومة اسرائيل لعام ١٩٨٢ في معرض شرح خطوات السياسة الجديدة^(١).

« ان تنمية اقتصاد اسرائيل خلال الستينات كانت من نوع وضع الاسس وقد

(١) ص ١٨٥/١٨٦. راجع النص الكامل لبيان وزير المال حول السياسة الجديدة كما ورد في قسم الوثائق في عدد مارس ١٩٨٣ من مجلة Middle Eastern Affairs.

عنت تحقيق تنمية مادية مهما كان الثمن، بما في ذلك تنشيط الحوافز وحماية المصنوعات والخدمات المحلية حتى على حساب الكفاءة والقدرة على الربح. ان المنجزات كانت جديرة بالذكر وكان هنالك تقدم مرض، فارتفع الناتج القومي، وتحققت العمالة المليئة، واصبحت المنتوجات الصناعية والزراعية وفيرة، وجرى توسيع الصناعة والزراعة والبناء، والمواصلات من برية وبحرية وجوية، كما جرى دمج اكثر من مليون مهاجر جديد بالاقتصاد والثقافة والمجتمع.

« على اننا الآن مدعوون لتغيير خط السير ولمجابهة الامور الاقل ارضاء التي رافقت التنمية المتسارعة، مثل: الاتجاه التضخمي المتماذي وارتفاع الاسعار الذي رفع الرقم البياني لاسعار سلع الاستهلاك، ازدياد الفجوة اتساعاً في ميزان التجارة، الارتفاع المستمر في مستوى الاستهلاك الخاص والعامة بحيث يرتفع الاستهلاك الخاص بمعدل سنوي فاحش هو ١٥ الى ١٦ بالمائة، ثبات مستوى الادخار العام بل بالفعل هبوط المستوى العام للادخار، ابتعاد سعر النقد الاسرائيلي عن السعر الرسمي، دفع المزيد والمزيد من المنح للمصدرين من موازنة مثقلة تعويضاً لهم عن اسعار داخلية مرتفعة وعن تزايد التباعد بين اسعار القطع الفعلية والرسمية، تكاثر التعريفات والرسوم على المستوردات لجعل سعر القطع المستعمل في المستوردات اكثر صدقاً، اضطراب وفوضى اوضاع الانتاج والتثمين والاستهلاك بسبب وجود نظام اسعار غير واقعي تسنده المنح والرسوم على المستوردات ويسنده السوق المقفل، وحماية مطلقة للمنتوجات المحلية تجاه المزاخمة الاجنبية بما يرافق ذلك من ضياع جهد في ادارة الامور ومن تصاعد اسعار ».

هذا، بايجاز، هو مدلول العبء الحقيقي الذي رافق المنجزات الاقتصادية باعتراف السلطات الاسرائيلية الرسمية ذاتها. وهو، كما يرى القارىء، عبء ثقيل الوزن، وغير ان اسرائيل لم تتردد في حمل بعضه رغبة منها في المثابرة على

السعي صوب اهدافها العسكرية والايدولوجية والاجتماعية والاقتصادية على السواء .

من واجبنا تجاه المنطق والواقع ان نقول، بعد تحليل مشكلات وأعباء الاقتصاد الاسرائيلي، ان التركيز على ناحية العبء لا يعني بالضرورة اننا نتخذ موقفاً معيناً في موضوع المنجزات مآله ان ضخامة المشكلات والاعباء تحتم التخلي عن السعي الى المنجزات .

او اننا نصر على وجوب قيام المجتمع الاسرائيلي - او اي مجتمع آخر مصمم على تغيير معطياته الاقتصادية ورفع فعاليتها - بعمل حساب دقيق للكلفة والمردود قبل اتخاذه قراراته الاقتصادية الانمائية والتوسعية . فالمجتمعات التي تمر بتجربات خطيرة تمس نهوضها وتقدمها بل وبقائها تضطر في فترات من حياتها الى تجاهل الاعتبارات الاقتصادية او مخالفة القوانين الاقتصادية في سبيل اغراض غير اقتصادية تعتبرها في تلك الفترات اكثر خطورة من الاعتبارات والقوانين الاقتصادية، ومن منطق الامور ان تدفع هذه المجتمعات في تلك الحال ثمن هذا التجاهل والمخالفة، وقد يكون الثمن باهظاً كما كان في حال اسرائيل . على ان من السذاجة ومن قبيل الجهل بالواقع ان يتخذ الباحث موقف المخطط لسياسة مجتمع خارجي او موقف الحكم حول صواب او خطأ مقررات هذا المجتمع اذا اختلفت المعطيات والمفترضات حول الاهداف بين نظرة الباحث ونظرة القادة . وفي سبيل التحديد نقول ان للاقتصادي الحق ان يحدد مقدار العبء الثقيل الذي نشأ عن المنجزات وان يخرج باستنتاجات تدين هذه المنجزات وتثبت انها باهظة التكاليف ضئيلة في النتيجة اذا ما قيست بالجهد والموارد المبذولة في سبيلها . لكن الاقتصادي يخرج عن دائرة صلاحياته الفكرية اذا اضاف ان المجتمع اخطأ كثيراً في اقدامه على تحقيق المنجزات بالتكاليف الباهظة التي تطلبها . فهذا القول يفترض ان المقياس الحقيقي الوحيد لصواب

السعي صوب المنجزات هو المقياس الاقتصادي . في حين ان المجتمع المعني بالامر قد يكون محقاً ان هو وضع المقياس الاقتصادي في مرتبة ادنى من مرتبة الاعتبارات العسكرية والاجتماعية وسواها خلال فترة ما قد تطول او تقصر !..

من الواضح ان حصيلة هذه السياسة كانت فاشلة لانها لم تبلغ هدفها الرئيسي فقد كان العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات ٥٠٠٠٠ / مليون دولار ولم ينخفض الى المستوى المنشود . وظل ارتفاع الاسعار يزداد بشكل عام . وان الباحث ليجتاج الى التقصي الدقيق والمفصل لامكانيات رفع المصدرات وخفض المستوردات ولمعرفة درجة امكانية الاعتماد على مصادر العون الاجنبي لكي يتوصل بالنتيجة الى التكهّن بمقدار مقبول من الثقة بقدرة الاقتصاد بالتالي على خفض مدى اعتماده على العون الاجنبي في المستقبل القريب .

هذا التقصي ليس غرضنا الآن ولا مجال لايراده في الفسحة المحدودة المتاحة لنا . على اننا وقد قمنا بتقييم للوضع في مكان آخر نستطيع الآن ان نقدم حصيلة هذا التقييم، آخذين بالاعتبار سياسة اقتصادية اخرى وضعت نتيجة تفاقم الوضع في العامين ١٩٨١ و ١٩٨٢ وارتفاع العجز في الحساب الجاري الى رقم قياسي تقوم على ضغط التثميرات ولو ادى ذلك الى خفض معدل النمو وازدياد البطالة .

حصيلة التقييم أن اسرائيل لا يتوقع لها النجاح في وفاية الشروط اللازمة لخفض عجز الحساب الجاري خفضاً كبيراً فذلك يتطلب تجميد الاجور والاسعار وتوجه الزيادات في الدخل صوب الادخار لا الاستهلاك والحد من الصرفيات الحكومية واهمها الدفاع والتسلح . على ان تركيب المجتمع الاسرائيلي وقوة اتحاد نقابات العمال (الهستدروت) فيه عبر جذب ماباي وحلفائه الجدد، وضرورة الاحتفاظ بجيش ممتاز بالتسلح والتدريب ورغبة حزب ليكود الحاكم في ان يحقق ارتفاعاً مستمراً في مستوى المعيشة - كل هذا يتطلب المزيد من الموارد

والمزيد من التثمين والمزيد من السلع الاستهلاكية والمزيد من السلاح وبالتالي
المزيد من النمو في الناتج القومي والمزيد من عجز ميزان المدفوعات التجاري
أو المزيد في الديون الخارجية.

البحث الثاني: الاخطار الحقيقية على الاقتصاد الوطني

استعرضنا في السابق الاتفاقية اللبنانية الاسرائيلية مضمونا واهدافا وركزنا
على الجانب الاقتصادي الذي يعنينا منها والنصوص التي تتعلق بالعلاقات
الاقتصادية المرتقبة القائلة بضرورة تطوير العلاقات المتبادلة بين لبنان واسرائيل
في صورة متواصلة بما في ذلك ضبط حركة البضائع والمنتجات والاشخاص
والمواصلات الخ. عندما تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول قبل مرحلة
الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية وكذلك بعد الانسحاب الكامل « خلال
فترة محددة بستة اشهر تلي الانسحابات وبعد عودة السلطة الحكومية اللبنانية على
طول الحدود الدولية بين لبنان واسرائيل وفي ضوء انتهاء حال الحرب يشرع
الفريقان في اطار لجنة الاتصال المشتركة في التفاوض، بنية حسنة، بغية التوصل
الى اتفاقات حول حركة السلع والمنتجات والاشخاص وتنفيذها على اساس غير
تمييزي^(١) وبدون اي تفرقة بين اسرائيل والدول التي يتعامل معها لبنان وتوجد
بينه وبينها علاقات طبيعية وتجارية متبادلة بما فيها دول الجامعة العربية الشقيقة.

ولفتنا الى الطبيعة العدوانية والتوسعية لاسرائيل والى اطماعها التاريخية
باراضي الجنوب اللبناني ومياهه الغنية، وأشرنا الى قوة الاقتصاد الاسرائيلي وصلابة
بنيته ومرحلة فيض الانتاج التي بلغها ومخططه للهيمنة على الاقتصاد اللبناني الذي يتميز
بأنه ضعيف البنية ولا قدرة له على أية منافسة اسرائيلية، وكذلك مصادرة

(١) البند باء من الفقرة الاولى من المادة الثامنة للاتفاقية.

دوره في المنطقة واستعماله كرأس جسر تعبر عليه المنتجات والسلع الاسرائيلية الى الاسواق العربية في الداخل، بعد ان قامت القوات الاسرائيلية الغازية بضرب وتدمير المصانع والمؤسسات الصناعية المنتشرة حول مدينة بيروت وضواحيها بشكل مركز وحتى ضمن خطة مبيتة تم وضعها وتنفيذها على يد لجنة متخصصة في الحكومة الاسرائيلية لتدمير البنية الاقتصادية اللبنانية ولاغراق الاسواق اللبنانية بالمنتجات الاسرائيلية حيث دمرت مناطق صناعية كاملة في الناعمة وحارة الناعمة والشويفات والحدث وكفرشما، ومرافق سياحية من فنادق ومساح ومطاعم وبساتين وثروات زراعية هامة ومرافق عامة من طرق وجسور ومرافق ومطارات وخاصة مطار بيروت الدولي في منطقة خلدة، وذلك على طول الساحل اللبناني وفي معظم الاراضي التي وصلت اليها القوات الاسرائيلية الغازية. وقد بلغت قيمة هذه الاضرار حوالي ٧,٦ مليار ل.ل. ومن بينها ٣,٥ مليار ل.ل. قيمة الاضرار التي طالت نحو عشرة آلاف وحدة سكنية في بيروت والجبل ونتج عن ذلك تراجع وانخفاض في الناتج المحلي في لبنان بنسبة ٢٥٪ عام ١٩٨٢ تبلغ ١٢,٦ مليار ل.ل. في مقابل ١٦,٨ ملياراً عام ١٩٨١.

بالاضافة الى التعديلات المستمرة على المصارف والمؤسسات المصرفية في الجنوب والجبل والاجراءات العديدة التي بدأتها اسرائيل منذ سنة ١٩٧٧ وتستهدف القطاع المصرفي في لبنان والمركز المالي الهام الذي تحتله مدينة بيروت والتي من شأنها تحويل اسرائيل الى مركز مالي رئيسي يحل محل المركز المالي لمدينة بيروت في المستقبل^(١).

نلاحظ ان هذه الاخطار كثيرة ومتنوعة يمكن ان تطل الاقتصاد اللبناني

(١) تقرير للكاتب الاقتصادي الاميركي ميلتون فريدمان منشور في مجلة نيوزويك بتاريخ ١٤ ت ١ سنة ١٩٧٧.

مباشرة وتلحق به اضراراً بالغة في المدى القريب واضراراً اخرى ابلغ منها في المدى البعيد قد تؤدي الى عزل لبنان عن محيطه العربي وقطع العلاقات معه سياسياً واقتصادياً كما حصل بالنسبة للشقيقة مصر على اثر توقيع اتفاقيات كمب ديفيد في عهد الرئيس الراحل انور السادات.

اولاً - مخاطر العلاقات في المدى القريب

لقد اشرنا الى قيام القوات الاسرائيلية الغازية بضرب وتدمير كل ما وصلت اليه يدها من مصانع ومؤسسات صناعية ومزارع وبساتين ومبان واملاك خاصة ومرافق عامة من طرق وجسور ومباني ومدارس ومرافق ومطارات، والحقت بها اضراراً بلغت قيمتها مليارات الليرات (٧,٦ مليار ل.ل.) تبعها توقف المصانع عن العمل والانتاج وبطالة وكساد مواسم زراعية ونزوح وتشريد المواطنين من مناطقهم الاصلية الى مناطق اخرى غير ملائمة ادت الى زيادة حدة التفاوت الاجتماعي وخلق مشاكل اجتماعية خطيرة من فقر وعوز وفساد الاخلاق وانتشار الامراض والابوثة وتعاطي المخدرات الخ...

والى جانب ذلك اغراق الاسواق اللبنانية وبصورة خاصة في منطقة الجنوب بالبضائع والمنتجات الاسرائيلية التي اخذت تزداد وتتسع من شهر الى آخر حتى بلغ متوسط قيمة هذه الصادرات خلال شهر نيسان ١٩٨٣ حوالي ٤٠ مليون دولار و ٦٠ مليون دولار اميركياً وهذا يعني انه اذا سحبنا هذا الرقم على مدار السنة فان متوسط قيمة الصادرات الاسرائيلية يتوقع ان يراوح خلال سنة كاملة بين ٥٠٠ مليون و ٧٢٠ مليون دولاراً.

ونلاحظ ان هذه العلاقات اقتصر على تدفقات تجارية باتجاه واحد وليس بمبادلات في اتجاهين، وهذا الامر سوف يشكل خطراً داهماً ليس فقط في المدى القريب بل وفي المدى البعيد ايضاً لان التعامل على هذا الشكل سيعطي اسرائيل

دور المصدر ولبنان دور المستورد، وسينتج عنه كساد في تصريف المنتجات الصناعية اللبنانية التي يمكن ان تنقلص او ان تتوقف نهائياً عن الانتاج وتحلف وراءها جيشاً كبيراً من العاطلين، وهذا ما يفسر عمليات الصرف الجماعي وتعليق العقود من قبل عشرات المصانع او المؤسسات الصناعية في لبنان واحتدام الخلاف بين الاتحاد العمالي العام والنقابات الصناعية وحرب البيانات^(١) التي تركز على واقع الصناعة المرير ورفضها سياسة اقفال المصانع والصرف الجماعي وتنبيه الى ضرورة تدخل الدولة لحماية الصناعة اللبنانية من المنافسة الاجنبية وبصورة خاصة الاسرائيلية الخ..

بالاضافة الى انه على مدى سنة كاملة من الاحتلال الاسرائيلي شل العمل بصورة شبه كاملة في معظم القطاعات والمرافق الاخرى واصاب التعطيل الاسواق والمطار والمرافق وتوقف العمل المصرفي في مجالات الاستثمار والتنمية واقتصر على مجالات الايداع والصرف.

بلغت الصادرات اللبنانية حسب تقديرات غرفة بيروت خلال العام المنصرم ٤٧٢٢ ل.ل. مقابل ٥٤٤٤ م.ل.ل. عام ١٩٨١ اي بنقص قدره ٣١،٢٦ بالمئة بالاسعار الجارية، ولكن اذا قدرنا الارتفاع الذي طرأ على اسعار هذه الصادرات بحوالي ١٥ بالمئة فتكون نسبة التصدير ناقص ٣٤،٥٧ بالمئة فقط بينما كانت هذه النسبة زائد ١٩،٦ بالمئة عام ١٩٨٠ و + ١٦،٢ بالمئة عام ١٩٨١.

عانى مرفأ بيروت من الشلل في فترات عديدة من العام ١٩٨٢ بسبب الحرب وخاصة خلال اشهر حزيران ولغاية ايلول، فانخفضت حركته بنسبة ٢٢،٧ بالمئة بالمقارنة مع العام ١٩٨١.

(١) من البيان الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٨/١١ عن الاتحاد العمالي العام على اثر اجتماعه في مدينة بيروت.

اما حركة مطار بيروت فقد عرفت ايضاً تراجعاً ملموساً خلال الفترة ذاتها بلغ ٣٠،٤ بالمئة لحركة الطائرات و ٣٣،٦ بالمئة لحركة الركاب (اقفل المطار لمدة ١١٤ يوماً بين حزيران وايلول) ويلاحظ ان هذا المستوى هو ادنى ما وصلت اليه حركة المطار منذ عام ١٩٧٧.

تضرر ما يزيد على العشرة آلاف وحدة سكنية في بيروت وجبل لبنان، وآلاف المساكن في الجنوب والبقاع.

ثانياً - مخاطر العلاقات في المدى البعيد

ان تطور لبنان الاقتصادي مرتبط بشكل عام بتطور علاقاته مع الدول العربية المجاورة وان معظم صادرات لبنان تتوجه الى الدول العربية: السعودية والعراق والاردن وسوريا ودول الخليج، وترجع حركة البضائع في تاريخها بين لبنان وسائر الدول العربية الى عدة عوامل هامة منها اقامة شبكات تجارية معقدة وواسعة مع التجار والاطراف المعنية هناك والى اتساع حجم الانفاق في الدول العربية التي ولدها ارتفاع اسعار النفط ووجود بدايات قديمة للصناعة اللبنانية لديها كل الامكانيات لتلبية حاجات الاسواق العربية وعلى معرفة دقيقة برغباتها واتجاهاتها. وقد بلغت نسبة الصادرات الى الدول العربية نحو ٨٠٪ من مجمل الصادرات اللبنانية من اصلها ٧٠٪ من الصادرات الصناعية فبلغت بالعملة اللبنانية ٥٤٠٠ مليون ليرة لبنانية الى البلدان العربية من اصل ٥٤٤٤ مليون ل.ل. قيمة مجمل الصادرات اللبنانية الى الخارج خلال عام ١٩٨١.

جدول رقم (١)

عن تطور الصادرات الى البلدان العربية
للسنوات ١٩٤٧ - ١٩٨١

السنة	الصادرات	مليون ل.ل.
١٩٧٤	١٧٤٠	مليون ل.ل.
١٩٧٧	٢٢٦٤	= =
١٩٧٨	٢١٦١	= =
١٩٧٩	٣٠٢٦	= =
١٩٨٠	٤١٦٠	= =
١٩٨١	٥٤٠٠	= =

جدول رقم (٢)

عن حركة التبادل التجاري بين لبنان والسعودية
للسنوات ١٩٦٩ - ١٩٨٢

السنة	الواردات	الصادرات
	مليون ل.ل.	مليون ل.ل.
١٩٦٩	٣٨	١٢٥
١٩٧٠	٢٢	١٢٥
١٩٧١	٣٣	١٢٥
١٩٧٢	٥٣	١٩٠
١٩٧٣	٧٠	٢٦١
١٩٧٤	١٣١	٤٢٠
١٩٧٥	٥١٨	٩٩٩
١٩٧٦	٧٠	٥٣٢
١٩٧٧	٤٤٣	١٠٠٢
١٩٧٨	٤٩٢	٩٢٥
١٩٧٩	٩٠٤	١١١١
١٩٨٠	١٤٢٠	١٢٧١
١٩٨١	غير واضح	١٤٧٨
١٩٨٢	غير واضح	١٥٨١

جدول رقم (٣)

صادرات لبنان الى البلاد العربية خلال ١٩٨١

البلد	الصادرات مليون ل.ل.	السنة
السعودية	١٤٧٨	١٩٨١
العراق	٨٠٥	١٩٨١
سوريا	١٣٦	١٩٨١
الاردن	١٣٣	١٩٨١
الكويت	١٠٦	١٩٨١

يتبين من الجداول الثلاثة السابقة أهمية وحجم التدفقات المالية المنظورة الناتجة عن تصدير البضائع الى البلدان العربية بالإضافة الى التدفقات غير المنظورة الناجمة عن تحويلات اللبنانيين العاملين في السعودية ودول الخليج او التي تأتي على شكل هبات حكومية او على شكل قروض من مصارف الائماء الاقليمية او الوافدة عبر الاستثمارات العربية الخاصة المباشرة في لبنان.

ويتبين بالتالي خطر فكرة توقف هذه التدفقات المالية على الاقتصاد اللبناني في حال حصول اية مقاطعة عربية للبنان بسبب هذه الاتفاقية وما يمكن ان يحدث في حال عمليات التجارة المثلثة من اسرائيل الى لبنان ومن لبنان الى البلدان العربية الراضية لفكرة الصلح مع اسرائيل وتطبيع العلاقات معها، وما يمكن ان يترتب من نتائج عن تسريب البضائع والسلع الاسرائيلية الى الاسواق العربية بطرق واساليب ملتوية وخادعة من مقاطعة اجماعية للبنان قد تحدث في اي ظرف او وقت من الاوقات في المستقبل، كما حصل بالنسبة للقرارات الافرادية التي اتخذتها كل من السعودية والعراق وسوريا رداً على تسريب بعض

المنتجات الصناعية والزراعية الاسرائيلية، تحت اسماء منتجات لبنانية مزورة.

١ - على صعيد الصناعة:

لقد اشرنا في السابق الى نوع العلاقات الاقتصادية التصادمية التي يمكن ان تنشأ بين الاقتصاديين اللبناني والاسرائيلي نتيجة الاتفاقية وفي حال قيام علاقات متبادلة بين لبنان واسرائيل ويمكن لهذا النوع من العلاقات ان ينسحب بالضرورة على الصناعة اللبنانية ومنافستها الاسرائيلية واشرنا كذلك الى المرحلة المتقدمة التي بلغتها الصناعة الاسرائيلية من نمو وفيض في الانتاج وصناعات اكثر تعقيداً. وتركيزاً كصناعة ادوات النقل من سيارات وشاحنات وقطارات ومعدات وصناعة الالكترونيات وغيرها من الصناعات العسكرية والجوية البالغة في التعقيد.

فما نرى الصناعة اللبنانية في بداياتها ومرحلة النمو الاولى التي لا تعدو عن كونها صناعات تحويلية وتجميعية بسيطة مثل صناعات الدباغة والنسيج والبلاستيك والخيطان والالبسة والاعذية وصناعة المعلبات الزراعية.

ان منافسة بين صناعتين كل منهما ينتمي الى مرحلة او طور يختلف عن الآخر لا يمكن ان تكون متكافئة ولا شك ان الغلبة سوف تكون للصناعة الاسرائيلية المتقدمة جداً، هذا مع العلم بان الصناعة الاسرائيلية بلغت مرحلة الفيض من الانتاج واصبحت متحفزة لتصدير منتجاتها باسعار منخفضة لا قبل للمنتجات الصناعية اللبنانية بمنافستها، بالإضافة الى ما لحق المصانع والمؤسسات الصناعية اللبنانية من تدمير وتخريب منظم ومدرّوس على يد القوات الاسرائيلية الغازية في المرحلة الاولى من اجتياحها الى لبنان، وما نجم عن ذلك من قلق في النفوس وخوف على مستقبل الاقتصاد اللبناني وعدم القيام بمشاريع واستثمارات صناعية جديدة.

٢ - على صعيد الزراعة والري والثروة المائية:

تشير كل التوقعات الى ان الغلبة سوف تكون لصالح اسرائيل في مجالات الزراعة والري والقدرة على استغلال الثروة المائية، لانه لدى اسرائيل زراعة متقدمة جدا تعتمد على الاساليب العلمية الحديثة، وتستخدم عشرات الالوف من الجرارات الزراعية ولاقطات القطن والحفارات، وانها بلغت مرحلة فيض الانتاج واصبح بمقدورها تصدير الانتاج الزراعي الى لبنان والاسواق الخارجية باسعار مخفضة جدا قريبة من سعر الكلفة.

وقد بلغ مجمل الانتاج الزراعي هناك ٣٤٠٨,٨ الف طن في مقابل ١٠٢٨,٤ الف طن سنة ١٩٧٣.

هذا فضلا عن انتاج المواد الكيماوية التي تتطلبها الزراعة في اسرائيل.

بينما الزراعة في لبنان لا تزال في مراحل تطورها الاولى وتحتاج الى كثير من الرساميل والماكينات والمواد الكيماوية التي يستوردها لبنان من الخارج بالعملة الصعبة وباسعار باهظة.

هذا مع الاشارة الى الوضع السيء الذي تعانيه الزراعة من جراء الاجتياح الاسرائيلي حيث قامت القوات الاسرائيلية باتلاف عشرات الالوف من اشجار البرتقال والحمضيات والخضار على طول الساحل الجنوبي من مدينة صور حتى منطقة الجية في عمق وصل احيانا ٥٠ مترا وقطع اشجار الزيتون في صحراء الشويفات وعرمون وحاصبيا ومعظم المناطق الجبلية التي وصلت اليها، بالاضافة الى تدمير بيوت البلاستيك المستعملة لزراعة الخضار والتي كانت تغطي مساحة كبيرة تبلغ ٣٠٠٠ دونما تقريبا على طول الساحل الجنوبي بين الناقورة والجية وتعطي مردودا من البندورة والخيار واللوبياء والقتاء لا يقل جودة عن الانتاج الاسرائيلي ويقوى على مزاحمته في الاسواق الخارجية.

ناهيك عن قيام القوات الاسرائيلية بتدمير معظم القنوات المائية التي تتغذى من بحيرة القرعون والليطاني واقامة قنوات اخرى غيرها تحت الارض واعدادها لتصبح قابلة لنقل كمية من مياه الليطاني كانت محط اطماعها منذ تاريخ قيامها وباتت حاجة اسرائيل اليها لا تعوض ويتكلم عنها بعض المسؤولين علنا، لان الطاقة المائية الاسرائيلية التي تبلغ ١٦٠٠ مليون متر مكعب لا تكفي لتلبية حاجاتها حيث ان ثلاث ارباع المواسم الزراعية هناك تعتمد على الري. وتبلغ طاقة الليطاني السنوية نحو ٧٨٨ مليون م^٢ يستخدم منها نحو ٤٨٨ مليون م^٢ في معامل كهرباء مركبه والاولي وجون ويبقى نحو ٣٠٠ مليون م^٢ يشكل كمية ضائعة كان من المفترض توزيعها على منطقة الجنوب واستخدامها في مشاريع التنمية وال عمران واستصلاح الاراضي البعلية هناك.

ومما لا ريب فيه ان اسرائيل اعربت على لسان بعض المسؤولين لديها بأنها سوف تثير هذه المسألة في المفاوضات المقبلة لاقتسام الكمية الفائضة هذا اذا تمت الانسحابات الاسرائيلية من منطقة الجنوب كما هو متفق عليه واستعادت الحكومة اللبنانية سلطتها وسيادتها هناك.

٣ - على صعيد الخدمات والتجارة والمصارف:

لقد نوهنا في السابق الى اهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد اللبناني حيث تبلغ نسبة مساهمته في الدخل القومي ٦٨٪ اي اكثر من الثلثين، في حين تبلغ نسبته في الاقتصاد الاسرائيلي ٥٠٪. والي ان الميزان التجاري يعاني دائما من عجز شديد ومتزايد سنة بعد سنة الا ان قطاع الخدمات الذي يتمتع بفائض دائم يقوم بالتخفيف من شدة هذا العجز وباعادة التوازن في الميزان التجاري.

واذا كان لبنان يحظى بموقع تنافسي هام في هذا المجال فانه مما لا شك فيه ان اسرائيل لديها القدرة على الاحتفاظ بالمبادرة ازاء وجود قطاع حكومي

وعمالي منظم وقوى وفعال حيث تسبتر الحكومة والوكالة اليهودية والميستدروت
بينما يختلف الوضع في المقابل في لبنان.

ومن ضمن تلك الخدمات يتبوأ قطاع المصارف المركز الاول ويستأثر
بالاشتراك مع قطاع السياحة والاصطياف بنسبة ٦٥٪ من قيمة الخدمات المباعة
الى السوق الخارجي.

وهناك ما يزيد على ١٤٠ مصرفاً عاملاً في لبنان يبلغ مجموع ودائعها حوالي
٤٢ مليار ليرة لبنانية وتستقطب المصارف العشرة الاولى ٦٥٪ من مجموع
الودائع. والمصارف الاخرى نسبة ٣٥٪ في حين نرى ان مصرفاً واحداً في
اسرائيل - مصرف هاعولم - تبلغ قيمة ودايعه مجموع الودائع المصرفية اللبنانية.

ولا يخفى علينا نوايا اسرائيل لضرب القطاع المصرفي اللبناني والاطاحة
بالمركز المالي الاول الذي وصلت اليه بيروت مقابل خبرة طويلة وكثير من
التضحيات والجهود المنظمة والمتواصلة، ففي ٢٠ حزيران سنة ١٩٨٢ حاول
المسؤول عن الامن في الجيش الاسرائيلي التحرش بالمؤسسات المالية والمصرفية في
صيدا وصور والنبطية والناقورة الخ بتوجيهه اليها مذكرات يطالبها فيها بلوائح
عن اسماء الزبائن والمودعين لديها خلافا لقوانين سرية المصاريف التي تمنع على
المسؤولين اعطاء مثل هذه البيانات حفاظاً على سرية حسابات عملائهم تحت
طائلة المسؤولية الجزائية.

وهناك محاولات عديدة وقديمة للالتفاف على القطاع المصرفي في لبنان كانت
تبوء كلها بالفشل بالنظر لما يتمتع به هذا القطاع من قوة وتنظيم وفعالية ورجاله
من مهارة وثقافة وكفاءات عالية.

خاتمة:

هنا نصل الى نقطة الخطر، حيث يعجز المنطق الاقتصادي عن معرفة مستقبل
الاقتصاد الاسرائيلي، او التهكن بمباهية السياسة التي يرجح ان تتبناها اسرائيل
حين تتحقق من عجزها عن خفض حاجتها الى الدعم الاجنبي خففاً يذكر
ومدى الخطر والاذى الذي سيلحق بالاقتصاد الاسرائيلي في حال وقف الدعم
الخارجي عنها والتدفقات المالية. علينا اذا ان نكتشف السبل غير الاقتصادية التي
قد تسلكها اسرائيل لتؤمن لنفسها ذلك السيل من الدعم الاجنبي الذي تتطلبه
لحاجات مجتمعتها واقتصادها وجيشها في الاغراض الاقتصادية وغير الاقتصادية.

ان التكهّنات تقع في اطار تحليل استراتيجية اسرائيل المرجحة في الحقول
السياسية والعسكرية والدعائية، وهنا لا نرغب في بحثها الا انها تلامس الحقل
الاقتصادي بل وتتداخل معه بحيث يتعذر على الباحث في موقف كموقفنا
الاحجام عن التهكن بما قد يجري خارج الاقتصاد ان هو شاء ان يخرج
باستنتاجات اقتصادية.

اما تكهّناتنا - وهي خاتمة هذا البحث فهي الآتية:

نرجح ان يستمر تزايد المصدرات وجني العملات الاجنبية عن طريق مبيع
السلع والخدمات الاسرائيلية، وان تلجأ الحكومة الاسرائيلية الى اتباع سياسة
تقشف قاسية فتقدم على ضغط استهلاكها العام ضغطاً قوياً. ويقدم الاسرائيليون
على ضغط استهلاكهم الخاص، خاصة بالنظر لتصاعد التسليح كمية ونوعاً وغلاء
الاسلحة الحديثة وسرعة التبدل التكنولوجي فيها وهي سرعة باهظة التكاليف.

كذلك فان التثمير يتوقع ان ينخفض انخفاضاً واضحاً يرافقه تراجع في
الناتج القومي ونقص في تلبية حاجات التصدير المتزايد وتزايد السكان المتوقع
وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات.

لسنا نرى سبيلا لخفض عجز ميزان المدفوعات خفضا واضحا خاصة لاستحقاق المزيد من اقساط الديون وذلك فان حاجة اسرائيل للدعم الاجنبي ستظل مرتفعة، ولا نرى انها ستخفض الى اقل من ثلاثة مليارات دولار في العام ولدة سنوات. ولا يبدو لنا في المستقبل القريب ان هناك جالية يهودية ما ترغب في النزوح الاجمالي الى اسرائيل وتقدر عليه كذلك. وانه ليس في مقدور اسرائيل استغلال ازمة هجرة كبيرة من اجل استدرار المزيد من المعونة مما يجعل عملية الاستدرار اكثر صعوبة في الظروف العادية.

لن يكون من الميسور لاسرائيل الحصول على المعونات الضخمة دون وجود تهديد عسكري (أو سياسي) فعال يجابهها تستطيع استغلاله وقد يكون هذا التهديد (أ) فعليا أو مداها (ب) مصطنعا تدعيه هي لاغراضها.

واعتمادنا على اختبار السنوات الماضية فاننا لا نرى اي تغيير في ميزان القوى في الافق القريب، ولا اي تهديد فعال ضد اسرائيل، لذلك فانها تصطنع حملة دعائية ضخمة عن خطر مزعوم يتهدها من الجنوب اللبناني لتبرير اعادة انتشارها وتمركزها بعد مجرى النهر الاولي وان امتناعها عن تسليم المناطق التي تخليها الى الجيش اللبناني وفقا للاتفاقية. يدل على وجود نية عدوانية مباشرة لديها على الجنوب ومياهه الغنية.

وان اسرائيل سوف تستغل الاتفاقية لتبقى في الجنوب بصفة مشروعة، حيث تتوقع من خلال وجودها هناك اما اخضاع المواطنين والسيطرة على الارض وسلخها عن لبنان وضمها اليها نهائيا واما على الاقل زيادة الدعم الاميركي والتدفقات المالية الخارجية اليها.

وانه لا بد في نهاية الامر من التأكيد على انه لا يمكننا مجابهة الموقف الاسرائيلي واطماعه في الجنوب اللبناني الا بوحدة وطنية متراصة وبموقف داخلي

موحد من جهة، وباستراتيجية عربية شاملة ودعم خارجي كامل من الدول الصديقة من جهة ثانية. وان الرهان على المبادرة الاميركية والارتهان لاميركا أو لغيرها من الدول الكبرى لا يزيد الازمة الا تعقيدا ولا يكون الا في خدمة مصالح هذه الدول واهدافها في لبنان والمنطقة كلها، واننا نشك بمصداقية الادارة الاميركية التي تظل عاجزة وغير قادرة على مواجهة المخططات الصهيونية واللوبي اليهودي داخل الولايات المتحدة الاميركية نفسها. ويخشى أن يؤدي ذلك بالنتيجة الى صراع الشرق والغرب على ارضنا. وفضلاً عن ذلك لقد عودتنا الادارة الاميركية ان تقف دائما الى جانب الكيان الاسرائيلي في كل مرة تتعارض مصالحها مع مصالحنا الوطنية والقومية لاعتبارات كثيرة اتينا على ذكرها في السابق، وبصورة خاصة في الوقت الراهن بعد أن أبرمت فيما بينها معاهدة التفاهم (١٩٧٩/٣/٢٧) والتي ضمنت فيها الولايات المتحدة الاميركية المحافظة على سلامة وامن الكيان الاسرائيلي والتدخل العسكري السريع والفعال في كل مرة يتعرض هذا الكيان لخطر خارجي. كما تعهدت بالامتناع عن بيع الاسلحة الاميركية الى اية دولة على خلاف واسرائيل او في حالة عداء معها.

ملحق
النصوص والوثائق الرسمية

النص الحرفي للاتفاقية

١٧ أيار عام ١٩٨٣

هذا النص الحرفي الرسمي لمشروع الاتفاق بين لبنان واسرائيل لسحب القوات الاجنبية من لبنان كما وزع امس على النواب:

اتفاق بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة دولة اسرائيل.

ان حكومة جمهورية لبنان وحكومة دولة اسرائيل.

اذ نستذكر ان اهمية وتعزيز السلام الدولي المرتكز على الحرية والمساواة والعدالة واحترام حقوق الانسان الاساسية.

انطلاقاً من ايمانها باهداف شرعة الامم المتحدة ومبادئها وقراراتاً بحقوقها وواجبها في العيش بسلام مع جميع الدول وبعضها مع البعض داخل حدود آمنة ومعترف بها.

اتفاقاً منهما على اعلان انتهاء حال الحرب بينهما.

رغبة منهما في اقامة امن دائم لبلديهما وفي تلافي التهديد واستعمال القوة في ما بينهما.

رغبة منهما في انشاء علاقاتها المتبادلة بالطريقة المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

وبعدما رودتا مندوبيهما المفوضين الموقعين ادناه بصلاحيات مطلقة لتوقيع هذا الاتفاق، بحضور ممثل الولايات المتحدة الاميركية.

اتفقتا على الاحكام الآتية:

المادة ١

١ - يتعهد كل من الفريقين احترام سيادة الفريق الآخر واستقلاله السياسي وسلامة اراضيه. وهما يعتبران الحدود الدولية القائمة بين لبنان واسرائيل غير قابلة للانتهاك.

٢ - يؤكد الفريقان ان حال الحرب بين لبنان واسرائيل انهيئت ولم تعد قائمة.

٣ - عملاً باحكام الفقرتين الاولى والثانية، تتعهد اسرائيل ان تسحب قواتها المسلحة من لبنان وفقاً للملحق هذا الاتفاق.

المادة ٢

يتعهد الفريقان، مسترشدين بمبادئ ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي، تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية وبطريقة تؤدي الى تعزيز العدالة والسلام والامن الدوليين.

المادة ٣

في سبيل توفير الحد الاقصى من الامن للبنان واسرائيل، يقيم الفريقان ويطبقان ترتيبات امنية، بما في ذلك انشاء منطقة امنية، وفقاً لما هو منصوص عليه في ملحق هذا الاتفاق.

المادة ٤

١ - لا تستعمل اراضي اي من الفريقين قاعدة لنشاط عدائي او ارهابي ضد الفريق الآخر، او ضد شعبه.

٢ - يحول كل فريق دون وجود او انشاء قوات غير نظامية او عصابات مسلحة، أو منظمات او قواعد او مكاتب هيكلية يشغل اهدافها او غاياتها الاغارة على اراضي الفريق الآخر او القيام بأي عمل ارهابي داخل هذه الاراضي، او اي نشاط يهدف الى ان يهدد او يعرض للخطر امن الفريق الآخر او سلامة سكانه. لهذه الغاية، تصبح لاجية غير ملزمة جميع الاتفاقات والترتيبات التي تحول، ضمن اراضي اي من الفريقين، وجود وعمل عناصر معادية للفريق الآخر.

٣ - مع الاحتفاظ بحقه الطبيعي في الدفاع عن النفس وفقاً للقانون الدولي، يمتنع كل من الفريقين:

أ - عن القيام او البحث او المساعدة او الاشتراك في تهديدات او اعمال حربية او هدامة، او تخريبية او عدوانية ضد الفريق الآخر، او ضد سكانه او ممتلكاته، سواء داخل اراضيه او انطلاقاً منها، او داخل اراضي الفريق الآخر.

ب - عن استعمال اراضي الفريق الآخر لشن هجوم عسكري ضد اراضي دولة ثالثة.

ج - عن التدخل في الشؤون الداخلية او الخارجية للفريق الآخر.

٤ - يتعهد كل من الفريقين اتخاذ التدابير الوقائية والاجراءات القانونية في حق الاشخاص والمجموعات التي ترتكب اعمالاً مخالفة لاحكام هذه المادة.

المادة ٥

انسجماً منها مع انتهاء حال الحرب يمتنع كل فريق، في اطار انظمتها الدستورية، عن اي شكل من الدعاية المعادية للفريق الآخر.

المادة ٦

يحول كل فريق دون ان تدخل ارضه او تنتشر فيها او تعبرها، بما في ذلك مجاله الجوي وبحره الاقليمي، في ما عدا حق العبور البريء وفقاً للقانون الدولي، قوات عسكرية أو معدات أو تجهيزات عسكرية لأية دولة معادية للفريق الآخر.

المادة ٧

باستثناء ما هو منصوص عليه في هذا الاتفاق، لا يكون هناك ما يحول دون ان يجري بناء على طلب الحكومة اللبنانية وموافقتها، نشر قوات دولية على الارض اللبنانية، لمؤازرة الحكومة اللبنانية في تثبيت سلطتها. ويتم اختيار الدول الجديدة التي تساهم في المستقبل في هذه القوات من بين الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الفريقين.

المادة ٨

١ - أ - حالما يسري مفعول الاتفاق، ينشئ الفريقان لجنة اتصال مشتركة تبدأ ممارسة وظائفها من وقت انشائها وتكون للولايات المتحدة فيها صفة المشارك. يعهد الى هذه اللجنة في الاشراف على تنفيذ هذا الاتفاق في جميع جوانبه وفي الشؤون التي تدخل فيها الترتيبات الامنية. تعالج هذه اللجنة المسائل غير المفعول بها والمحالة عليها من قبل لجنة الترتيبات الامنية المسماة

بموجب الفقرة (ج) ادناه. تتخذ اللجنة قراراتها بالاجماع.

ب - تهتم لجنة الاتصال المشتركة في صورة متواصلة بتطور العلاقات المتبادلة بين لبنان واسرائيل. بما في ذلك ضبط حركة البضائع والمنتجات والاشخاص، والمواصلات، الخ...

ج - في اطار لجنة الاتصال المشتركة تنشأ لجنة الترتيبات الامنية. تشكيلها ووظائفها محددة في ملحق هذا الاتفاق.

د - يمكن انشاء لجان فرعية للجنة الاتصال المشتركة في لبنان واسرائيل مداورة.

هـ - تجتمع لجنة الاتصال المشتركة في لبنان واسرائيل مداورة.

و - لكل من الفريقين، اذا رغب في ذلك، وما لم يحصل اي اتفاق على تغيير الوضع القانوني، ان يقيم مكتب اتصال على ارض الفريق الآخر، لأجل القيام بالمهام المذكورة اعلاه في اطار لجنة الاتصال المشتركة وللمؤازرة في تنفيذ هذا الاتفاق.

ز - يكون على رأس اعضاء كل فريق في لجنة الاتصال المشتركة موظف حكومي كبير.

ح - تكون جميع الشؤون الاخرى المتعلقة بمكاتب الاتصال هذه. وبموظفيها، وكذلك بالموظفين التابعين لأي من الفريقين. والموجودين على ارض الفريق الآخر لسبب ذي صلة بتنفيذ هذا الاتفاق، موضوع بروتوكول يجري عقده بين الافرقاء ضمن لجنة الاتصال المشتركة. في انتظار عقد هذا البروتوكول تعامل مكاتب الاتصال والموظفون المشار اليهم وفقاً للاحكام المتصلة بهذا الموضوع الواردة في معاهدة البعثات الخاصة تاريخ ٨ كانون الاول

١٩٦٩، بما فيها الاحكام المتعلقة بالامتيازات والحصانات. ولا يلغي ما سبق اي تحفظات ممكنة للافرقاء على تلك المعاهدة.

٢ - خلال فترة الستة اشهر التالية لانسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من لبنان وفقاً للمادة الاولى من هذا الاتفاق، وبعد الاعادة المتزامنة لبسط السلطة الحكومية اللبنانية على طول الحدود الدولية بين لبنان واسرائيل، وفي ضوء انتهاء حال الحرب، يشرع الفريقان، في اطار لجنة الاتصال المشتركة، في التفاوض، بنية حسنة، بغية التوصل الى اتفاقات حول حركة السلع والمنتجات والاشخاص، وتنفيذها على اساس غير تمييزي.

المادة ٩

١ - يتخذ كل من الفريقين، في مهلة لا تتعدى عاماً واحداً من بدء سريان هذا الاتفاق، جميع الاجراءات اللازمة لالغاء المعاهدات والقوانين والانظمة التي تعتبر متعارضة مع هذا الاتفاق، وذلك وفقاً للاصول الدستورية العائدة الى كل من الفريقين وتعهداتها.

٢ - يتعهد الفريقان عدم تنفيذ اي التزامات راهنة تتعارض مع هذا الاتفاق، كذلك عدم الدخول في اي التزام وعدم تبني قوانين او انظمة تتعارض مع هذا الاتفاق.

المادة ١٠

يتم ابرام هذا الاتفاق من قبل الفريقين طبقاً للاصول الدستورية لدى كل منهما، ويسري مفعولها من تاريخ تبادل وثائق الابرام، وتحل محل الاتفاقات السابقة بين لبنان واسرائيل.

٢ - كل المرفقات بهذا الاتفاق (اي الملحق، والذيل، والخريطة،

والمحاضر التفسيرية المتفق عليها) تعتبر جزءاً من الاتفاق لا يتجزأ.

٣ - يمكن تعديل هذا الاتفاق او تنفيذه او استبداله برضى الفريقين.

المادة ١١

١ - الخلافات الناجمة عن تفسير هذا الاتفاق او تطبيقه تجري تسويتها بطريقة التفاوض ضمن لجنة الاتصال المشتركة. وكل خلاف من هذا النوع يتعذر تسويته بهذه الطريقة يجري اخضاعه للتوفيق، واذا لم يحل، فيتم اخضاعه لاجراء متفق عليه بغية الفصل فيه في صورة نهائية.

٢ - على رغم احكام الفقرة الاولى، يفصل في اطار لجنة الترتيبات الأمنية في الخلافات الناجمة عن تفسير الملحق أو تطبيقه، واذا تعذر ذلك فتحال هذه الخلافات، بناء على طلب احد الفريقين، على لجنة الاتصال المشتركة لحلها بالتفاوض.

المادة ١٢

يبلغ هذا الاتفاق الى امانة الامم المتحدة لتسجيلها وفقاً لاحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة.

وضع هذا الاتفاق في خلدة وكريات شمونة في اليوم.... من ايار ١٩٨٣، على ثلاث نسخ باربعة نصوص رسمية باللغات العربية والعبرية والفرنسية والانكليزية، في حال اي اختلاف في التفسير يعتمد على حد سواء النضال الانكليزي والفرنسي.

عن حكومة الجمهورية اللبنانية

عن حكومة دولة اسرائيل

بشهادة عن الولايات المتحدة الاميركية.

ملحق

الترتيبات الامنية

١ - المنطقة الامنية:

أ - تقام منطقة امنية تتعهد الحكومة اللبنانية ان تنفذ ضمنها الترتيبات الامنية المتفق عليها بموجب هذا الملحق.

ب - يحد المنطقة الامنية وفقاً لما هو مرسوم على الخريطة المرفقة بهذا الملحق من الشمال خط يشكل « الخط أ » على الخريطة المرفقة ومن الجنوب والشرق خط الحدود اللبنانية الدولية.

٢ - الترتيبات الامنية

تتخذ السلطات اللبنانية تدابير امنية خاصة لكشف النشاطات العدائية ومنعها، كما لكشف ومنع ادخال او تحرك المسلحين غير المسموح لهم وكذلك ادخال او تحرك التجهيزات العسكرية غير المسموح لها في المنطقة الامنية او غيرها، في ما عدا المستتبات المنصوص عليها، تطبق على حد سواء في المنطقة الامنية كاملة الترتيبات الامنية الآتية:

أ - القوات والعناصر المسلحة المنظمة الوحيدة المسموح لها في المنطقة الامنية هي الجيش اللبناني، والشرطة اللبنانية، وقوى الامن الداخلي والقوات اللبنانية المساعدة (الانصار) المنشأة تحت سلطة الحكومة اللبنانية المطلقة، وذلك باستثناء ما هو مبين في مكان آخر من هذا الملحق.

للجنة الترتيبات الامنية ان توافق على ان تتمركز في المنطقة الامنية عناصر مسلحة لبنانية اخرى مشابهة للانصار.

ب - لا حدود عددية لقوى الشرطة اللبنانية وقوات الامن الداخلي والانصار المتمركزة في المنطقة الامنية. وتزود هذه القوات والعناصر بالاسلحة الاوتوماتيكية الخفيفة والفردية، كما يجهز الامن الداخلي ايضاً بمصفحات الاستطلاع او مصفحات المغاوير وفقاً لما هو مبين في الذيل.

ج - يتمركز في المنطقة الامنية لواءان اثنان من الجيش اللبناني، يكون احدهما لواء اقليمياً منطقة عمله هي البقعة الممتدة من الحدود اللبنانية - الاسرائيلية حتى « الخط ب » المرسوم على الخريطة المرفقة، ويكون اللواء الثاني نظامياً اعتيادياً متمركزاً في البقعة الممتدة من « الخط ب » حتى « الخط أ »، ولهذين اللواءين ان يحملوا الاسلحة العضوية والتجهيزات المدرجة في الذيل، ويمكن تبعاً لتنسيق تضع اصوله لجنة الترتيبات الامنية، لنشر وحدات اضافية، مجهزة طبقاً لذيل هذا الاتفاق، في المنطقة الامنية لاعراض تدريبية، بما في ذلك تدريب المجندين، او في الحالات العملائية الطارئة.

د - تدمج الوحدات المحلية القائمة حالياً، كما هي، في الجيش اللبناني، وفقاً لانظمة الجيش اللبناني المرعية الاجراء، كما يدمج الحرس المدني المحلي القائم حالياً في « الانصار » ويمنح الصفة المناسبة، بموجب القوانين اللبنانية، لتمكينه من متابعة حراسة القرى في المنطقة الامنية، تبدأ عملية بسط السلطة اللبنانية على هذه الوحدات وعلى الحرس المدني، تحت اشراف اللجنة، فور بدء سريان مفعول الاتفاق، وينتهي قبل اتمام الانسحاب الاسرائيلي من لبنان.

هـ - لوحدات الجيش اللبناني ان تحتفظ، ضمن المنطقة الامنية، بأسلحتها العضوية المضادة للطائرات، وفقاً لما هو مبين في الذيل، اما خارج المنطقة الامنية

و - التجهيزات الالكترونية العسكرية في المنطقة الامنية هي تلك المبينة في

ذيل هذا الاتفاق، ويخضع نشر الرادارات الارضية ضمن عشرة كيلومترات من الحدود اللبنانية - الاسرائيلية لموافقة لجنة الترتيبات الامنية، اما في مجمل المنطقة الامنية فتنتشر هذه الرادارات بحيث لا يتجاوز قطاع استكشافها الحدود اللبنانية - الاسرائيلية، لا يطبق هذا الشرط على الرادارات الخاصة بمراقبة الطيران المدني او النقل الجوي.

ز - يسري الشرط المذكور في الفقرة (هـ) على الصواريخ المضادة للطائرات المحمولة على مراكب المنطقة الامنية، للبنان ان ينشر وحدات بحرية، وان يقيم ويصون القواعد البحرية او الانشاءات الساحلية الاخرى التي يقتضيها انجاز المهمة البحرية، تحدد انشاءات الشواطئ في المنطقة الامنية وفقاً لما هو مبين في ذيل هذا الاتفاق.

ح- تلافياً لامكان وقوع حوادث ناجمة عن التباس في الهوية، نعطي السلطات العسكرية اللبنانية اشعاراً مسبقاً بجميع الرحلات الجوية من اي نوع كانت فوق المنطقة الامنية، وذلك وفقاً لاصول تضعها لجنة الترتيبات الامنية، لا تشترط الموافقة على هذه الرحلات.

ط - (١) ان القوات والاسلحة والتجهيزات العسكرية التي يمكن ادخالها، او مركزتها او تخزينها في المنطقة الامنية او نقلها عبر هذه المنطقة هي تلك المذكورة في هذا الملحق وذيله.

(٢) لا يمكن اقامة او الاحتفاظ بانشاءات مساعدة او تجهيزات او هيكلية في المنطقة الامنية من شأنها ان تساعد على اعداد اسلحة غير مسموح لها بموجب هذا الملحق او ذيله.

(٣) يعمل هذا التحديد ايضاً حيثما يكون في هذا الملحق شرط يتعلق بيقع خارج المنطقة الامنية.

٣ - لجنة الترتيبات الامنية:

أ - تنشأ لجنة ترتيبات امنية في اطار لجنة الاتصال المشتركة.

ب - تتألف لجنة الترتيبات الامنية من مندوبين لبنانيين واسرائيليين متساوين في العدد برئاسة ضباط قاده، يشترك مندوب الولايات المتحدة في اجتماعات اللجنة بناء على طلب اي من الفريقين.

تتخذ قرارات لجنة الترتيبات الامنية باتفاق الافرقاء.

ج - تشترط لجنة الترتيبات الامنية على تنفيذ الترتيبات الامنية إضافة الى البرنامج الزمني والصيغ وسائر التدابير المتعلقة بالانسحابات المبنية في الاتفاق وفي هذا الملحق.

لهذه الغاية، وباتفاق الافرقاء، تتولى اللجنة.

(١) الاشراف على تنفيذ تعهدات الافرقاء طبقاً للاتفاق ولهذا الملحق.

(٢) انشاء اللجان المشتركة للتحقق واداراتها كما هو مفصل أدناه.

(٣) الاهتمام والسعي لحل اي مشكلة ناجمة عن تنفيذ الترتيبات الامنية الواردة في الاتفاق وفي هذا الملحق، ومناقشة اي انتهاك ترفع اللجان المشتركة للتحقق تقريراً له اليها، أو اي شكوى يقدمها احد الافرقاء في صدد انتهاك ما.

د - تعالج لجنة الترتيبات الامنية اية شكوى تقدم اليها في فترة لا تتعدى ٢٤ ساعة من وقت تقديمها.

هـ - تعقد لجنة الترتيبات الامنية اجتماعاتها مرة على الاقل كل اسبوعين في لبنان واسرائيل مداورة، في حال طلب احد الفريقين عقد اجتماع خاص، فان

الاجتماع يعقد خلال ٢٤ ساعة من الطلب، ينعقد اول اجتماع في خلال ٤٨ ساعة من بدء سريان مفعول الاتفاق.

و - اللجان المشتركة للتحقق:

(١) تنشئ لجنة الترتيبات الامنية لجاناً مشتركة للتحقق (لبنان - اسرائيل) نكون تحت امرتها وتتألف من عدد متساو من الممثلين عن الفريقين.

(٢) تتحقق اللجان في صورة دورية من تنفيذ احكام الترتيبات الامنية، ترفع اللجان فوراً الى لجنة الترتيبات الامنية تقريراً بأي انتهاك مؤكد كما تثبت من ان الانتهاك قد صحح.

(٣) عندما يطلب منها ذلك، تكلف لجنة الترتيبات الامنية، لجنة تحقق مشتركة، تفحص الترتيبات الامنية الحدودية المتحايدة طبقاً للمادة الرابعة من هذا الاتفاق، في الجانب الاسرائيلي من الحدود الدولية.

(٤) تتمتع اللجان المشتركة للتحقق بحرية التنقل على الارض وفي البحر والجو حسب الضرورة اللازمة لانجاز مهامها ضمن المنطقة الامنية.

(٥) تحدد لجنة الترتيبات الامنية جميع الترتيبات التقنية والادارية المتعلقة بتأدية لجان التحقق المشتركة لوظائفها، بما في ذلك اصول عملها وعددها وتشغيلها واسلحتها، وتجهيزاتها.

(٦) لدى تقديم تقرير الى لجنة الترتيبات الامنية او لدى تثبت لجان التحقق المشتركة من صحة شكوى احد الفريقين، يقوم الفريق المعني فوراً وعلى اية حال في مدة اقصاها ٢٤ ساعة من تاريخ التقرير او التثبت، بتصحيح المخالفة، وبابلاغ ذلك فوراً الى لجنة الترتيبات الامنية حالما يصلها الابلاغ، تتأكد لجان التحقق المشتركة من ان المخالفة صححت.

ر - تعمل لجنة الترتيبات الامنية على اقامة اتصالات عملية وسريعة بين الفريقين على طول الحدود، وذلك تفادياً للحوادث عبر التنسيق بين القوات الموجودة على الطبيعة.

٤ - من المتفاهم عليه ان الحكومة اللبنانية قد تطلب من مجلس الامن في الامم المتحدة اتخاذ التدابير المناسبة لوضع وحدة من «اليونيفيل» في منطقة صيدا، وذلك لمساندة الحكومة اللبنانية والقوات اللبنانية في تثبيت سلطتها، وتأمين الحماية اللازمة في مناطق المخيمات الفلسطينية، طوال مدة ١٢ شهراً، يكون من حق الوحدة المتمركزة في منطقة صيدا، ان ترسل، بناء على طلب الحكومة اللبنانية وبعد ابلاغ لجنة الترتيبات الامنية، مجموعات من عناصرها لتفقد ومراقبة مناطق المخيمات الفلسطينية في جوار صيدا وصور. وتبقى السلطات اللبنانية مسؤولة وحدها عن الامن ووظائف الشرطة، كما تعمل الحكومة اللبنانية على تطبيق احكام هذا الملحق في صورة كاملة، في هذه المناطق.

٥ - بعد انقضاء ثلاثة اشهر على انجاز انسحاب جميع القوات الاسرائيلية من لبنان، تجرى لجنة الترتيبات الامنية تقويماً شاملاً للملاءمة الترتيبات المبينة في هذا الملحق، لقصد تحسينها.

٦ - انسحاب القوات الاسرائيلية:

أ - في خلال مهلة تراوح بين ثمانية اسابيع واثنى عشر اسبوعاً من سريان مفعول الاتفاق، تكون جميع القوات الاسرائيلية قد انسحبت من لبنان، انسجماً مع هدف لبنان الرامي إلى انسحاب جميع القوات الخارجية من لبنان.

ب - تؤمن القوات المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الاسرائيلية اتصالاتاً مستمرة في اثناء الانسحاب وتبادلان جميع المعلومات عبر لجنة الترتيبات الامنية، كما تتعاون قوات الدفاع الاسرائيلية في اثناء انسحابها مع القوات

المسلحة اللبنانية وذلك لتسهيل عودة وتوطيد سلطة الحكومة اللبنانية فيما القوات المسلحة الاسرائيلية تجري انسحابها.

المحاضر التفسيرية المتفق عليها

المادة الرابعة: الفقرة ٤

يؤكد لبنان ان القانون اللبناني يتضمن كل التدابير الضرورية لتأمين تطبيق هذه الفقرة.

المادة السادسة:

من دون المساس بما ينص عليه الملحق في صدد المنطقة الامنية، من المتفق عليه ان الطائرات العسكرية غير المقاتلة التابعة لدولة اجنبية التي تقوم بمهمة غير عسكرية، لن تعتبر من التجهيزات العسكرية.

المادة السادسة:

من المتفق عليه انه، في حال قيام اي اختلاف حول ما إذا كانت تعتبر دولة معينة «معادية»، وفق ما ورد في المادة السادسة من الاتفاق، فان المخطورات المفروضة في المادة السادسة تطبق على اي دولة ليست لها علاقات دبلوماسية مع الفريقين.

المادة الثامنة: (أ - ب)

من المتفق عليه ان لجنة الاتصال المشتركة، ستبدأ، بناء على طلب اي من الفريقين، في بحث مسألة حقوق الملكية التي يطالب بها مواطنو اي من الفريقين في اراضي الفريق الآخر.

المادة الثامنة: (أ - ج)

من المتفاهم عليه ان على كل فريق ان يقدم اثباتات للفريق الآخر حول ما إذا كان احد عناصره يقوم بمهمة رسمية او يؤدي وظائف رسمية في اي وقت معين.

المادة الثامنة: (٢)

من المتفق عليه ان المفاوضات ستختتم بالسرعة الممكنة.

المادة التاسعة:

من المتفاهم عليه ان هذه الاحكام ستطبق، مع تغيير ما يتوجب تغييره، على الاتفاقات التي تتم بين الفريقين وفقاً للمادة الثامنة، الفقرة الثانية.

المادة الحادية عشرة:

من المتفق عليه ان يطلب الفريقان من الولايات المتحدة الاميركية ان تساعد على الحل السريع للخلافات الناجمة عن تفسير هذا الاتفاق او تطبيقه.

من المتفق عليه ان عبارة «اجراء متفق عليه للفصل في صورة نهائية» معناها الدور المتفق عليه الذي يتولاه فريق ثالث والذي يؤدي الى حل للخلاف يكون ملزماً للأفرقاء.

الملحق

الفقرة (أ - ب)

من المتفق عليه انه، في ذلك الجزء من جبل الباروك، المشار اليه على الخريطة المرفقة بالملحق، لا تقام سوى انشاءات المواصلات اللاسلكية المدنية، كالمعدات

التلفزيونية والرادارات الخاصة لمراقبة الملاحة الجوية.

تطبق على هذه المنطقة القيود نفسها المطبقة على العتاد والاسلحة المفصلة في الذيل المرفق بالملحق.

الفقرة (٢ - د)

تؤكد الحكومة اللبنانية قرارها ان يحتوي اللواء الاقليمي، الذي انشئ في ٦ نيسان ١٩٨٣ والمذكور في الفقرة الفرعية «ح»، الوحدات المحلية القائمة التي شكلت في حجم قريب من حجم لواء، اضافة إلى عدد من الجيش اللبناني مستخرج من سكان المنطقة الامنية، وذلك بما يتفق مع انظمة الجيش اللبناني المرعية الاجراء، يتولى هذا اللواء الاقليمي شؤون الامن في المنطقة الممتدة من الحدود اللبنانية - الاسرائيلية الى «الخط ب» المرسوم على الخريطة المرفقة بالملحق. وتخضع لسلطة قائد اللواء كل القوات والعناصر المسلحة اللبنانية والانصار، يعاد النظر في تنظيم الوحدات المحلية القائمة، تحت اشراف لجنة الترتيبات الامنية بما يتفق مع الجدول التنظيمي للواء الاقليمي الوارد في الملحق.

الفقرة (٢ - ز)

١ - يستمر لبنان في فرض الحظر القائم حالياً على الملاحة المدنية في منطقة تمتد من ٣٣ درجة و ١٥ دقيقة شمالاً و ٣٥ درجة و ١٢,٦ دقيقة شرقاً إلى ٣٣ درجة و ١٥ دقيقة شمالاً و ٣٥ درجة و ٨,٢ دقائق شرقاً، وإلى ٣٣ درجة و ٥,٥ دقائق شمالاً و ٣٥ درجة و ٥,٥ دقائق شمالاً و ٣٥ درجة و ١,٤ دقيقة شرقاً.

٢ - بغية تفادي الاشكالات تكون هناك اتصالات مستمرة بين القيادة الجنوبية للبحرية اللبنانية والبحرية الاسرائيلية لتبادل المعلومات حول السفن

المشتبه فيها. وتحدد لجنة الترتيبات الامنية اسلوب تبادل هذه المعلومات.

٣ - تتدخل البحرية اللبنانية بسرعة للتأكد من هوية تلك السفن المشتبه فيها. وفي الحالات الطارئة، تتم اتصالات مباشرة بين القطع البحرية.

الفقرة (٣ - و)

١ - تقوم لجان التحقق المشتركة بمهامها وهي على بينة من ان المسؤولية عن العمليات العسكرية وعمليات الشرطة وسائر عمليات المراقبة والتفتيش هي من صلاحيات القوات المسلحة اللبنانية والشرطة وسائر المؤسسات اللبنانية المختصة، وليست من صلاحيات لجان التحقق المشتركة.

٢ - على لجان التحقق المشتركة اذا كشفت عن دلائل وجود مخالفة او احتمال مخالفة للترتيبات المتفق عليها، ان تتصل بالسلطات اللبنانية غير «مراكز التحقق من الترتيبات الامنية» المنشأة وفقاً للمحضر التفسيري للفقرة الثالثة (و - ٥) من الملحق الثاني ان تتخذ السلطات اللبنانية في الوقت المناسب التدبير الملائم لتفادي المخالفة وقمعها.

تتأكد لجان التحقيق من ان الاجراءات المتخذة قد صححت المخالفة وتقدم تقريراً بالنتائج الى لجنة الترتيبات الامنية.

٣ - تبدأ لجان التحقق المشتركة نشاطات محدودة في اقرب وقت ممكن بعد بدء العمل بالاتفاق بغية مراقبة تنفيذ ترتيبات انسحاب جيش الدفاع الاسرائيلي، أما سائر نشاطات التحقق والمراقبة التي يسمح الملحق للجان بممارستها، فانها تبدأ مع الانسحاب النهائي لجيش الدفاع الاسرائيلي.

٤ - تقوم لجان التحقق المشتركة بتحقيقات يومية اذا دعت الحاجة، وذلك ليل نهار، وتم اعمال التحقق في البر والبحر والجو.

٥ - يتولى ضابط لبناني قيادة كل لجنة من لجان التحقق المشتركة، ويأخذ الضابط في الاعتبار الطابع المشترك خلال القيام بمهام التحقق.

٦ - خلال القيام بمهمة ما، يتمتع قائد لجنة التحقق المشتركة بسلطة استثنائية هي مواجهة اية حال غير متوقعة تتطلب عملاً فورياً، ويفيد قائد اللجنة عن اية حال كهذه وعن التدبير المتخذ.

٧ - لا تستخدم لجان التحقق المشتركة القوة الا في حال الدفاع عن النفس.

٨ - من الامور التي تقرها لجنة الترتيبات الامنية نمط عمل لجان التحقق المشتركة، وتسليحها وتجهيزها، وسائل نقلها، والبقاع التي ستعمل فيها، وذلك وفق احكام المنطق والاعتبارات العملية وتحدد لجنة الترتيبات الامنية نمط العمل العام مع الاخذ في الاعتبار ضرورة تفادي كل ما من شأنه ان يلحق خلافاً بالحياة العادية للمدنيين، وكذلك ضرورة تفادي جعل اللجان اهدافاً للهجوم.

٩ - لا يمكن ان يتجاوز الحد الاقصى لعدد اللجان المشتركة العاملة في آن واحد الثماني لجان.

الفقرة (٣ - و (٥))

١ - تقيم لجنة الترتيبات الامنية ضمن المنطقة الامنية مركزين للتحقق من الترتيبات الامنية. تعين لجنة الترتيبات الامنية الموقع المحدد للمركزين، مع مراعاتها لمبدأ ان يكون المركزان في جوار حاصبيا وميفدون وخارج المناطق الآهلة.

٢ - تحت الاشراف العام للجنة الترتيبات الامنية، يكون هدف كل من المركزين ما يأتي:

أ - مراقبة وتوجيه لجان التحقق المشتركة العاملة في القطاع المعين للمركز في المنطقة الامنية، والاشراف عليها.

ب - ان يستخدم كمركز اتصالات مرتبط بلجان التحقق المشتركة وبمراكز القيادة المعنية.

ج - ان يستخدم كمحل اجتماع في لبنان للجنة الترتيبات الامنية.

د - يقوم، من قبل لجنة الترتيبات الامنية، بتلقي وتحليل وبلورة كل المعلومات الضرورية لعمل لجان التحقق المشتركة.

٣ - الترتيبات العملانية:

أ - يكون المركزان بقيادة ضباط من الجيش اللبناني.

ب - يعمل المركزان على مدى ٢٤ ساعة في اليوم من دون انقطاع.

ج - تقرر لجنة الترتيبات الامنية العدد المحدد للعاملين في كل مركز.

د - يتمركز الاسرائيليون العاملون في المركزين ضمن الاراضي الاسرائيلية خارج اوقات عملهم.

هـ - تتولى الحكومة مسؤولية تأمين الامن والدعم اللوجستي للمركزين.

و - تنطلق لجان التحقق المشتركة في مهامها اعتيادياً من المركزين بعد تلقي التعليمات المناسبة، ثم ينهي مهامها بتقديم تقريرها الى المركزين.

ز - يشتمل كل مركز على غرفة اوضاع، ومعدات اتصال، وتسهيلات لاجتماعات لجنة الترتيبات الامنية، وغرفة لاعطاء التعليمات وتلقي تقارير لجان التحقق.

الفقرة (٣ - ز)

من أجل تفادي الحوادث وتسهيل التنسيق بين القوى على الارض تشمل « الاتصالات العملية والسريعة » اتصالات مباشرة بالراديو والهاتف بين القادة العسكريين المعنيين واركانهم في منطقة الحدود المباشرة، وكذلك المقابلات الواجهية.

ذيل

يمكن القوات المسلحة اللبنانية، طبقاً لاحكام الملحق ان تحمل او تدخل او تمرکز او تخزن او تنقل عبر المنطقة الامنية جميع الاسلحة والعتاد العضوي لكل لواء اعتيادي من القوات المسلحة اللبنانية. لا تكون محظرة بموجب هذا الذيل الاسلحة الفردية والاجالية، بما في ذلك الاسلحة الاوتوماتيكية الخفيفة، التي توجد عادة في حوزة وحدة المشاة المؤلفة.

١ - انظمة الاسلحة المدرجة ادناه والعضوية حالياً لكل لواء في المنطقة الامنية، يكون مسموحاً بها وفقاً للاعداد المبينة:

دبابات:

- دبابة عدد (٤٠) اربعين.
- عربة اخلاء متوسطة عدد (٤) اربعة.

سيارات مصفحة:

- ا م ل - ٩٠ / سلادين / الخ عدد (١٠) عشرة.

حاملات جند مصفحة:

- م ١١٣ أ ١ / ف س س - ل عدد (١٢٧) مائة وسبع وعشرين حاملة. زائد (٤٤) اربعا واربعون حاملة من صنف م ١١٣.

مدفعية / هواوين:

- قذائف مقطور ١٥٥ ملم عدد (١٨) ثمانية عشر (ايضاً ١٠٥ ملم / ١٢٢ م ١٠١ م).

- هاون ١٢٠ ملم عدد (١٢) اثني عشر.
- هاون ٨١ ملم عدد (٢٧) سبعة وعشرين (محمولة على حاملات هاون مشرقة م ١٢٥).

اسلحة مضادة للدروع:

- أ. ب. ج. عدد (١١٢) مائة واثنى عشر.
- اسلحة مضادة للدروع عدد (٣٠) ثلاثين (مدافع ١٠٦ ملم عديمة الارتداد / صواريخ تو / صواريخ ميلان).

اسلحة الدفاع الجوي:

- مدافع عيار ٤٠ ملم وما دون عدد (١٢) اثني عشر (غير موجهة بواسطة الرادار).

٢ - عتاد الاشارة في اللواء

- جهاز أن / ح. ر. ت. - ١٦٠ عدد (٤٨٢) اربعماية واثنى وثمانين.

- جهازان / ف.ر.ت - ٤٦ عدد (٧٤) اربعة وسبعين.

- جهازان / ف.ر.ت - ٤٧ عدد (١٦) ستة عشر.

- جهازان / ف.ر.ت - ٤٩ عدد (٩) تسعة.

- جهاز ح.ر.أ - ٣٩ عدد (٤٣) ثلاثة واربعين.

- جهاز ت.أ - ٣١٢ عدد (٥٣٩) خمسمائة وتسعة وثلاثين.

- موزع س.ب. - ٢٢ عدد (٢٧) سبعة وعشرين.

- موزع س.ب. - ٩٩٣ عدد (٨) ثمانية.

- جهازان / ج.ر.ت - ١٠٦ عدد (٤) اربعة.

٣ - عتاد الرصد في اللواء :

- رادارات تحديد مكان الهاون.

- رادارات تحديد مكان المدفعية.

- رادارات رصد الارض.

- اجهزة المراقبة الليلية.

- اجهزة التجسس الارضية غير المدارة عن قرب.

٤ - انسجاماً مع تدابير الملحق، تكون السيارات المصفحة التابعة لقوى الامن الداخلي وفقاً للآتر:

سيارات مصفحة مدولبة ذات مدافع عيارها حتى الـ ٤٠ ملم عدد (٢٤) اربع وعشرين.

٥ - انسجاماً مع تدابير الملحق لن تكون هناك تحديدات على المنشآت الساحلية في المنطقة الامنية باستثناء ما يعود الى الفئات الاربع الآتية:

- رادار ساحلي لمراقبة البحر عدد (٥) خمسة.

- مدافع دفاع ساحلي عدد (١٥) خمسة عشر من عيار ٤٠ ملم او ادنى.

- مدافع ساحلية للدفاع الجوي عدد (١٥) خمسة عشر من عيار ٤٠ ملم او ادنى. (غير موجهة بواسطة الرادار).

- صاروخ بر / بحر لا شيء.

٦ - ان تنظيم كل من لواء المشاة واللواء الاقليمي في المنطقة الامنية هو كالآتي:

قيادة اللواء وسرية القيادة ضباط ١٤ رتبة وافراد / ١٧٣.

ثلاث كتائب مشاة ضباط ٣١ في كل كتيبة رتبة وافراد ٦٥٤ (في كل كتيبة).

كتيبة مدفعية ضباط ٣٩ رتبة وافراد ٦٧٢.

كتيبة مدرعات ضباط ٣٧ رتبة وافراد ٥٧٩.

(ثلاث سرايا مدرعات رائد سرية استكشاف).

كتيبة لوجستية ضباط ٢٦ رتبة وافراد ٣٤٤.

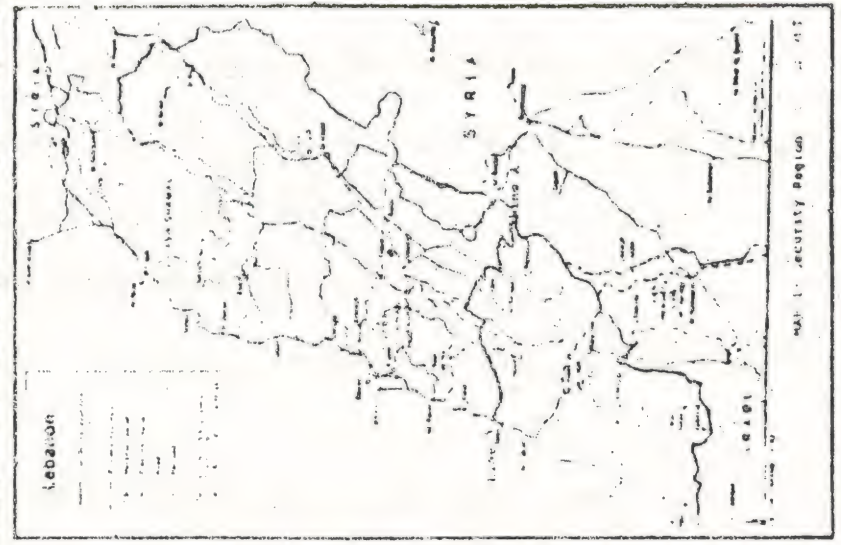
سرية هندسة ضباط ٦ رتبة وافراد ١٢٥.

سرية مضادة للدروع ضباط ٤ رتبة وافراد ١١٧.

سرية مدفعية مضادة للطائرات ضباط ٤ رتبة وافراد ١٤٦.

المجموع: ٤٣٤١ ضباط ٢٢٣ رتبة وافراد: ٤١١٨.

خريطة الأمن في لبنان



خريطة المنطقة الأمنية كما وردت في ملحق الاتفاقية



خريطة المنطقة الأمنية

احتفالات التوقيع على الاتفاقية
ونصوص الكلمات المتبادلة فيما بين
رؤساء الوفود: السفير الدكتور انطوان فتال
(لبنان) والدكتور ديفد كيمحي (اسرائيل)
والسفير موريس درايبير (أميركا)
في بلدة خلدة اللبنانية، وفي بلدة (كريات شمونة) أو (الخالصة)
الفلسطينية المحتلة.

توقيع الاتفاق اللبناني - الاسرائيلي بشهادة اميركية، في خلدة وكريات شمونة

في خلدة وكريات شمونة جرى أمس (١٧/٥/١٩٨٣) توقيع الاتفاق اللبناني - الاسرائيلي. بشهادة اميركية وحملت التوقيعات على النصين العربي والفرنسي في خلدة، والعبري والانكليزي في كريات شمونة اسما رؤساء الوفود الى المفاوضات التي دامت اربعة اشهر وعشرين يوماً. السفير الدكتور انطوان فتال، السفير الاميركي موريس دراير، ومدير عام الخارجية الاسرائيلية ديفيد كيمحي.

كلمة كيمحي

وبعدما بدأت عدسات المصورين تلمع مثل برق متلاحق، أعلن الدكتور فتال افتتاح الجلسة، واعطى الكلمة لرئيس الوفد الاسرائيلي الدكتور كيمحي الذي قرأ بالانكليزية النص الآتي:

أن اسرائيل ولبنان وصلا اليوم الى نهاية مفاوضات طويلة وصعبة، اذ ان بمساعدة الولايات المتحدة الاميركية الفاعلة، حاولا ان يخلقوا بينهما علاقات سلمية جديدة. وخلال اكثر من اربعة اشهر، كنا نتقدم ببطء ولكن حتماً وبالتأكيد نحو هدف مشترك هو هدف السلام، مكان الحرب، وهدف الصداقة مكان العداوة، والامن مكان هدم الاستقرار والعنف. كانت هذه هي

الاهداف التي حركت توجهاتنا وقادتها طول فترة المحادثات بين خلدة وكريات شمونة وناتانيا.

واليوم ونحن نلتقي للمرة الاخيرة بصفة وفود متفاوضة، أشعر بأننا خدمنا هذه الاهداف جيداً. وأنا اعلم ان التواقيع التي سنقدم عليها اليوم في هذا الاتفاق ليست الا بداية صفحة جديدة في تاريخنا. وان هناك عوائق كثيرة في طريقنا، وان هناك من يأمل في تفريغ الاتفاق من معانيه.

أشك ان اقول اليوم لكل من يقف في وجه هذا الاتفاق ويجد في السلام خيانة لقضيته لا تستطيع ان تسير عكس ارادة الشعب. ان شعب لبنان الذي أثبت قوة تصميمه من خلال الشخصية المميزة منذ أيام الفينيقيين، لدعم هذا الاتفاق تماماً مثلما يدعمه شعبنا.

الشعب اللبناني يعلم اكثر من غيره كيف كانت عليه الحال في هذه قبل عام على الاقل. كانت العاصمة مقسمة قسمين يفصل بينهما خط الموت. والشعب يعاني نير قوى الاحتلال الغربية. ولا أمل له في التحرر من القهر الذي كان يتعرض له. وكانت هناك منظمة ارامية تؤلف دولة ضمن دولة. وكان وجودها يؤدي إلى عدم الاستقرار وإلى العنف، والموت والدمار.

هذا تغير الآن. ونحن كنا اول من يتمنى للبنان استعادة سيادته واستقلاله من حكومة قوية في ادارة الرئيس الجميل تفرض وجودها على كل اراضيها. وهذه العودة الى الاستقرار لا تتحقق الا اذا احترمت بصراحة بنود هذا الاتفاق الذي نوقع. اذ ان البديل يكون مأسوياً.

ان بلدنا ملتزم سياسة سلام مع جيراننا وكم من مرة قال رئيس حكومتنا من على منبر الكنيست ودعا جيراننا الى التفاوض والى البحث عن السلام. شرطنا الوحيد هو ان نتفاوض من دون شروط سابقة، وقد اكدنا واثبتنا التزامنا السلام

في السنة الماضية عندما انسحبنا من سيناء في ٢٥ نيسان واثبتنا تعهداتنا على رغم كل الشكوك.

ونحن اليوم نؤكد التزاماتنا مرة جديدة في احتفال التوقيع هذا. سبق لنا ان قلنا مراراً أننا لا نطمع بأي شبر من الاراضي اللبنانية، وأننا نريد ان نسحب قواتنا في اسرع وقت ممكن. مرة اخرى هناك شكوك، ولكن فيما نحن نتكلم هنا، ماذا يفعل الآخرون؟

ياسر عرفات في زيارته للبقاع هذا الاسبوع اعلن ان الطريق الوحيدة للانطلاق الى الامام هي الحرب. حرب تشنها الدول العربية لتغيير الخريطة السياسية في منطقتنا.

وعلى الرئيس السوري حافظ الاسد ان يظهر اهتمامه بالشعب اللبناني وباستقلال لبنان وسيادته بسحب جيشه من لبنان واثابة المجال لیسود السلام مرة اخرى على هذه الارض.

وأريد ان أقول للبنانيين والاميركيين هنا: لا تسمحوا للمعركين واعداء السلام بأن ينجحوا في تخريبهم ويجرحوا جمال بلاد الارز. نحن نتوقع منكم ان تعبثوا كل جهدكم كي تقطعوا عليهم الطريق.

لدينا كلنا جهوداً كثيرة وجبارة للوصول الى هذا الاتفاق معاً. وقد أخذنا على عاتقنا كل المخاطر. لكي لبنان واسرائيل معاً يربحان كثيراً من هذا الاتفاق. وأنا على ثقة بأن لا أحد منا سيجد سبباً للندم على ما فعل اليوم.

وأحب هنا ان اقول كلمة عن الدولة الاسرائيلية الممثلة هنا. على الولايات المتحدة الاميركية. بأن اعبر عن امتناننا للجهود المضنية التي قام بها السفير دراير وفريق عمله. والسفير حبيب والوزير شولتز وهم جميعاً ساهموا في وصول محادثاتنا الى خاتمة ناجحة.

نعلم كم أنكم تمنيت الوصول الى هذا الاتفاق. وكم عملتم من أجل ان يتحقق. نحن ندين لكم بالكثير. وأضيف هنا أني اعتبر شرفاً كبيراً ان أكون مثلت بلدي في هذه المفاوضات.

ويا سيدي الرئيس (متوجهاً الى الدكتور فتال) كنت مسروراً بالعمل معك شخصياً ومع أعضاء الوفد اللبناني. الاجتماعات الكثيرة التي عقدناها معاً قوت مشاعر الاحترام والاعجاب التي كنا نكنها للبنان اصلاً.

نأمل ان يكون العمل الذي قمنا به معاً قاعدة لعلاقات صداقة قوية وممتينة ودائمة. وان تترجم هذه العلاقات عملياً على رغم انتقادات بعض السياسيين اللبنانيين.

تعلمون اننا شعب قديم في التاريخ يعني ارث الماضي الذي يعيش فينا. وكما تعلمون أيضاً، كانت لنا علاقات ممتازة في الماضي مع احيرام ملك صور ومع لبنان عموماً. وأحب ان أنهي كلمتي بمقطع من سفر الملوك الذي اراه ملائماً اليوم:

« وأتي الرب سليمان الحكمة كما كلمه. وكانت بين حيرام وسليمان مسالمة... »

ثم قرأ الناطق الرسمي الاسرائيلي ليفي بارنر الخطاب مترجماً إلى الفرنسية.

كلمة فتال

وبهدوء واتزان قرأ رئيس الوفد اللبناني الدكتور انطوان فتال الخطاب الذي اعده بالفرنسية:

« ان الاتفاق الذي لي شرف توقيعه اليوم باسم حكومة الجمهورية اللبنانية هدفه الاساسي وضع حد لثماني سنوات من الحرب والفوضى. انه يرمي الى تأمين انسحاب جميع القوات الاجنبية من لبنان التي دخلت ارضنا في أوقات وظروف مختلفة. لكل امر اوان. ولكل عرض تحت الشمس وقت كما جاء في سفر الجامعة. أفلم يحل الاوان بعد لترتب الامور في بلادنا؟ »

لقد كاد لبنان ان يهتك في العاصمة اكثر من مرة منذ ١٣ نيسان ١٩٧٥. الآثار نفسها أضحت كما قال لوفان عندما شاهد ما بقي من طروادة. الآثار نفسها في لبنان زالت على حد ما يمكننا قوله مع الشاعر. فلاحداث علمتنا ان وطننا، مهما كانت روعته، ومهما كان حينا له، ليس كياناً مطلقاً بل انه كائن ارضي معرض للدمار. اذ ليس هناك اكثر من الوطن سرعة في العطب. فديمومته ليست في الغالب أطول من حياة الانسان. فالدول، مثل الحضارات، معرضة للموت، ويخطيء البشر في معظم الاحيان. فالوطن كما تقول سيمون فيل: « يجب ان نحبه حباً بسيطاً منسوجاً من العطف والرعاية والسهر ».

هكذا حينا للبنان. الحب الوحيد الصادق والمحق. الحب الذي يغمره بنظرة واحدة مثقلة بالحنان، شواطئنا وسهولنا وكل هضبة حفرها اجدادنا في الصخر وكل شبر فيها وكل حبة تراب من هذه الارض التي امتدت اليها سواعد آبائنا، قبل ان يخلدوا فيها الى النوم الاخير. هذه الارض نحبها من كل قلوبنا، من كل ارواحنا وبكل قوانا. فهي خطيبة نشيد الاناشيد. ولن نقبل بأن يشاركنا في حبها أحد.

إذا كنا نوقع هذا الاتفاق معكم، فلان لبنان في حاجة ماسة الى الهدوء والنظام. فاستمراره رهن بذلك. فانعدام الامن، وحالة الحرب وحتى مجرد حرب الاعصاب تضعف كل مجهود عنده. ولذا فان عليه ان يكون لديه نظرة واضحة بعيدة قدر الامكان عن العاطفة، بالنسبة الى واجبات التضامن الاقليمي والدولي. وممارسة سياسة هادئة، مرنة، ومعتدلة، وديبلوماسية يكون دورها لا سلبياً ولا طاعياً، وانما مكملها. فلبنان مصمم على المحافظة على مجموعة المصالح التي تربطه بجيرانه، فهو بلد صغير من ١٠٤٥٢ كلم^٢. بامكانات محدودة، غير ساع لا الى المجد ولا الى العظمة، وليس في امكانه ان يفاخر بالانتصارات في ساحات المعارك. فدوره المجرد من المطامع، يريد متابعته بعيداً عن الاستفزازات، وعن تهديدات العاصفة، وضجيج السلاح، فاذا كانت المنافسات الحادة تنجح مع الآخرين، فهي مهلكة بالنسبة اليه. فالاعتدال بالنسبة الى لبنان فضيلة رئيسية، لا بل هي احدى دعائم وجوده.

ان هذه الفسيفساء من الطوائف التسع عشرة، المسيحية والمحمدية واليهودية التي تؤلف الشعب اللبناني، والتي حاولوا تدميرها بكل الوسائل. يزمع لبنان على توطيدها من جديد على بناء تيار قوي من المواطنة الصادقة. فاذا كانوا مختلفين في عاداتهم وفي معتقداتهم وفي قوانينهم. فان لبنان، بدلا من ان يميز في ما بينها، يقدم نفسه حارساً على تنوعها بقدر ما يرمي هذا التنوع الى الهدف المشترك الذي هو السلام في العدل والانتظام.

ان لبنان مصمم على البقاء وفيّاً لتطلعاته العربية، على ما ينطوي عليه ذلك من محاذير، وعلى رغم انهاء حالة الحرب مع اسرائيل. فهو لا يرى في ذلك اي تناقض، فالدول العربية الاخرى، بجغرافيتها البشرية والدينية، تقدم مظهراً أحادياً، تقرر مسيرتها وتحدد لها توجهات لا يمكن لبنان، المتنوع والتعددي، ان ينتهجها فالتضامن العربي لا يفرض عليه اطلاقاً ان يفقد تعرفه على جيرانه.

ان العالم العربي الذي ينتمي اليه لبنان شبيه بالشجرة، فهي عندما تكبر وتتشعب، تبعد اغصانها بعضها عن بعض وتتخذ اشكالا مختلفة. منها ما يتجه صوب الشمس المشرقة، ومنها صوب الجنوب، ومنها ما يقاوم ريح الشمال. وهي تبدو كمن لا يعرف احدها الآخر، لان كلا منها يتطلع الى اتجاه مختلف. ومع ذلك فهي تنتمي الى الجذع نفسه، ومنه تتغذى. تأخذ شبابها ورونقها. فاذا ما انفصلت عنه، فلكي تموت. ان نبل الشجرة هو في لدونة اشكالها. فنحن لسنا من اولئك الذين بسبب رغبتهم في النمط الواحد، يتغنون بكمال الاعمدة.

ان الاتفاق الذي نوقعه اليوم « ليس اتفاق سلام، فهو خطوة نحو السلام العادل والدائم ». اني استعير هذا التعبير من اتفاق فصل القوات الموقع في ٣١ ايار ١٩٧٤ بين سوريا واسرائيل. فاذا كنا قد قبلنا الالتزام معكم، فليس ذلك لكي نحرر ارضنا من الاحتلال، وليس ذلك بسبب رغبة في السلام والامن. انما نحن شغوفون بالحرية، ونبذ كل انواع الاكراه. فاللبنانيون هم جبليون مونتسكيو قال « ان في بلاد الجبال، الحرية هي الشيء الوحيد الجدير بالدفاع عنه ». وسوف ندافع عنه.

لقد قالوا ان هذا الاتفاق غير كامل. أنا اقول انه معقول، وحده الازلي هو كامل. كان لا بد من ان يتغلب العقل على المشاعر التي خربتنا كثيراً. « هنالك ما هو اعظم من الحرب، انه السلام », كما قال كلوديل. وهي حقيقة ساطعة يؤمن بها كل لبناني بقدر من القوة لا يترك مجالا لاي نوع من الشك. فنحن نريد ان نكون صانعي سلام.

بعد ايام يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ. على اللبنانيين والاسرائيليين ان يبرهنوا على احساس حاد بالمسؤوليات في سبيل تأمين تنفيذه، وتجاوز العقبات التي بدأت تلوح في الافق.

ولا يسعني ان اختم هذه الكلمات من دون توجيه الشكر باخلاص الى السفيرين كيمحي ودرايبر، لما اظهراه من ذكاء ولطف وحسن تصرف خلال هذه الاشهر الخمسة من المفاوضات الشاقة. اني اعرب عن تقديري ايضاً للولايات المتحدة الاميركية، لرئيسها ولمثليها الحاضرين او الغائبين كان لتعاونهم ولصداقتهم اثر كبير. باسم حكومة الجمهورية اللبنانية، اوجه اليهم شكري الحار، كما اوجه اخيراً مشاعر العرفان الى كل من ساهم في هذه الاعمال الصعبة».

وتولت مساعدة الدكتور فتال السيدة منى جريج كنانة قراءة الخطاب مترجماً الى الانكليزية.

فيما مرر عضو الوفد الاسرائيلي السفير صموئيل ديفون ورقة صغيرة الى الدكتور فتال جاء فيها: «خطاب كبير. رجل كبير. رسالة كبيرة. وأمل كبير.»

كلمة درايبر

وأعطيت الكلمة للسفير درايبر الذي قال:

«اليوم السابع عشر من ايار ١٩٨٣ هو يوم تاريخي. هذا اليوم يسجل الخاتمة الناجحة لاشهر من المفاوضات الصعبة بين حكومتي لبنان واسرائيل اللتين دخلتا المفاوضات بارادة حرة ولكن بتطلع واقعي.

تشرشل قال مرة: «اذا فتحنا نزاعاً يصل الماضي بالحاضر، سنجد اننا خسرنا المستقبل».

الوفدان هنا، وضعنا نزاعاتها القديمة في اطارها الصحيح. تطلعا الى المستقبل ولم يخسراه.

نجاح هذه المفاوضات لم يكن ليتحقق في غياب النية الحسنة والرؤية التي وضحت لدى اللبنانيين والاسرائيليين. ان ممثليهم هنا كانوا اختصاصيين قادرين وامناء على مطالب حكومتهم اللتين وضعنا امامهم خطوطاً عريضة قاسية. كلا من الفريقين الممثلين في المفاوضات وضع اهداف السياسة الوطنية في الاولوية. اللبنانيون من جهتهم، سعوا في الاتفاق الى تحقيق انسحاب كل القوات الغريبة من ارضهم لكي يتمكن لبنان مرة اخرى من استعادة استقلاله وسيادته ووحدته الوطنية ومؤسساته.

الاسرائيليون من جهتهم، سعوا عملياً وعبر الترتيبات المدروسة، وبالتعاون الكامل مع لبنان، الى تحقيق امنهم من اي تهديد يشكله هجوم في المستقبل من الاراضي اللبنانية.

في هذا السباق المعقد لجمع الاهداف المهمة في تفاهم مشترك، تحققت اهداف اخرى. اذ ان الحكومتين اكتشفتا ان بينهما مثل مشتركة ليس اقلها الديمقراطية التي يمارسان. واكثر من ذلك، حكامهما يؤمنون بقدرة الانسان بمساعدة الله على تحقيق بيئة افضل.

احدى النتائج المؤثرة لهذه المفاوضات كانت وضع اساس لعلاقة صداقة دائمة بين الدولتين الجارتين. هذه العلاقة قائمة على احترام متبادل وتصميم مشترك على عدم العودة الى عنف السنوات الماضية واضطرابها. الدولتان كانتا صحبتين، والشعبان قدما عبر سنوات تضحيات جمة من الدماء والممتلكات ليس من احد هنا، في الوفدين اللبناني والاسرائيلي، من لم يتأثر من مآسي الماضي. انهما يستحقان الافضل.

ان ممثلي الحكومتين اظهروا شجاعة اياماً طويلة، كانوا مصممين على مواجهة المخاطر والتعامل مع الانتقادات غير العادلة من قريب او بعيد .

واستيحاء من الزعامة في لبنان واسرائيل التي كانت فاعلة، كلنا هنا ننوي التغلب على العقبات التي قد تعترضنا .

ان وجود الولايات المتحدة الاميركية شاهداً على توقيع هذا الاتفاق المهم، أمر مناسب. الولايات المتحدة صديق حميم للدولتين يمكنها الاعتماد عليه. انها ليست شاهداً على الاتفاق فحسب، بل انها ستبقى الداعم الثابت للتفاهم الذي تم التوصل اليه والمدافع الامين عن الاهداف المشروعة لكل من الحكومتين.

اني شخصياً، مع جميع اعضاء الوفد الاميركي، وطبعاً مع الوزير شولتز والرئيس ريغان، نشعر برضا غامر لاحداث اليوم.

نشارك اصدقاءنا، شعب لبنان وشعب اسرائيل بكلمات لداغ همرشولد في « التطلع الى الافق البعيد ».

التوقيع

وما ان انتهى رؤساء الوفود الثلاثة من القاء كلماتهم حتى بدأت مراسم التوقيع. ثلاثة ملفات للدول الثلاث يضم كل منها نص الاتفاق اللبناني - الاسرائيلي باللغات الاربع: الانكليزية والفرنسية والعربية والعبرية. الاوراق بيض وغلاف المجلدات اسود. بدأ الدكتور فتال والدكتور كيمحي معاً التوقيع، ثم تبادلوا الوثائق، وبدأ دورانها على الاطراف الثلاثة مع الشريك الثالث السفير درايرر الشاهد على الاتفاق.

وقد وقع رؤساء الوفود الثلاثة النصين العربي والفرنسي، في الملفات الثلاثة،

على ان يستكمل التوقيع في كريات شمونة. ثم قام الدكتور كيمحي من مكانه وسار في اتجاه الدكتور فتال الذي وقف وصافح نظيره بحرارة معتدلة.

وانضم اليهما السفير درايرر وما لبث ان اختلط الحابل بالنابل وتصافح جميع اعضاء الوفود وسط حلبة المصورين والصحافيين.

الى كريات شمونة

ثم بدأت الاستعدادات للانتقال الى كريات شمونة لاستكمال التوقيع هناك. اذ بعد استراحة قصيرة... ومرطبات غادر الوفد الاسرائيلي خلدة في طائرة هليكوبتر ما ان اقلعت حتى حطت مروحية اميركية اقلت الوفد الاميركي ثم حطت تباعاً ثلاث مروحيات لبنانية ونقلت الوفد اللبناني الرسمي والصحافيين.

في كريات شمونة انتقلت الوفود الثلاثة الى المركز الاجتماعي ايد لشتاين حيث كانت تعقد المفاوضات. وهناك تحلق اطفال المدارس بالبالونات وهم يغنون اناشيد السلام.

والقى رئيس البلدية كلمة بالعبرية رحب فيها بالحاضرين عشية عيدي « الكافوعوب »، وهو ذكرى اول الثورة على اليهود في سيناء والبكوريم وهو يوم قطاف الفاكهة الاولى. وقال « اليوم نقرأ في التوراة مرتين ليكن خير، ليكن خير، مرة لاسرائيل ومرة للبنان ».

غرفة التوقيع لم تكن تلك التي دارت فيها المفاوضات سابقاً بل القاعة الكبرى التي كانت مخصصة للصحافة. هناك توزعت اعلام لبنانية (كانت للمرة الاولى طبق المقاييس الصحيحة) واسرائيلية واميركية... وجلست الوفود الثلاثة الى الطاولات التي اعدت للمناسبة. وتوزع الصحافيون والمصورون الذين كانوا ايضاً حشداً كبيراً.

فتال

وطلب الدكتور كيمحي من رئيس الوفد اللبناني كلمة فارتجل الآتي:

« قبل قليل اشرت في خلدة الى ان الاتفاق الذي نوقع معاً اليوم خطوة نحو سلام عادل ودائم، مع انه ليس معاهدة سلام واضفت اننا نريد ان نكون صناع سلام هو الاصعب بين كل الصناعات. اذ يتطلب كثيراً من الصبر والحكمة والمرونة، وفوق كل ذلك، التواضع. انه سهل نسبياً على الدبلوماسي والقانوني معاً ان يضعوا نصاً يكون ملائماً لكلا الطرفين بقدر ما هناك مدافع فكري لعمل كهذا واختبرنا ذلك طوال خمسة اشهر.

ومهارة صناع السلام تصبح صعبة عندما يكون عليه ان يعطي حياة لنص، ويتجنب ان ينتهي النص الى تعارض مع وعود لم تحفظ قط.

اعتقد ان مهمتنا ومهمتكم ستكونان من الآن وصاعداً اكثر صعوبة مما كانتا عليه في المرحلة الاولى. في اي حال، آمل بصدق في ان يطبق الاتفاق وان تتحقق الاهداف التي حاولنا ان نحققها.

واعتقد ان العمل الذي تم كان عملاً ضرورياً ليس بفعل العاطفة بل بفعل المنطق. ومتى تخطينا العقبات التي سنواجه في طريقنا، ستضاف العاطفة الى المنطق.

لاحظتم البارحة ان مجلس النواب وافق على الاتفاق باجماع ٨٠ عضواً حاضراً. هذا مجلس اعطى بكل تياراته وطوائفه وميوله اجماعاً في تفهمه لهذا العمل. انه نتاج المنطق. آمل في أن تتبادل في الايام المقبلة وثائق الابرار وان تبدأ الفرق التي أوكل اليها تنفيذ الاتفاق العمل فوراً.

أود ان استغل هذه المناسبة لاشكركم ولمساعدكم اللياقة التي اظهرتموها في

هذه المفاوضات الصعبة. وكذلك اود ان أشكر لصديقتنا الولايات المتحدة الاميركية وخصوصاً السفير دراير الذي نذر نفسه لهذه المهمة، وايصال هذه المفاوضات الى النجاح. وأود ايضاً ان اعبر عن امتناني لرئيس الولايات المتحدة الذي لم يخذلنا قط.

وأريد ان أضيف كلمة شكر لمثلي وسائل الاعلام، في بلدنا، هؤلاء الذين عطوا عملنا بكل كفاية على رغم صمتنا ورفضي الادلاء بأي تصريحات. وكان عملهم على رغم كل شيء نافعاً جداً.

وترجمت السيدة منى جريج الكلمة الى الانكليزية.

كيمحي

وتلاه الدكتور كيمحي، قال: « عندما جئتم الى كريات شمونة للمرة الاولى منذ أربعة أشهر استقبلكم اطفال هذه البلدة على طول هذه الطريق بكلمة شالوم. وقدم اليكم الخبز والملح اللذان هما تحية تقليدية لضيوف الشرف.

واليوم عبر اهالي كريات شمونة تستقبلكم كل اسرائيل مجدداً بكلمة شالوم. ذلك هو السلام الذي نرغب فيه خصوصاً مع شعب لبنان الذي اظهرنا دوماً حياله مشاعر طيبة.

انه دلالة رمزية ان يوقع في هذه المدينة بالذات التي عانت الكثير في الماضي، هذا الاتفاق الذي يضع نهاية لحال الحرب في ما بيننا ويرسي الاسس لمرحلة جديدة من السلام وحسن الجوار بين بلدينا. الا ان علي ان اعبر ببجدية عن مشاعر القلق لسكان هذه المدينة الذين يعرفون اكثر من أي شخص آخر لماذا اضطررنا الى دخول لبنان منذ ما يقارب سنة لوضع مرة واحدة ونهائية للخطر المستمر الذي كان يهدد سكان الجليل.

في الوقت الذي توقع اتفاق السلام علينا ان نتذكر الاسباب التي دفعتنا الى القيام بعملية سلامة الجليل، والى طاولة المفاوضات.

ونحن في اسرائيل علينا ان نتذكر التضحية الكبيرة التي كان علينا ان ندفعها لاقتلاع الآلة العسكرية لمنظمة ارامية نذرت نفسها لتدميرنا.

لن نسمح ابداً بأن يتعرض مجدداً سكان كريات شمونة أو أية بلدة أخرى من بلادنا لتهديد كهذا، ونأمل في ان تحفظ بنود هذا الاتفاق الذي توقع اليوم امكان السلام مستقبلاً، ونصلي من أجل ذلك.

نحن في اسرائيل ابدينا حسن نيتنا ورغبتنا في سلام وفي رؤية لبنان جاراً قوياً مستقلاً، ولكن ماذا عن السوريين؟ هل يتبعون هذه الطريق، أم يحاولون البقاء قوة احتلال في لبنان ويواصلون مع منظمة التحرير الفلسطينية اضطهاد الشعب؟ هنا الامتحان الحقيقي الذي يظهر الارادة الحسنة لدى سوريا وكل العالم العربي حيال لبنان.

اننا ننادي جميع الذين يرغبون في السلام في منطقتنا والسلام في لبنان ان يستعملوا كل تأثيرهم لتحقيق انسحاب شامل للمخربين والقوات السورية. ونحن من جهتنا نضمن انسحابنا من لبنان فور تسليمنا سجناءنا والمفقودين وجثث جنودنا الذين سقطوا، وفور مغادرة منظمة التحرير الفلسطينية والسوريين الاراضي اللبنانية. والافضل ان يكون ذلك في اسرع وقت ممكن.

فكلما طال بقاء الارهابيين من منظمة التحرير والسوريين طال الوقت الذي يحتاج اليه لبنان لاستعادة نفسه. وستقع المسؤولية كلياً في هذا على عاتق منظمة التحرير وسوريا.

لا بد ان اقول لنظرائنا اللبنانيين أننا ننحني لتصميم ولشجاعة الصورة اللذين أبداهما الرئيس أمين الجميل في وجه الضغوط والتهديدات السورية.

ان تصويت البرلمان اللبناني بالاجماع لمصلحة الاتفاق يثبت بوضوح ان الشعب اللبناني يؤيد اقامة علاقات مع اسرائيل. انه أملنا في ان يستمر ثابتاً في وجه تهديدات الذين يفضلون الحرب على السلم، والعنف على الاستقرار، ويفضلون لبنان مقسماً ومدمراً على ان يكون بلداً قوياً موحداً.

اريد ان انهي توجهي الى سكان كريات شمونة والى شعب اسرائيل والى الشعب اللبناني بهذه العبارة من سفر العدد التي ستلي السبت المقبل في كل كنيس: «يضيء الرب بوجهه عليك ويرحمك: يرفع الرب وجهه نحوك ويمنحك السلام».

وفي ختام كلمته شكر وسائل الاعلام التي غطت المفاوضات.

درايبر

ثم أعطي السفير درايبر الكلمة فقال: «في وقت سابق من هذا اليوم وفيما كنت اعبر احد شوارع بيروت لاحضر حفلة التوقيع في خلدة تأثرت بتصميم الشعب اللبناني واندفاعه من خلال رؤيتي لعمال يرفعون انقاض الدمار الذي خلفته السنوات الماضية من الحرب. ثم عندما مررت اليوم في شوارع كريات شمونة ادركت مغزى ما نقوم به هنا. رأيت الملاجئ والمخايء التي كان يمضي فيها اطفال البلدة ليالي مخيفة.

البلدان، اسرائيل ولبنان، عانا كثيراً. وممثلو هاتين الدولتين هنا يحملون معهم المشاعر الوطنية واقتناعهم بوجود عدم تكرار مآسي الماضي.

الاتفاق بين اسرائيل ولبنان، الذي وقع اليوم يضع حجر الاساس لمستقبل اكثر اماناً واشراقاً. يؤمن لاسرائيل الا انها تهاجمها قوات تأتي من لبنان. ويؤمن للبنان انسحاب القوات الغريبة عن ارضه، ويؤكد بالتالي استقلاله وسيادته ووحدته الوطنية».

وأضاف: « ان الاتفاق انهى حال الحرب التي كانت قائمة بين الدولتين، وباتنا تقيمان الآن علاقات حساسة ومقنعة. ونحن مقتنعون بان هذه العلاقات ستتطور قبل كل شيء تطوراً ايجابياً وان اي معارضة وعقبات اخرى سيكون ممكناً التغلب عليها اذا ما اخذنا في الاعتبار الشجاعة والنية الحسنة والارادة التي لمسنا لنقل ما قاله الرئيس كينيدي: « لنبدأ ».

وأعرب عن تقديره لشعبي لبنان واسرائيل والاهداف المشروعة للشعبين. وقال ان الولايات المتحدة « لن تأخذ مسؤولياتها بلا مبالاة. بل ستضع كل جهودنا وطاقاتنا لتحقيق بنود الاتفاق واهدافه ».

وشكر لكيمحي وفتال وفريقي عملهما التعاون للتوصل الى الاتفاق وقال انه لن ينسى شخصياً تلك الاوقات التي كانت فيها المفاوضات تراوح بين السخونة والبرودة واثمرت علاقة شخصية وصداقة بين اعضاء الوفود الثلاثة.

استكمال التوقيع

واحضرت المجلدات الثلاثة واستكمل التوقيع على النصين العبري والانكليزي.

ومرة ثانية توجه الدكتور كيمحي نحو الدكتور فتال وصافحه من « بيت ايدلشتاين » الى « فندق الشمال »، وتناولت طعام الغداء، ولم يسمح للمصورين بالتقاط الصور اثناء تبادل الانخاب.

ومع خروج الوفود قرابة الثالثة سئل دراير عن الاتفاق، فأجاب: « انه اتفاق قوي ».

وهل من ضمان لانسحاب السوريين؟ اجاب: « نعمل خطوة خطوة ».

وقال كيمحي « نحن نريد ان ننسحب ».

وعن السوريين قال: « سنتنظر ونرى ».

الصايغ

وأدلى الناطق الرسمي اللبناني الدكتور داود الصايغ بعد التوقيع بالآتي:

« لقد تم اليوم التوقيع على اتفاق بين لبنان واسرائيل، واصبحت في متناولنا وثيقة دولية قانونية لتحقيق الانسحابات وتأمين جلاء القوات الاجنبية من لبنان، ولكن مع املنا في ألا نشهد في المرحلة التالية عقبات تحول دون التنفيذ، لان كل شيء رهن بالتنفيذ كما لمح الى ذلك رئيس الوفد.

نرى ان لبنان في هذا الحدث الكبير حقق انجازاً وطنياً كبيراً لان تحرير الارض هو أنبل الاحداث الوطنية فالانسحابات لا تعيد السيادة فقط بل انها تعزز استقلال لبنان وكيانه وتقوي حضوره الاقليمي والدولي ودوره الفاعل في العالم.

ان الفضل في ذلك يعود الى القرار اللبناني القوي الذي جعله فخامة الرئيس الشيخ أمين الجميل عنواناً لمسيرة الحكم ومسيرة الانقاذ. ويعود ايضاً الى الجبهة الداخلية التي كانت ولا تزال موحدة متماسكة تقف وراء الحكم ووراء المفاوضات الذي، على رغم صعوبة المفاوضات وعلى رغم ان بلاده محتلة، لم يشعر مرة بأنه مستضعف، بل تصرف دائماً بكونه صاحب حق متحسناً للتأييد الشعبي والوطني من كل الفئات في سبيل تحرير الارض.

وهكذا استطاع المفاوض اللبناني ان يحافظ في ظروف صعبة ودقيقة على

خيارات لبنان ومصالحه وعلى مصالح أشقائه أيضاً. وقد أبدى معظم الاشقاء تفهماً وتأيداً. كما كان معنا أيضاً اصدقاءنا وفي طليعتهم الولايات المتحدة الاميركية التي كان لجهود ممثليها في المفاوضات اثر ليس في تقريب وجهات النظر بين الفريقين فقط، بل في تدعيم القيم والمثل العليا التي يؤمن بها لبنان كونه بلداً يحرص على استمرار انتمائه الى العالم الحر.

ان هذا الاتفاق سيدخل حيز التنفيذ من النواحي القانونية بعد تبادل وثائق الابرام».

وسئل الصايغ عن موعد تبادل الوثائق، فأجاب: « هذه هي المرحلة النهائية التي تسبق التنفيذ من النواحي القانونية والدستورية، وهذا ما يتعلق بتبادل الوثائق. والاهم هو التنفيذ. وهذا ما نأمل وما لمح اليه الجميع في خطبهم اليوم، وهو اننا نتمنى الا تكون ثمة عقبات في التنفيذ على رغم تحسبنا لذلك ».

وهل يعتبر سوريا مصدر العرقلة؟ اجاب: « انا اتكلم عموماً ولا اقصد احداً بالتحديد. اقصد فقط الا يصبح الاتفاق، كما قال رئيس الوفد اللبناني في كلمته في كريات شمونة في مقبرة الاتفاقات غير القابلة للتنفيذ ».

وما هي الخطوة المقبلة؟ اجاب: « نحن الان في صدد معالجة الوضع مع سوريا على المستويات السياسية المطلوبة ونعتقد ان ذلك سيتم وان جميع القوات غير اللبنانية ستسحب من لبنان... وهكذا انتهى كل شيء، واسدل الستار على يوم تاريخي لم يعكر صفوه احد ».

كلمة وزير خارجية لبنان الدكتور ايلي سالم
أمام المجلس النيابي عن الاتفاق مع اسرائيل

سالم: الاتفاق ليس نهاية المآسي.. لكنه بداية استعادة السيادة

نقف اليوم امامكم ولبنان على وشك ان يجتاز ادق واخطر مرحلة في تاريخه الحديث. مرحلة الديمومة او التشرذم والفناء. ولن يجتاز هذه المرحلة الصعبة الا بتعاضدكم وتأييدكم للخطوات التي خطوناها وللمواقف المحقة التي اتخذناها اننا مدعوون في هذه اللحظات الحاسمة ان نتخلي عن كل اعتبارات هامشية. وان نضع نصب أعيننا مصير لبنان وحق شعبه في العيش بكرامة. بعد سنوات من القهر والخوف والخراب. انني لا اتوجه في كلمتي اليوم الى عواطفكم، بل الى ضمائركم. وانتم ضمير الامة. والى عقولكم وانتم الذين جسدتُم وحدة لبنان وصموده.

ان مشروع الاتفاق المعروض عليكم يؤمن لبنان ما افتقده من استقلاله وامنه ويعيد اليه عزته وسيادته، ان ثقتي كبيرة بان هذا المجلس الذي وضع الحجر الاساسي في بناء صرح استقلال لبنان ورفع رايته عاليا لن يبخل اليوم في تركيز دعائم هذا الاستقلال وتثبيت مقوماته وتحرير شعبه من جميع اشكال الاحتلال والقهر والخوف والتبعية اننا نتطلع الى غد مشرق يعود فيه لبنان الى اهله ويعود فيه اللبناني الى اصالته. وانتم ونحن مدعوون اليوم لنكون بمستوى هذه المسؤولية التاريخية.

يتألف مشروع الاتفاق المعروض عليكم للاطلاع اليوم من مقدمة ومن اثني

عشر بنداً. وملحق يعني بالترتيبات الامنية. وجدول للأسلحة. من خريطة عسكرية ومن محضر يشرح بعض البنود الغامضة تعبر مقدمة الاتفاق، بشكل عام، عن حق الدول في المنطقة بالعيش بسلام تمشياً مع شرعة هيئة الامم، ومع قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ تاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ الذي حظى باجماع نادر عربياً ودولياً.

القرار ٢٤٢ والهدنة

اما مبادئ القرار ٢٤٢ فهي:

- ١ - العمل من اجل سلام عادل ودائم في المنطقة يخول كل دولة فيها من العيش بامان.
- ٢ - انتهاء حالة الحرب واحترام سيادة ووحدة واستقلال كل دولة في المنطقة مع حق كل منها في العيش بسلام دون خوف او تهديد من الخارج.
- ٣ - المحافظة على وحدة اراضي كل من دول المنطقة وذلك بواسطة ترتيبات امنية بما فيها ايجاد مناطق منزوعة السلاح.

ترتكز بنود الاتفاق الى حد كبير على مبادئ اتفاقية الهدنة المعقودة بين لبنان واسرائيل في ٢٣ اذار ١٩٤٩ كما سيتبين لاحقاً مع الأخذ بعين الاعتبار ان الهدنة كانت في ذلك الحين بين جيشين متحاربين على الحدود الفلسطينية اما هذا الاتفاق فهو لتأمين انسحاب الجيش الاسرائيلي من اعماق الاراضي اللبنانية، وانه من المفيد اذ نستعرض بنود الاتفاق ان نبقى نصب اعيننا مبادئ اتفاقية الهدنة. حتى نرى كيف تتخلل هذه المبادئ الاتفاق الحالي.

اما مبادئ اتفاقية الهدنة فهي التالية.

عدم اللجوء الى القوة، عدم القيام باعمال عدائية سواء من قبل القوات المسلحة النظامية او من قبل قوات شبه نظامية، حق كل من الفريقين بالعيش بامن وحرية، منع الاعمال العدائية من اراضي اي من الفريقين ضد الآخر، اقامة منطقة امنية محدودة السلاح، اقامة لجنة مشتركة تسمى لجنة الهدنة المختلطة مؤلفة من خمسة اعضاء اثنين من كل فريق برئاسة ممثل عن هيئة الامم. اجتماعات اللجنة في لبنان وفي اسرائيل على التوالي، حق اللجنة بتعيين مراقبين عسكريين من الفريقين للإشراف على الترتيبات الامنية، اشراف لجنة الهدنة المختلطة على تفسير الاتفاقية وتنفيذها، حق اعضاء لجنة الهدنة المختلطة والمراقبين العسكريين بحرية التحرك في المناطق المحددة بالاتفاقية، انتهاء الاوضاع التي تهدد السلام وتأمين الانتقال من وضع الهدنة الى وضع افضل.

هذه هي مبادئ الهدنة، وهذه هي ايضاً مبادئ مشروع الاتفاق.

بنود الاتفاق

ابداً الآن عرض بعض بنود الاتفاق التي قد تحتاج الى شرح والتعليق عليها حسب الحاجة.

ينص البند الاول على عدم انتهاك الحدود الدولية بين لبنان واسرائيل، وهذا شرط لبناني بقدر ما هو شرط اسرائيلي ويمكننا القول بعد كل الذي جرى عندنا. وبعد الاعتداءات المستمرة على ارضنا. ان هذا البند هو بالاساس ضمانة للبنان، لأن الخاسر الاكبر من الوضع السائب بين لبنان واسرائيل هو لبنان فاذا كانت هناك من دولة في العالم العربي تحتاج الى ضمانات خاصة حتى لا تنتهك حدودها ولا تمس سيادتها، فتلك الدولة هي لبنان.

وينص ايضاً على انتهاء حالة الحرب بين لبنان واسرائيل بعد ان تنسحب

القوات الاسرائيلية المسلحة كلياً من لبنان، عندما نعلن انتهاء حالة الحرب لا نعني بذلك اننا على وشك اعلان حالة السلم، فهاتان مختلفتان لقد حددت بعض الدول العربية الفرق بين انتهاء حالة الحرب وبين السلام كما يأتي.

يمكن لدولة عربية محتلة من قبل اسرائيل ان تعلن انتهاء حالة الحرب معها اذا انسحبت اسرائيل من ارضها اما حالة السلام فهذا قرار تتخذه الدولة عندما تكون بكامل سيادتها وبكامل استقلالها فيأتي هذا القرار معبراً عن ارادتها الحرة وليس خاضعاً لضغوط الاحتلال.

لقد بادلنا في هذا الاتفاق انسحاب اسرائيل من لبنان باعلاننا ان حالة الحرب بيننا وبينها قد انتهت ولم نجعل قيام سلام بيننا، ولم نعلن قيام علاقات طبيعية، لأنه لا يمكن ان نخطو مثل هذه الخطوة الا بالتعاون والتشاور مع الدول العربية المعنية في موضوع الحرب والسلم في هذه المنطقة، ان العلاقات اللبنانية - الاسرائيلية تبقى بعد ابرام هذا الاتفاق، علاقات معلقة تنتظر السلام العادل في المنطقة اننا شعب يتوق الى السلام والى الاستقرار والى العيش الكريم، اننا شعب حر، سيد، ابي يتخذ القرار الذي يريد، ولكننا في الوقت ذاته شعب له مصالح متشابكة ومتراصة في المجتمع العربي الكبير ولن نفرط بها او ننتقص منها.

ان مبادئ البند الرابع هي بالاساس مبادئ اتفاقية الهدنة التي عرضناها اعلاه والتي تتلخص بعدم قيام احد الطرفين باعمال عدائية ضد الآخر.

وقد سبق للبنان، شعباً وحكومة بعد السبعينات ان قرر الا تكون ارضه مسرحاً او منطلقاً للعمل الفدائي ادى الى هجمات اسرائيلية عنيفة ليس على الشعب اللبناني الذي تشتت وتهجر، ودمرت مؤسساته، وهدمت مدنه وقراه، كما سبق لمنظمة التحرير الفلسطينية وقررت الا يكون لبنان بعد اليوم مسرحاً

لعملياتها العسكرية ضد اسرائيل.

ان لبنان هو البلد الوحيد الذي اعطى المقاومة فرصة لاختبار تكتيك الحرب المباشرة مع اسرائيل ففشل هذا التكتيك وادى بالتالي الى فشلها هي والى خراب لبنان.

ان لبنان الحريص على سلامة ارضه حريص بنفس الوقت على سلامة جيرانه، ولذلك اصررنا على ان يضم هذا البند. ايضاً فقرة تمنع ايّاً من الفريقين دخول اراضي الآخر او اجوائه او مياهه الاقليمية بغية الاعتداء على فريق ثالث وكان هدفنا من ذلك جعل لبنان ارضاً محرمة على اسرائيل لمهاجمة سوريا.

ويمتنع كل من الفريقين حسب البند الخامس، عن القيام بحملات اعلامية ضد الآخر ان التزامنا في هذا البند هو التزام حكومي ولذلك ينتظر من الاعلام الرسمي الا يقوم بحملات اعلامية ضد اسرائيل او يحرض الشعب ضدها ولكن لبنان، كبلد ديمقراطي يكفل فيه الدستور الحريات، لا يمكنه ان يتدخل بحرية الافراد او الاحزاب او الاديان او حرية الكلمات ولذلك لا يمس هذا البند الحريات الدستورية للافراد والجماعات.

ان لبنان بقبوله البند السادس يقرر أنه ليس مستعداً ان يكون بعد اليوم ساحة للصراعات وممراً لخلافات الغير مع الغير ولذلك فهو يرضى طوعاً الا تستعمل ارضه ولا مياهه الاقليمية ولا اجوائه من قبل اية دولة او مجموعة قد تعتبرها اسرائيل معادية لها حتى لا يبقى ضحية صراع الآخرين، ولكن لا يمنع هذا البند العبور البري لمعدات او تجهيزات عسكرية.

كما ان اتفاقية الهدنة اوجدت لجنة الهدنة المختلطة للاشراف على تنفيذ تلك الاتفاقية وتفسيرها كذلك اوجد البند الثامن لجنة اتصال مشتركة للاشراف على تنفيذه، والفرق بين اللجنتين، هو ان الفريق الثالث في اتفاقية الهدنة هو ممثل من

هيئة الامم، واما الفريق الثالث فهو ممثل عن الولايات المتحدة، وكما ان لجنة الهدنة المختلطة كانت تجتمع في لبنان وفي اسرائيل على التوالي. كذلك تجتمع هذه اللجنة وكما ان حرية اعضاء لجنة الهدنة المختلطة كانت مؤمنة حتى تتمكن من القيام بمهامها كذلك تؤمن هذه الاتفاقية حرية اعضاء لجنة الاتصال المشتركة في البلدين حتى يتمكنوا من القيام بمهامهم.

وينص هذا البند على ان بعد ستة اشهر من انسحاب القوات الاسرائيلية الكامل من لبنان، تلتئم لجنة الاتصال المشتركة وتباشر في دراسة امكانية عقد اتفاقات بالنسبة لتحرك الاشخاص والبضائع عبر الحدود الدولية بينها لقد كانت اسرائيل تصر في المفاوضات على ادخال بنود في الاتفاق تحدد بالتفصيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين، كما كانت تصر على ان العلاقات يجب ان تكون طبيعية، وعلى ان الحدود يجب ان تبقى مفتوحة كما هي الآن، وان يشجع كل من الفريقين تنقل الاشخاص بكثافة بينهما.

ولكننا اصررنا، بدورنا، على ان هذا الاتفاق هو بالاساس اتفاق ترتيبات امنية وليس معاهدة سلام تنظم العلائق الطبيعية بين البلدين، فعلنا ذلك على رغم الضغوطات المتواصلة لاقامة علاقات اقتصادية، ان لم تكن طبيعية، فعلى الاقل شبه طبيعية، وتمكننا من الحصول على هذه الصيغة مرجئين بذلك امر اقامة علاقات اقتصادية الى مرحلة مقبلة وذلك على ضوء الاجواء السياسية في المنطقة وبالاخص الاجواء التي ستسيطر في المستقبل على العلاقات العربية - الاسرائيلية، فاذا كان هناك موقف عربي موحد بالنسبة الى اقامة علاقات مع اسرائيل فلبنان يكون عندئذ قسماً من هذا الموقف، ولم ينفرد عن المجموعة العربية او يعرض اوضاعه الاقتصادية للمخاطر، لأنه ليس مستعداً لان يفتح حدوداً مع اسرائيل ويقفل بالتالي حدوده الجغرافية والاقتصادية والسياسية مع احدى وعشرين دولة عربية وكما يحق لاسرائيل ان تترئ في اتخاذ مواقف حساسة وحرجة بالنسبة

لعلاقتها مع شعوب المنطقة كذلك يحقق لنا ان تترئ في ما يمس علاقتنا مع العالم العربي ويؤثر على اقتصادنا يتعهد الفريقان حسب هذا البند بالغاء الاتفاقات والقوانين التي تتعارض مع بنود هذه الاتفاقية، وهذا طبيعي اذ ان اي اتفاق يأخذ الصفة الشرعية يستدعي تعديلاً في قوانين او انظمة سابقة قد تتعارض معه وسأبين في ما بعد ان هذا البند لا يتناقض مع التزامات لبنان العربية.

وقد اتفق الفريقان في البند العاشر على تعديل هذا الاتفاق او ابداله باتفاق آخر عندما تدعو الحاجة لذلك. نحن نعتبر ان كل اتفاق بين دولتين يضع قيوداً على الاثنين، ونحن نجد في هذا الاتفاق قيوداً عدة كنا نفضل الا تكون موجودة، ولكنها كانت الثمن الذي اضطررنا ان ندفعه حتى نحرر لبنان. وعند التحرير، وعند استعادة وحدتنا ومصداقيتنا، سنطلب من لجنة الاتصال المشتركة ان تعقد اجتماعات مكثفة من اجل تعديل او ازالة القيود المفروضة علينا في هذا الاتفاق، ان الوطن سيكون لمرحلة من الزمن في مفاوضات مستمرة حتى يستعيد بالحكمة والدبلوماسية ما خسره بالتهور والفوضى واللامبالاة.

ويشرح البند الحادي عشر الاجراءات التي يجب اتباعها عند الاختلاف على تفسير محتويات الاتفاق وتنص المحاضر التفسيرية المرفقة على ان الولايات المتحدة ستساعد على الحل السريع للخلافات، ولكن تنص المحاضر ايضاً انه في حال استمرار الخلاف يحال الخلاف الى فريق ثالث اي لمحكمة العدل او لغيرها من المؤسسات الدولية ويكون قرار هذا الفريق ملزماً.

الترتيبات الامنية

ان الترتيبات الامنية الواردة في الملحق هي ايضاً، كما يتبين لكم تطوير لبنود الهدنة على ضوء مستجدات الاحتلال اما الاسس التي عليها تركز

الترتيبات الامنية الواردة في الملحق فهي الآتية.

تمتد المنطقة الامنية من خط يمر جنوب نهر الاولي وجنوبي جبل الباروك وحتى دير العشائر، وكلكم تعلمون ان اسرائيل كانت تطالب بالحاح بمنطقة امنية تمتد من الدامور وشالي جبل الباروك.

تتحمل الدولة اللبنانية وحدها مسؤولية الامن في المنطقة الامنية من دون الاستعانة بقوات الطوارئ او القوات المتعددة الجنسية ويحدد وجود الجيش اللبناني في المنطقة الامنية بلواءين لواء جنوبي نهر الزهراني والآخر بين الزهراني والاولي، ويمكن للجيش ان يقيم تدريبات عسكرية للواء آخر فيكون بذلك عدد الجنود اللبنانيين المتواجدين في المنطقة الامنية حوالي ١٢,٠٠٠، وهذا هو العدد الذي يحتاجه جيشنا للقيام بمهامه على اكمل وجه في هذه المنطقة.

وكانت اتفاقية الهدنة تسمح بوجود ١٥٠٠ جندي لبناني فقط في المنطقة الامنية التي كانت محصورة بجنوب الزهراني اما عدد قوات الامن الداخلي والشرطة والانصار فهو غير محدد لهذا الاتفاق والشرط الاساسي الذي يضعه الاتفاق على عتاد قوتنا البرية والبحرية هو لاستخدام في المنطقة الامنية صواريخ متطورة ضد الجويات او معدات الكترونية متطورة وهذا الشرط نظري بالنسبة لنا لانه ليس بنية جيشنا ان يعتمد عليها في المستقبل القريب.

تشرف على الترتيبات الامنية وضمن لجنة الاتصال المشتركة لجنة الترتيبات الامنية التي تضم كلجنة الاتصال المشتركة ممثلين عن لبنان والولايات المتحدة واسرائيل وتشرف لجنة الترتيبات الامنية على لجان مشتركة للتحقق التي تعمل برأً وبحراً وجواً، من اجل التأكد من سلامة الترتيبات الامنية لقد كانت اسرائيل نصر منذ البداية. على دوريات تجوب المنطقة الامنية وتقيم الحواجز على الطرقات الدولية وتفتش البيوت. وتستجوب الاشخاص وتداهم المجموعات المشبوهة.

كانت اسرائيل لذلك نصر على وجودها بكثافة في تلك المنطقة حتى يتبين للجميع انها لم تزل موجودة بشكل فعال وميداني في الجنوب اللبناني الا اننا عارضنا ذلك باعتبار ان مبدأ الدوريات يتناقض مع السيادة اللبنانية.

لا يختلف اثنان بان وجود اسرائيليين في اللجان المشتركة للتحقق هو شيء غير مستحب ولكن الخيار هو بين وجود ٥٠ الف جندي اسرائيلي محتل وبالتالي ضياع الجنوب، وبين وجود ٥٠ مراقبا منهم يعملون مع ٥٠ مراقبا لبنانياً تحت قيادة لبنانية ولمدة سنتين فقط اننا حرصنا على ان تكون مدة لجان التحقق محدودة لان الظهور الاسرائيلي في المنطقة الامنية على رغم انه محصور لا بد ان يكون موضع انتقاد وسببا للمشاكل.

لقد حاولنا تحديد منطقة امنية داخل اسرائيل تحدد فيها القوات العسكرية فرفضت اسرائيل هذه المحاولة بقوة معتبرة انها هي التي رجت الحرب وانها هي التي تضع الشروط وهي المتضررة من العمل العسكري غير النظامي في الجنوب ثم تمكنا بعد مشادة طويلة من وضع بند في الملحق يخول لبنان ارسال لجنة تحقق الى شمال اسرائيل للتأكد من ان ليست هنالك حشود عسكرية او اي عمل من شأنه ان يهدد سلامة الاراضي اللبنانية طالبنا بالحاح بابقاء قوات الطوارئ الدولية في جنوب لبنان الا ان اسرائيل رفضت ذلك لانها تعتبر هذه القوات بمثابة ستار تعمل المنظمات الفدائية من ورائه ولكننا تمكنا من التوصل الى نص يؤمن وجود بعض قوات الطوارئ الدولية في ضواحي صيدا مع حقها بقيام دوريات في ضواحي المخيمات الفلسطينية في صيدا وصور.

وسيتطلب لبنان من مجلس الامن توسيع مهمة قوة الطوارئ حتى يتسنى لنا الافادة منها بشكل لوجستي في بيروت وفي الشمال وفي البقاع اما القوات المتعددة الجنسية فيسعى الى نشرها على الطرق اللبنانية الدولية حتى يتفرغ جيشنا للقيام بالمهام الميدانية الصرفة.

الانسحاب

تتعهد اسرائيل حسب الملحق بالانسحاب كلياً من الاراضي اللبنانية في فترة تتراوح بين ثمانية اسابيع واثني عشر اسبوعاً ولكنها في مذكرة قدمتها الى الولايات المتحدة وضعت شروطاً أخرى لانسحابها من لبنان وهذه الشروط هي الآتية

١ - الانسحاب الكامل للمقاتلين الفلسطينيين الموجودين في لبنان.

٢ - الانسحاب الكامل للجيش السوري من لبنان.

٣ - تسليم الاسرى الاسرائيليين الموجودين في حوزة الفلسطينيين والسوريين.

ولذلك ان هذا الاتفاق لا يعتبر ساري المفعول حتى بعد ابرامه الا عندما تقرر سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية سحب قواتها من لبنان ونحن لا نشك قط بان سوريا والمنظمة ستتعاون مع لبنان من اجل تنفيذ اهداف الاتفاق.

لقد اعلنت سوريا في قمة الرباط في ايلول ٨٢، وفي قمة عدم الانحياز في نيودلهي، عن استعدادها للانسحاب من لبنان وقد اكدت لنا منظمة التحرير ايضاً، في نيودلهي، وفي ما بعد، عن استعدادها هي ايضاً لجلاء قواتها عن لبنان.

وهناك ايضاً قرار مجلس الامن الرقم ٥٢٠، تاريخ ١٧ ايلول ٨٢، الذي يدعم لبنان في موقعه باخراج جميع القوات غير اللبنانية من لبنان وباعطاء الجيش اللبناني وحده حق الاشراف على امن جميع الاراضي اللبنانية ولكننا في علاقاتنا مع سوريا لن نلجأ الى القرارات الدولية بل ستعمل معها وننسق معها مباشرة

حتى تؤكد لها ان الاتفاق بين لبنان واسرائيل لا يمكن ان يؤثر قط على امن سوريا وعلى سلامة الحكم فيها.

ان هدف لبنان هو ان يقيم اطيح واعمق العلاقات مع سوريا ولذلك قرر مجلس الوزراء في جلسته الاخيرة تأليف فريق عمل رفيع المستوى للقيام بمباحثات مكثفة مع سوريا بغية تحقيق اهدافنا الوطنية لبنانياً وسورياً.

ان سوريا تعارض هذا الاتفاق ولكنها تؤيد استقلال لبنان وسيادته على كل ارضه فعلياً ان نبين لسوريا ان الوسيلة الوحيدة التي تعرفها او يعرفها الغير لاستعادة السيادة هي بواسطة المفاوضات التي ادت الى هذا الاتفاق ولكن الاتفاق هذا معقد ويستدعي تنفيذه تجاوز عقبات كثيرة. وقد وضعنا نحن ايضاً شروطاً برسالة موجهة الى الولايات المتحدة بانه اذا لسبب من الاسباب لم تنسحب اسرائيل من لبنان فان لبنان يعتبر هذا الاتفاق معلقاً او ملغى.

لقد قبلنا في هذا الاتفاق شروطاً كنا نفضل الا نقبلها ولكننا اخذنا في المقابل ارض الجنوب وشعب الجنوب وامنا لأول مرة في تاريخ الحروب الاسرائيلية العربية استرجاع الارض من دون اقامة سلم او علاقات طبيعية وكل الشروط هي شروط مؤقتة ومقبولة ومعقولة اما المخاطر التي كانت قائمة والتي كانت ستستمر على رغم ان لبنان في مرحلة المفاوضات هو بلد محتل ومجزأ وضعيف فهو يتحلى في الوقت ذاته بارادة قوية ورؤية واضحة وينعم بقيادة سياسية شابة تجمع عليها ولأول مرة في تاريخ لبنان كل العائلات اللبنانية على رغم ظروف المناطق التي نعيش فيها والاحتلالات التي ترزح تحتها والمآسي اليومية الناجمة عنها.

لاءات

وهذا كل لبنان المفاوض في الوقت الذي يقبل بما يعتبره معقولاً كان يقول.
لا. بكل اباء وعناد لما هو غير مقبول وعلى سبيل المثال لا الحصر قلنا.

- لا لعقد المفاوضات في مدينة القدس تلك المدينة المقدسة التي يعتبرها لبنان ملكاً للاديان الثلاثة والتي كان قد طالب بان تكون تحت اشراف دولي.

- لا لمفاوضات سياسية على مستوى الوزراء.

- لا لاقامة محطات انذار مبكر.

- لا لمحطات مراقبة تؤمن بقاء ما يزيد على الف جندي اسرائيلي في جنوب لبنان.

- لا لتعيين ضباط ارتباط اسرائيليين في كل وحدة من وحدات الجيش اللبناني في المنطقة الامنية، ولما يترتب على ذلك من اشراف عسكري غريب على جيشنا الفتى. ومن انتهاك للكرامة اللبنانية التي رفضت، ولم تزل ترفض على رغم كل العذاب والمآسي ان تمس او ان تنتهك.

- لا لاعطاء اسرائيل حق الموافقة على لضباط اللبنانيين العاملين في اللواء المتواجد جنوب نهر الزهراني.

- لا للاعتراف السياسي المتبادل بين البلدين.

- لا لاعتبار الباروك ضمن المنطقة الامنية على رغم انها تحظى، مثل باقي المناطق اللبنانية، بالأمن اللبناني وحده، وذلك كي لا يقال ان اسرائيل. عبر لجان التحقق تشرف من اعالي جبل الباروك على الاراضي السورية والتركية والعراقية والاردنية والمصرية.

- لا لفرض اسرائيل ضابطاً معيناً يكون مسؤولاً عن اللواء الجنوبي.

- لا لطلب اسرائيل حق المطاردة عبر الاراضي اللبنانية. اي حق مطاردة اية مجموعة تدخل من لبنان الى اسرائيل للقيام باعمال عدائية هناك، والتسلل بعد ذلك الى لبنان لان هذا الشرط يعطي الجيش الاسرائيلي حجة الدخول الى ارضنا ساعة يشاء وبالاعداد التي يرتأىها.

ولم تكن هذه الشروط مجرد افكار عابرة عرضت في المفاوضات، ولكنها كانت شروطاً جدية تباحثنا فيها اشهرًا.

في الوقت الذي توقع هذا الاتفاق يجب ان نتكلم بصراحة مع اخواننا في العالم العربي ونؤكد لهم ان الاتفاق مثل اتفاقية الهدنة لا يؤثر قط على علاقات لبنان العربية وبالاخص علاقاته مع سوريا. اللهم الا ليزيدها متانة وانصهاراً ان دورنا المستقبلي في الجامعة العربية سيكون كبلد مستقل حر اقوى بكثير من دورنا ونحن بلد مشئت محتل ان دورنا كعضو في معاهدة الدفاع المشترك سيكون اقوى بكثير ونحن بلد سيد قوي موحد من دورنا ونحن بلد موزع على الغير مرتين لارادته. اذا كانت مصر التي عقدت السلام مع اسرائيل لم تنسحب من معاهدة الدفاع المشترك فلماذا يخطر على بال احد بان لبنان. وهو بصدد اتفاق يغلب عليه الطابع الامني هو على وشك ان ينسحب من هذه المعاهدة او من غيرها من الالتزامات العربية الكبرى.

ان لبنان مصمم على القيام بكل التزاماته ضمن الجامعة العربية وضمن معاهدة الدفاع المشترك ويلتزم لبنان بالاضافة بكل المواقف الخلقية والوطنية التي هي أهم من النصوص واشمل واثبت لكل الذين ينتظرون دوراً ريادياً من لبنان او دوراً مسانداً في الازمات. او دوراً أخلاقاً في مستقبل المجتمع العربي يقول اليوم اعطوا لبنان فرصة اسمحوا له ان يكون دعوة يتقشع طريقه وتقوا به وبشعبه وبمؤسساته وبقيادته.

لقد كنا خلال هذه المفاوضات نتباحث مع اسرائيل ومع اميركا وعيننا على مصالح سوريا تلك الدولة العربية التي تحملت اكثر من اية دولة اخرى اعباء التعبئة العسكرية دفاعاً عن الحقوق العربية الوطنية الكبرى، ويمكننا القول اننا باجلاء اسرائيل عن لبنان نحقق لسوريا الامن الحقيقي ونجعل ارض لبنان حراماً كمنهج لهدوم اسرائيلي على سوريا نخفف الكثير من المخاطر التي قد تواجهها سوريا في معادلتها العسكرية مع اسرائيل.

البدائل

لقد استمعنا منذ بدء المفاوضات الى بدائل تجنبنا عقد اتفاق جديد مع اسرائيل الا انه من واجبنا ان نصارحكم من موقع المسؤولية باننا درسنا جميع البدائل وقررنا متابعة المفاوضات بواسطة اللجنة الثلاثية على اعتبار انها الوسيلة الافضل واليكم على سبيل المثال من اعتبره البعض بدائل.

اقترح البعض ان يعلن الحكم المقاومة الشعبية المسلحة في الجنوب ان هذا البديل يفترض مسبقاً تهيئة سياسية وعسكرية تخلق وحدة فعالة تتجاوز بها ما خلقته ثماني سنوات من الحرب ولا شك عندنا بانه اذا قرر الحكم المقاومة المسلحة ضد اسرائيل فان هذا القرار يكون بمثابة حجة تتذرع بها اسرائيل بألتها الحرية المتفوقة للسيطرة على ما تبقى من الاراضي اللبنانية وبتهديد للوجود السياسي اللبناني الموحد.

واقترح البعض الآخر اللجوء الى مجلس الامن والواضح لدى الجميع ان مجلس الامن لا يمكن ان يكون فعالاً إلا إذا كان هنالك توافق تام بين اميركا والاتحاد السوفياتي وكلكم يعلم ان مثل هذا التوافق هو شبه مستحيل وكفانا في لبنان ما تعلمناه من امثلة الاخرين ولا نريد ان نزيد عليها امثلة اخرى

فنخسر وطناً ونربح قضية او ان تكون في حوزتنا عشرات القرارات الصادرة عن مجلس الامن وعلى الجمعية العمومية تؤيد حقنا ونحن بالمقابل بلا وطن ولا ارض ولا مأوى نحن عمليون ونعرف كيف نعالج كل معضلة بالدواء المناسب لها ومعروف ان المؤتمر الاقوى على اسرائيل هو الولايات المتحدة الاميركية ومعروف كذلك ان حروب العرب واسرائيل لم تؤدِ الا الى احتلال المزيد من الاراضي العربية ونحن اليوم في لبنان بأشد الحاجة الى تضميد الجروح والملمة النتف الى الاستقرار والسلام حتى نستعيد الوطن ونبدأ من جديد مسيرتنا الفاعلة في التاريخ.

واقترح علينا البعض ان نحيل القضية اللبنانية الى الجامعة العربية او الى قمة عربية مستعجلة لايجاد الحل المناسب لقد حاولت القمم العربية السابقة معالجة القضية اللبنانية وفشلت فشلاً دريماً كما اصارحكم بأنني استشرت كل وزير خارجية عربي لقيته منذ تسلمي مسؤولياتي وبحثت معه في امكانية اللجوء الى قمة عربية فكان جواب كل واحد منهم سلبياً ولبنان يأسف ان تكون الجامعة العربية التي كانت تعقد عليها الآمال الكبار قد تناسته لا بل عاملته في كثير من الاحيان. وكأنه عضو غريب فيها ولكن لبنان يبقى على رغم هذا التجاهل وهذا الصمت العربي الرهيب مؤمناً بالافكار الاساسية التي تجسدها الجامعة ويتطلع الى وقت قريب يمكنه فيه ان يلعب الدور الملائم الذي من شأنه ان يقوى الجامعة ويعزز دوره فيها.

واقترح علينا آخرون استعمال الورقة الاوروبية لان لاوروبا بنظرهم علائق طيبة مع اسرائيل تمكنها من التأثير الفعال عليها ولما ذهبنا الى الدول الاوروبية وتباحثنا معها في هذا الامر قالت لنا هي نفسها ان اميركا هي الدولة الوحيدة التي يمكنها ان تؤثر في النهاية على اسرائيل.

واقترح البعض ان نعمل مع الاتحاد السوفياتي لاجراج اسرائيل من لبنان على اساس انها هي الدولة الكبرى التي تدعم النضال العربي ضد اسرائيل وقد يذكر بعضكم ان الحكومة اللبنانية طلبت عند بدء الاجتياح الاسرائيلي للبنان من الاتحاد السوفياتي التدخل السريع لوقف العدوان وكان رد السوفيات انهم ليسوا قادرين ان يؤثروا على اسرائيل.

وقيل لنا انه لا يمكن لاسرائيل ان تنسحب من لبنان لان اسرائيل معسكر متحرك يهدث الى ضم جميع الدول العربية المتاخمة اليه. وان المشكلة القائمة هي مشكلة تاريخية خطيرة، ولا بأس حسب هذا الزعم من ان نضطر في هذه المرحلة الى ان نخسر مناطق وأوطاناً ولوقت طويل، ولكن المهم الا نخسر الكرامة ولا الارادة ولا التصميم على استعادة الحق الذي هو بجانبنا والمؤسف المؤلم في هذا القول ان التاريخ ليس مبنياً على الحق. بل على القوة وليس مرتكزاً على العدالة بل على مهارة الشعوب في تحين الفرص وانتزاع الممكن من عوالم المطلق ونحن في لبنان لسنا مستعدين ان نضحى بالجنوب لعشرين سنة او خمسين سنة. على امل ان نستعيده في المستقبل البعيد الى وطن لا يعلم عندها الا الله ما هو اسمه وما هي حدوده. ما هي معالنه وما هي مقوماته اذ ماذا يفيدنا ان نربح كرامة فارغة ونخسر الجنوب ماذا يفيدنا ان نضحى بالجنوب ونخسر معه البقية الباقية من لبنان ماذا يفيدنا ان نعرض الجنوب الى السيطرة الاسرائيلية فنعرض بالتالي المجتمع اللبناني كله الى الاحتلال والاقتيال والزوال.

وقيل لنا ان اسرائيل لن تنسحب من الجنوب لانها بالاساس دولة توسعية فاذا كان الموقف كذلك فماذا ينتظر منا هؤلاء البعض ان نفعل ان نبقي مكتوفي الايدي وتقول اسرائيل لن تنسحب لانها توسعية او ان نتقبل هذا الواقع وننتظر التطورات السياسية الكبرى ان في آخر هذا القرن أو في القرن المقبل على أمل ان يحتل ميزان القوى العالمي فتزول دول وتقع دول اخرى وتتغير

المقاييس على امل ان نكون نحن او ما تبقى منا من الراجين نحن لا يمكن من موقع المسؤولية ان تقبل الحتمية السياسية بل كبلد عاقل ومتحضر سنلجأ دائماً الى العقل الى السياسة الى الدبلوماسية الى الاقتناع الى تعبئة مصادر القوة عندنا وعند اصدقائنا لاستعادة الحق ولتأمين وحدة لبنان واستقلال لبنان وسيادة لبنان فنحن لم نفاوض من اجل استرجاع منطقة من لبنان وحسب بل لاسترجاع كل لبنان فلذلك عندما يكون الكل هو الهدف لا يجوز لنا ان نؤخر او نأطل او نعامر.

المخاطر على الجنوب

لقد دخلنا هذه المفاوضات واماننا خبرة ستين سنة بين الحركة الصهيونية وبين الفلسطينيين وبين اسرائيل وبين الدول العربية المجاورة لها فاصبحنا نعرف الكثير عما يحدث لارض تحتلها اسرائيل واصبحنا نعرف الكثير عن الشهية الاسرائيلية بعد الاحتلال كما حدث في الضفة والقطاع والجولان ولذلك. وامام مسؤوليتنا التاريخية تجاه الاجيال اللبنانية الطالعة. لا يحق لنا ان نضيع الجنوب كما ضاعت مناطق عربية اخرى ارضاء لشعارات فارغة وكلمات جوفاء ومواقف عنجهية نحن نخشى على الجنوب ان يصبح كالضفة ليس قياساً لما جرى في الماضي بل لما يجري الآن وما يقال وما يفعل وما يخطط له.

لقد بدأنا نسمع منذ بضعة اسابيع تصريحات من قبل بعض الاسرائيليين تقول ان الجنوب قسم من ارض اسرائيل وبدأنا نسمع شعارات خطيرة عن الجنوب ولا حاجة لبحثها الآن لأننا لا نريد اليوم ان نفتح جروحاً نفضل كلنا ان نضمدها ولا ان نكشف اوراقاً تأمل جميعاً ان نطويها الى الابد لقد شاهدنا بأعيننا المطارات والمرافئ تنشأ في الجنوب والثكنات العسكرية تعزز ولكنها

تقام بشكل دائم وقرأنا عن الحرس الوطني وعن القواعد اللوجستية بدأنا نقرأ بدأنا نفكر بدأنا نرى بدأنا نضطرب.

ان الاحتلال الاسرائيلي للجنوب ليس كما يظن البعض عملية عض اصابع بالنسبة لها لان اسرائيل تجني من الاحتلال ارباحاً اقتصادية هائلة واذا تمكنت من السيطرة على الجنوب كما سيطرت في الماضي على سيناء وكما تسيطر اليوم على الضفة، فان الارباح التي تجنيها دولار في السنة ولا يغفل على بال احد ان اسرائيل تحتاج الى الليطاني الذي يمكن ان يؤمن لها ٥٠ بالمائة من المياه التي تحتاجها في المستقبل القريب.

ان اسرائيل تمشي مع ايديولوجيتها السياسية تتوق الى الارض والى الزراعة والى المياه والجنوب اللبناني وهو اخصب ارض لبنان يمكن اذا لم تستعمل الحكمة والجرأة في الوقت المناسب ان ينزلق ويصبح بين ليلة وضحاها قسماً من اسرائيل.

لقد اصبحت الضفة الغربية ملقطة لتصدير العمال الى اسرائيل ويمكن ان يصبح الجنوب كذلك واصبحت الضفة متكلة كلياً على صادرات اسرائيل ويمكن للجنوب ان يصبح كذلك ان المخططات والدراسات بتحويل مياه الليطاني بواسطة اقنية وانفاق تمر بالقرب من مرجعيون ومنها الى قرية بيت نتوق، في شمال اسرائيل حيث تتصل بجهاز الري الاسرائيلي القائم مكتملة ولا ينقصها الا الامر بالتنفيذ ولا يمكن لاسرائيل ان تستفيد كلياً من مياه الليطاني الا اذا حافظت على المنطقة التي تحتلها الآن وذلك للدفاع عن مجرى هذا النهر والحصول على المياه من المنطقة الاقرب الى البحر لانه تستحيل الاستفادة بشكل فعال من الليطاني من المنطقة التي يمر فيها على مقربة كليومترين من الحدود الاسرائيلية، وقد راجت شائعات في سباق الاحتلال الاسرائيلي عن قيام دويلات طائفية على اشلاء العائلة اللبنانية الواحدة واخذنا نقرأ في الصحف

ونطالع في المذكرات عن فوائد توزيع الوطن اللبناني على اوطان منها الوطن الدرزي ومنها الوطن الشيعي ومنها الوطن المسيحي كما تخطت هذه الشائعات لبنان، وتكلمت عن قيام الوطن العلوي.

وقد يأخذ الغير هذه الشائعات بروح لا مبالية ولا يكثر لها اما نحن الذين شهدنا مآسي التجزئة وما يمكن للغير ان يفعله في اعضاء العائلة اللبنانية فلا يجوز لنا الا نأبه لهذه الشائعات فلقد لمسنا شيئاً من حقيقتها واكتوينا بشيء من نارها. واريده الآن ان اصارحكم برأي قد لا يعجب بعض الذين لهم مواقف مطلقة من اسرائيل انا لا اؤمن بمحتمية ضم الجنوب الى اسرائيل صحيح ان الحركة الصهيونية قدمت في مؤتمر السلام في باريس خرائط عدة لاسرائيل المستقبل توصل حدود اسرائيل الشمالية الى نهر الليطاني الى نهر الاولي.

ويذكر بعضكم المراسلات بين كبار سياسي اسرائيل والمشاحنات في الكنيسة التي كانت تدور من وقت الى آخر حول لبنان ولكن اسرائيل لم تحاول سنة ١٩٦١ احتلال الجنوب وكان بإمكانها ان تجد الحجج الملائمة لذلك. ولم تحاول ان تحتل الجنوب سنة ١٩٧٣. وكان بإمكانها ان تجد الحجج الاستراتيجية لذلك ولكنها اجتاحت الجنوب سنة ١٩٧٨ واحتلته في حزيران ١٩٨٢ لان الوضع في جنوب لبنان تدهور بشكل سهل معه لاسرائيل ان تصوره خطراً على امنها واذا لم تستعمل الحكمة اليوم وتوقع هذا الاتفاق قبل ان تغير اسرائيل رأيها وتخرج الجيش الاسرائيلي من لبنان ستجد اسرائيل وجودها في لبنان مريحاً وستجد في التعنت اللبناني حجة لبقائها الدائم فيه.

المفاوضات

لقد كانت مسيرة المفاوضات في السنة أشهر الماضية صعبة للغاية حيث كانت اسرائيل تعرض علينا شروط الغالب على المغلوب وكان المفاوض الاميركي يحاول تقريب وجهات النظر واقناع الطرفين بتقديم التنازلات لولا التدخل الاميركي لما تمكنا من التوصل الى اتفاق يؤدي الى الجلاء الاسرائيلي الكامل من دون عقد معاهدة صلح ومن دون اقامة علاقات اقتصادية طبيعية ومن دون بقاء اسرائيل عسكري مكثف في الجنوب فكثيراً ما كنا نجد أنفسنا بين مطرقتين ولكننا صمدنا وحافظنا على خطوط وطننا الحمر على رغم اننا لا نملك من القوة سوى قوة الحق وقوة الموقف وقوة الرفض.

ولا يمكننا ان ننسى ان المفاوضات كانت تجري في ظل الاحتلال وتجري معها احداث على الارض واقتتال ومذابح فكان المفاوض اللبناني عينه على الموقف وعينه على شعب يقتل وبلد يتفكك ووطن على شفير الهاوية.

لقد حرصنا منذ بداية المفاوضات ان نضعكم ونضع الدول العربية المعنية وجميع الدول الصديقة بجو تطور هذه المفاوضات وقد عقدنا كما تعلمون اجتماعات دورية مع السفراء العرب واطلعناهم على كل ما نفعل وتباحثنا معهم في البدائل ويجب ان نقول امام اللبنانيين وامام جميع الشعوب العربية، اننا ما كنا نسمع بعد عرض مسهب وبعد تدارس البدائل الا التأكيد الكامل للموقف اللبناني المفاوض كما يجب ان نذكر العالم العربي اليوم بان الوفود البرلمانية التي زارت الملوك والرؤساء العرب شارحة موقفنا عادت كلها بالتأكيد الكامل وغير المشروط للمنهجية التي يتبعها لبنان من اجل جلاء الجيش الاسرائيلي عن اراضيه خاصة واننا احترمنا المبادئ الاساسية التي انطلقنا منها في مفاوضاتنا مع اسرائيل، وهي الاجماع الوطني، الانسحاب الكامل، السيادة اللبنانية، وعلاقات

لبنان العربية والآن وقد قطفنا ثمار هذه الجهود المكثفة وحصلنا على افضل ما يمكننا الحصول عليه فاننا ننتظر اجماعاً عربياً داعماً لاننا في صدد تحرير ارضنا من الاحتلال وفي صدد ابعاد وطننا عن مخاطر الضم والشرذمة وفي صدد انقاذ شعبنا من الغربة والتهجير ومن الدماء والدموع والمآسي.

فاذا كان للبنان العضو المؤسس في جامعة الدول العربية حق مثل باقي الدول الاعضاء في هذه الجامعة فهو حق تأييده في وقفته المصرية وهو ينتشل نفسه بنفسه من مخالب الموت والهلاك.

نحن لسنا اول دولة في العالم العربي تستعين بالولايات المتحدة لاجلاء القوات الاسرائيلية عن ارضها ان كل دولة عربية حاربت اسرائيل اضطرت منذ اوائل السبعينات للتعاون مع الاميركيين من اجل فك ارتباط بين الجيوش ومن اجل تأمين انسحابات معينة ومن اجل تأمين انسحاب كلي ونحن لسنا أول من يطلب من اميركا وجوداً معيناً على اراضيها بواسطة لجنة ترتيبات امنية من اجل تأمين التنفيذ الكامل للترتيبات الامنية المعقودة بين اسرائيل وبيننا.

ان كل الدول العربية التي تحاربت مع اسرائيل قبلت بقيام ترتيبات امنية على ارضها ذات الخصائص الآتية:

- ١ - مناطق محدودة السلاح
- ٢ - مناطق عازلة.
- ٣ - مراقبين دوليين او اميركيين.
- ٤ - اتفاقات امنية ثنائية.
- ٥ - تبادل رسائل مع الاميركيين بالنسبة لبعض التفاصيل العائدة للترتيبات الامنية.
- ٦ - تعهد علني وضمني بابعاد المنظمات العسكرية الفلسطينية مسافات

معينة عن الحدود الاسرائيلية.

اننا ندرك ان هذا الاتفاق ليس نهاية مآسي لبنان ولكنه، ومن دون شك بداية استعادة لبنان لسيادته ولوحدته وعندما يتحرر لبنان كلياً من جميع الجيوش والقوات غير اللبنانية المتواجدة على ارضه. تبدأ عندئذ المسيرة لتحرير المواطن اللبناني من رواسب الحرب ولاعادة بناء الوطن اللبناني الواحد الموحد غير القابل للانتكاسات الجديدة على رغم العواصف السياسية التي تهب به من هنا وهناك.

ولا يلوم من احد لبنان اذا انكفا على ذاته في السنوات المقبلة حتى يرض صفوفه الداخلية ويتعرف على نفسه من جديد بعد طول غربة ويصهر مقوماته السياسية الوطنية.

اننا نتطلع الى يوم قريب يتعرف على حدودنا وعلى قرانا المنتشرة على هذه الحدود من الناقورة الى يارون عيترونا، دير مباس، شبعاء، دير العشائر، عنجر، بريثال، نخلة القاع، وادي خالد والعريضة ومنها الى المدن الساحلية المثقلة بالتاريخ والحضارة.

نحيء الى مجلسكم مرفوعي الرأس لان ايماننا قوي وقناعتنا صلبة باننا في هذا الاتفاق نضع لبنان على الطريق الصحيح من اجل تحرير كل اراضيه.

وكلنا ثقة بانكم ستباركون خطواتنا وتؤيدون انجازاتنا وتشدون عزائمنا للمضي في العمل لما فيه نصرة لبنان وعزة لبنان وكرامة لبنان.

بعد ذلك ألقى الرئيس سلام كلمة جاء فيها نحن اليوم نجابه مخاطر جسيمة على كل الصعيد من احتلال من وجود مسلحين على ارض لبنان من تمزق داخلي. من تزمير معيشي من شكاوى ضد الحكم كان هذا يتراكم فيجعل من نفسية المواطن اللبناني نفسية تقرب الى الرفض من الظهور. ولاكن صريحاً في هذا اننا تجاه الوضع التاريخي الذي نمر فيه تعود هذا المجلس الكريم ان تكون له

وقفات تاريخية واول بادرة لوقفاته التاريخية اليوم هذا الاكتظاظ من الحضور من النواب الكرام.

لا يمكننا الا ان نقدر للحكم وللحكومة ما قاموا به من عناء في هذه الاشهر الطوال ولا يمكننا ألا أن ننظر في ضوء ذلك ان ما مقبلون عليه في الاشهر المقبلة يركز على الماضي الذي هو متعلق بالمستقبل والذي يعلق عليه ما وصلنا اليه في هذا الماضي على امرين لا ثالث لهما.

الامر الاول: جبهتنا المتراصة التي عبر عنها هذا المجلس في جلسته اليوم وامس.

الامر الثاني: هو ما وضعناه من اول الطريق من حدود لا نسمح لانفسنا ان نتجاوزها؛ حدود داخلية لا مجال للمفاوضة بها محافظة على الكرامة محافظة على السيادة محافظة على الارض، وحدود خارجية تتعلق وترتبط باشقائنا واخواننا العرب من حولنا وبصورة خاصة مع الشقيقة الاقرب والملاصقة سوريا والدليل ان البند الخاص الذي ورد في هذا البيان ينص على ان الفريقين لا يتقيدان بهذا المشروع الا اذا وافقت سوريا على سحب جيشها من لبنان.

اذن فالعامل الاول يجب ان نحصر عليه نحن ومن خلال هذا المجلس الكريم بتكرار الاجماع اللبناني الصامت وراء الحكم والحكومة اليوم على رغم ما لكم او لبعضكم ولي شخصياً اكثر من اي واحد منكم من مأخذ على تصرفات وما وراء الحكم ومن مع الحكم انما هذا ليس وقتاً للحساب في هذا المجلس ويجب ان نكون متضامنين موحدين لبنانيين بكل ما يعترينا من مصاعب امامنا.

نأتي الى اخواننا العرب ولا اعتقد بان الحكومة قد قصرت بل هي سعت سعياً حثيثاً وباستمرار للاتصال بكل اخ عربي بعيد او قريب شارحة موقف

لبنان ووضع لبنان. بما فصله الآن وزير الخارجية بدقة وعناية وسعي لتأييد موقف لبنان في هذا الظرف التاريخي هنالك الشقيقة سوريا التي كان لها موقف كما سمعتم وكما نشر واذيع ولكن لي من معلومات ما يؤكد لي ان الباب مفتوح للتفاوض اذن علينا ان نسير بطريق التفاوض اذن علينا ان نسير بطريق التفاوض كما قلت تجاه العدو لم يكن لنا سلاح غير تضامننا والاسلوب الدبلوماسي المقنع وتجاه اخواننا في سوريا يجب ان يكون ذلك اقوى مما كان مع العدو مضافاً اليه عنصر المحبة التي يجب ان نفاوض بها سوريا.

لا يمكننا ان ننام على عداا او حقد ونقول اننا يمكن ان تثمر مفاوضات مع الشقيقة سوريا ارجو ان يكون هذا واضحاً. اننا ندعو الى ان يكون موقفنا صامداً وراء الحكم جامعاً مانعاً ممثلاً للرأي العام اللبناني وان يكون مضافاً لي ذلك بتوصية خاصة وليس الضروري ان تعلن بان تكون المفاوضات مع سوريا بمحبة الاخوة مهما قولنا به من رفض او تشبث بالاساليب السلبية.

لبنان قام في نظري على مرتكز المحبة ولولا المحبة التي تغطي بعض المساوىء على ما يصدر من هذا الفريق وذاك لكنا في شر وضعنا لبنانياً وبصورة خاصة اليوم ولاكن صريحاً اقول ان المسلمين اليوم يتحملون ما لا طاقة للجبال ان تتحملة مقابل ان ينقذوا بلدهم.

ليسمعي اخواننا بمحبة ووضوح وليدركوا هذا نحن لا نقول هذا واجبنا هذا وطننا هذا ما يدفعنا الواجب ان الحرص عليه ولكن الفت النظر الى هذا. لأنه من الاولويات التي تعرض الجبهة الداخلية الى التفكك لا سمح الله ويجب ان يكون هذا الحرص من الجميع. المسلمون كانوا من صناع هذا البلد ليس علي ان افيض واتعرض الى من يذكر كانوا في لبنان منذ ٦ آلاف و ٧ آلاف سنة ان اخواننا الموارنة لم يكونوا هنا مما يزيد عن الف سنة لبنان هذه الاشجار

والاطياب والانهار والاثمار هذا نعمة من ربنا هو اعطانا اياه إنما لبنان هذا ولبنان البلد الدولة المستقلة الحرة هو لبناننا جميعاً لبناننا نحن ويجب أن نقول ان للمسلمين عنصراً تأسيسياً هكذا كان سنة ١٩٤٣ وهكذا يجب ان يكون اليوم.

مذكرة لقاء زغرتا: الاتفاق معاهدة صلح واللبنانيون مدعوون الى الوقوف بثبات ضده

« المسؤولية المصيرية يتحملها الرئيس والمجلس والحكومة »

أعلن الرئيس سليمان فرنجية عن رفضه للاتفاقية التي تم توقيعها أمس بين لبنان واسرائيل وعدم التزامه بها وقال: ما عجزت عنه خطة «السيء» الذكر كيسنجر لترحيل المواطن اللبناني لكي يحل محله الفلسطيني تقدم اليوم وعلى صينية من ذهب الى صديق عدونا اميركا.

كما أذاع نص المذكرة التي جرى وضعها خلال لقاء زغرتا يوم السبت الماضي بحضوره والرئيس رشيد كرامي وقادة الاحزاب الوطنية، والتي تم تسليمها الى رئيس الجمهورية أمس الاول. والتي توجهت الى الحكم لكي يتبين المخاطر التي تترتب عن توقيع هذا الاتفاق وتصديقه.

وقال الرئيس فرنجية انه لا يجب لغة الانقسام ولا عبارة الجبهة العريضة.

كما طالب الحكومة بالغاء توقيعها على الاتفاقية مفترضاً اجراء حوار لبناني - سوري على مستوى القمة.

جاء هنا خلال الندوة الصحافية الاسبوعية للرئيس فرنجية والتي عقدها في قصره بزغرتا بحضور حشد من الصحفيين والمراسلين.

استهل الرئيس فرنجية ندوته باذاعة نص المذكرة وهي الآتية:

نص المذكرة

بوعي من التطورات الخطيرة والمتسارعة ونتائجها وابعادها وتفاعلاتها على كل صعيد من حياتنا الوطنية سياسياً وأهلياً واقتصادياً وحضارياً والتي يجسدها مشروع الاتفاق مع العدو الاسرائيلي.

وازاء كل هذه المخاطر نرى بأن المسؤولية التاريخية تحتم علينا ان نبين موقفنا منذ اليوم في ضوء ما نراه من مضاعفات تحتم لفت النظر اليها للمسؤولين وللرأي العام اللبناني والعربي والدولي، آمليين الوصول الى موقف يحفظ سيادة لبنان ووحدته ابناؤه ودوره وعلاقاته مع محيطه العربي.

ان هذه المبادئ التي نتمسك بها هي التي وردت في اكثر من خطاب لفخامة الرئيس امين الجميل نذكر منها خطاب القسم في ٢٣ ايلول ١٩٨٣، وخطاب الاستقلال في ٢٢ - ١١ - ١٩٨٢ والرسالة الى اللبنانيين في بداية العام ١٩٨٣، والحديث الى نقابة الصحافة في ٢٣ - ٤ - ١٩٨٣، والخطاب في حفل تخريج الضباط الجدد في ٦ - ٥ - ١٩٨٣.

وكان اكثر هذه الاقوال تحديداً تلك التي وردت في خطاب نيودلهي في ١٠ - ٣ - ١٩٨٣ اذ ورد فيها كمبادئ مسلمت للمفاوضات ما وصف ايضاً في حينه بالخطوط الحمر وهي التالية:

أولاً: المحافظة على التوافق الوطني والتزام المواقف النابعة من ارادة الشعب اللبناني.

ثانياً: عدم التفريط بالسيادة اللبنانية فلا يمنح احداً امتيازاً ولا يكون على الارض اللبنانية اي وجود عسكري غريب.

ثالثاً: عدم التفريط بمصداقية لبنان العربية وبانتمائه الى اسرته حتى يستمر على القيام بدوره الخلاق.

فبالنسبة للمبدأ الاول نسأل هل ان لقاء زغرنا بمن تسنى له الحضور لا يعبر عن حقيقة، وهي ان اللبنانيين منقسمون حول مشروع الاتفاق وان اكثريتهم تعارضه، من هنا نأمل من الحكم الانسجام مع المبدأ الاول، وذلك بعدم الاقدام على ما يناقض هذا المبدأ ويضرب التوافق الوطني.

اما بالنسبة لعدم التفريط بالسيادة اللبنانية، فهل ان الاتفاق وما ورد فيه من بنود تتضمن اجراءات وترتيبات تعطي العدو امتيازات في البر والبحر والجو، وتبقي على ارض لبنان وجوداً عسكرياً غريباً يتغذى بنص شرعي، هل كل ذلك لا ينقض ما ورد في المبدأ الثاني؟

وفي موضوع « التفريط بمصداقية لبنان العربية وبانتمائه الى اسرته » يكفي ان نسجل مواقف الدول العربية الشقيقة التي رفضت لغاية اليوم مشروع الاتفاق لتبين المخاطر على علاقات لبنان العربية، وعلى انتائه ومصالحه الاساسية ومصيره. ويكفي ايضاً ان نتساءل عن البند التاسع في المشروع الذي يعطي هذا الاتفاق المشؤوم مع العدو والافضلية على اي معاهدات واتفاقات وقوانين وأنظمة اخرى عقدها لبنان في السابق. فمن هنا يمكن تصور مدى الخطورة المترتبة على ذلك بانسلاخ لبنان نهائياً عن محيطه وقومه واسرته.

أما الدور الخلاق الذي تحدثت عنه المبادئ - المسلمات الرئاسية فهاذا يبقى منه عندما ينسلخ لبنان عن محيطه وينغلق داخل دائرة الهيمنة الاسرائيلية بما عبر عنه وزير خارجيتنا خير تعبير عندما قال: « ما فائدة لبنان ان يفتح باباً على اسرائيل ويغلق ٢٢ باباً »؟

ان ذلك كله يحملنا على العودة الى ماهية المشروع الذي يتبين انه في الواقع معاهدة صلح منفردة في لباس آخر. ونريد ان نؤكد هنا على الاضرار التي لحقت بلبنان وخصوصاً على الصعيد الاقتصادي والمالي مما أخذ يشعر بوطأته

وبنتائج الجميع وباتت تهدد سلامة اوضاعنا ومجتمعنا. والخطر ما ورد من نص يعطي اسرائيل المجال بعد ستة اشهر لفرض المزيد من المكاسب الطبيعية والاقتصادية.

كذلك نرى بأنه نتيجة مثل هذا الاتفاق الذي تم التفاوض عليه تحت وطأة الاحتلال، سيسقط لبنان حتماً في دائرة الاطماع الاسرائيلية ونفوذها سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً وحضارياً مما يقضي على دوره ورسالته في محيطه وفي العالم. ويدخل المشروع، في نظرنا، ضمن المؤامرة المستمرة والمهادفة الى التقسيم والتوطين وهذا اكثر ما يقلقنا لانه قضاء نهائي على الكيان والوطن.

ومن هنا تفسيرنا لما يجري من قتال واستفزازات في الجبل والجنوب والبقاع والشمال وغير منطقة من لبنان في سياق محاولات فرض سلطة الحزب الواحد، وكذلك التدابير المهادفة الى السيطرة الحزبية الفتوية على مؤسسات الدولة مما يتنافى مع العهد المقطوع في خطاب القسم، بأن يبقى الحكم « فوق صراعات الاحزاب والطوائف ».

وكل ذلك يصب في النهاية في مخطط اسرائيل ويخدم غاياتها.

ويخطيء من يظن ان ذلك سيحقق لمن يريدون اخضاع لبنان وحكمه الى مشروع الهيمنة الفتوية الطائفية لان تقدم لبنان وسر تطوره يكمن في الحفاظ على الديمقراطية والحريات وعلى صيغة العيش المشترك بين مختلف فئاته وطوائفه.

وبعد ذلك نجد في القرارين ٥٠٨ و ٥٠٩ الصادرين عن مجلس الامن المنطلق الصحيح عن مجلس الامن المنطلق الصحيح لتحرير لبنان دون قيد او شرط اضافة الى ان قوة لبنان الاساسية في وحدة ابنائه هذه الوحدة التي طالما نادينا بها كسبيل لانقاذ الوطن من المؤامرة المحاكاة هذه.

وحسبنا ان نذكر بقول الرئيس: « نحن نفضل الا نوقع او الا نصل الى اي

اتفاق وان يظل الوضع كما هو على ان نسجل على انفسنا اننا سلمنا بحقوق لاية قوات غير لبنانية على ارضنا ».

ففي ضوء كل هذه الاعتبارات نتوجه الى اللبنانيين بمختلف قواهم ومؤسساتهم الخاصة والرسمية داعين الى الوقوف بحزم وثبات ضد مشروع الاتفاق فخص بهذا التوجه فخامة الرئيس والحكومة والمجلس النيابي كي يتبينوا المخاطر التي تترتب على توقيع هذا الاتفاق وتصديقه محملينهم المسؤولية المصيرية امام الله والشعب والتاريخ.

وان هذا هو الموقف الوطني المعبر عن ارادة الشعب اللبناني الذي نطلب على اساسه من الدول العربية والدول الصديقة والمحافل الدولية الوقوف الى جانبنا فيه.

اهم المؤشرات الاقتصادية الاسرائيلية، ١٩٦٦ - ١٩٦٩

في جداول بيانية
(النسب المئوية)
جدول رقم ١

الزيادة أو النقصان (-) بالنسبة الى السنة السابقة

١٩٦٦ ١٩٦٧ ١٩٦٨ ١٩٦٩

الموارد واستعمالاتها
(بالاسعار الثابتة)

١٢,٢	١٧,٨	٣,٧	٠,٨ -	اجمالي الاستعمالات المحلية
١٠,٩	١٥,٤	٢,٠	١,١	المنتوج القومي القائم
٨,٢	١١,٦	١,٢ -	١,٥ -	المنتوج القومي القائم الفردي
١١,٧	١٢,٠	١,٤	٣,١	الاستهلاك الخاص
٩,٠	٨,٣	١,٧	٠,٥	الاستهلاك الخاص الفردي
١١,٣	١٤,٩	٣٦,١	٨,٣	الاستهلاك العام
١٥,١	٤٥,٩	٢٢,٠ -	١٦,١ -	الاستثمار القائم
ميزان المدفوعات				
١٥,٣	٢٩,٥	١٢,٤	٣,٨	الواردات (٢)
٩,٩	٢٦,٣	٨,٩	١٦,٥	الصادرات (٢)
٢٤,٤	٣٥,٣	١٩,٣	١٤,٥ -	الرصيد الاستيرادي (٢)
واردات رؤوس الاموال				
٠,٠	١٥,٧ -	٧٣,٥	١٤,٧ -	المتوسطة والطويلة الاجل
٣٧,٩ -	٧,٣ -	١٥,١	٣,٤ -	احتياطي النقد الاجني (٢٢)

٢٣٤

السكان والعمالة

٢,٥	٣,٤	٣,٢	٢,٦	معدل عدد السكان
٣,٨	٩,٠	٤,٣ -	٠,٦ -	عدد العاملين
عدد العاطلين عن العمل				
٥٤,٥ -	٥٦,٣ -	٥٨,٠	١٢٦,٨	(المعدل اليومي)
الاسعار والدخل القومي				
المعدل الشهري للاجور				
٤,٦	٣,٢	٠,٤	١٩,١	للعامل الواحد
الاجور مقابل ساعة واحدة				
٣,٢	٠,٣ -	٣,٣	١٩,٨	من العمل
٣,٥	٢,٢	٠,٧	٨,٠	أسعار المنتوج القومي القائم
المعدل السنوي للرقم القياسي				
٢,٥	٢,١	١,٦	٨,٠	لأسعار السلع الاستهلاكية
١٢,٨	١٨,٣	٤,١	٩,٠	الدخل القومي
١٠,٠	١٤,٤	٠,٩	٦,٢	الدخل القومي الفردي
المال				
٧,١	١٩,٠	٢٠,٣	٧,٣	المعدل السنوي لعرض النقد

٢٣٥

جدول رقم (٢)

(بالآلاف)

١٩٦٧ (هـ)	١٩٦٨ (هـ)	١٩٦٩ (هـ)
٢٧١٥,٣	٢٨٠٦,٤	٢٨٧٧,٧
١٨٥٥,٩	١٩٢٩,١	١٩٧٧,٦
٩٣٢,٨	٩٦٩,٩	٩٩٠,١
٣٤,٤	٣٤,٦	٣٤,٤
٥٠,٣	٥٠,٣	٥٠,١
٨٣٦,٠	٩١٠,٠	٩٤٥,٨
٩٦,٨	٥٩,٠	٤٤,٣
١٠,٤	٦,١	٤,٥

وتبين الأرقام الرسمية الصادرة عن مكاتب العمل الإسرائيلي أن عدد العمال العرب من الأراضي المحتلة الذين يعملون في إسرائيل ارتفع بصورة ملحوظة خلال سنة ١٩٦٩، بالمقابلة بالسنة السابقة. إذ ارتفع معدله السنوي إلى ٨ آلاف عامل،

(٢) المعدلات السنوية.

(٢٢) راجع تعريف « القوة العاملة » في « الكتاب السنوي - ١٩٦٨ » ص ١٠١٣.

المصدر: « التقرير السنوي لبنك إسرائيل لعام ١٩٦٩ » ص ١٥٢.

(٢) يذكر بالمناسبة أن رئيس الوكالة اليهودية، لويس آرييه بينكوس، أعلن في ٢٨ تموز (يوليو) ١٩٦٩، أن مجموع اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل منذ قيامها في ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨ =

جدول رقم (٣)

توزيع المنتج القومي القائم بحسب القطاعات الاقتصادية
بسرر الكلفة، ١٩٦٦ - ١٩٦٩
(النسب المئوية بالأسعار الثابتة)

١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
٧,٧	٨,٤	٧,٨	٧,٣
٢١,٨	٢٢,٥	٢٤,٣	٢٥,٣
٧,٤	٥,٨	٦,٧	٨,١
٢,٢	٢,٢	٢,٠	١,٩
٩,٠	٨,٩	٩,١	٨,٧
٥,٥	٥,٦	٦,٠	٥,٩
٦,٩	٦,٨	٦,٤	٦,٣
٢١,٢	٢٢,٠	٢٠,٣	١٩,٢
٩,٨	٩,٦	٩,٣	٩,٥
٨,٥	٨,٢	٨,١	٧,٨
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: « التقرير السنوي لبنك إسرائيل لعام ١٩٦٩ » ص ١٥.

= بلغ ١٨١٦٨٢٧ نسمة. وقال أنه خلال السنة الأولى من قيام إسرائيل هاجر إليها ٢٠٤٠٠٠ نسمة، معظمهم من أواسط أوروبا. وقد ارتفع عدد المهاجرين اليهود في السنوات الثلاث الأولى من قيام إسرائيل إلى ٦٨٤٢٠١ نسمة. وخلال فترة ١٩٥٢ - ١٩٥٤ انخفض عدد المهاجرين إلى ٥١٤٦٣ نسمة، لكنه ارتفع إلى ١٦٢٣٠٨ نسمة خلال فترة ١٩٥٥ - ١٩٥٧، نتيجة ازدياد الهجرة من المغرب وتونس وبولونيا.

جدول رقم (٤)

الموارد الاقتصادية واستعمالاتها في اسرائيل، ١٩٦٧ - ١٩٦٩
(بملايين الليرات الاسرائيلية وبلاسعار الجارية)

	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الاستعمالات:			
الاستهلاك الخاص	٨١١٣	٩٢٤٤	١٠٧٠٧
الاستهلاك العام	٣٥٩٩	٤٣٩٩	٥٠٠٩
الاستثمار القائم	٢٠٤٠	٣١٦٤	٣٨٣٢
المجموع	١٣٧٥٢	١٦٨٠٧	١٩٥٤٨
الموارد:			
الواردات (٧)	٤٣٥٠	٦٤٦٧	٧٤٦٠
الصادرات (٧٧)	٢٨١١	٤٠٧٦	٤٤٦٥
الرصيد الاستيرادي	١٥٣٩	٢٣٩١	٢٩٩٥
المنتوج القومي القائم	١٢٢١٣	١٤٤١٦	١٦٥٥٣
المجموع	١٣٧٥٢	١٦٨٠٧	١٩٥٤٨

(٧) القينة « سيف » وبالسعار الرسمية للعملات الأجنبية، وتشمل الواردات من الأراضي العربية المحتلة. وتختلف قيمة الواردات هنا عن تلك الواردة في ميزان المدفوعات فيما بعد نظراً إلى كون هذا الجدول لا يشمل الفائدة التي يؤديها القطاع العام إلى الخارج.

(٧٧) القيمة « فوب » وبالسعار الرسمية للعملات الأجنبية، وتشمل الصادرات إلى الأراضي العربية المحتلة. غير أنها لا تشمل الفائدة التي يتلقاها القطاع العام من الخارج.

المصدر: « التقرير السنوي لبنك اسرائيل لعام ١٩٦٩ » ص ١٠.

جدول رقم (٥)

الانتاج الزراعي بحسب السلع، ١٩٦٨/١٩٦٧ و ١٩٦٩/١٩٦٨
(بملايين الليرات الاسرائيلية)

	١٩٦٩/١٩٦٨	١٩٦٨/١٩٦٧	١٩٦٧/١٩٦٨	الزيادة ٪	من النقصان (-) من القيمة بالسعار الجارية أو التفاضل (■) ٦٨/١٩٦٨ القيمة الكمية السعر
المنتجات:					
البيض	١٤٦,٥	١٥٨,٠	٧,٨	١,٢	٦,٥
اللحوم	٣٤١,١	٣٥٢,٦	١١,٥	٠,٠	٠,٠
الحليب	١٨٤,٣	١٩٣,١	٨,٨	٠,٠	٠,٠
السمك	٤٥,٨	٤١,٨	-٤,٠	-٩,٢	٠,٥
غيرها	٢٨,٧	٣٠,١	١,٤	٠,٠	٠,٠
المجموع	٧٤٦,٤	٧٧٥,٦	٢٩	١,٧	٢,٢

جدول رقم (٦)

الاستثمار القائم في القطاع الزراعي الاسرائيلي، ١٩٦٨ - ١٩٦٩
(بملايين الليرات الاسرائيلية وبالسعار الجارية)

١٩٦٩	١٩٦٨ (■)	
٢٠,٤	٢٤,٦	الاشجار المثمرة
٦,٨	٤,١	الحيوانات الحية
٣٨,٧	٣٣,٧	الابنية الزراعية (٧٧)
٨٩,٩	٦٨,٢	الماكينات والمعدات
		استصلاح الاراضي وتصريف المياه والمراعي
١٢,٠	١١,٠	الطبيعية الخ
١٨,٥	٢٧,٣	التحريج
١٨٦,٣	١٦٨,٩	اجمالي الاستثمار في الزراعة
٤٣,٣	٥٨,٤	مشاريع المياه
٢٢٩,٦	٢٢٧,٣	اجمالي الاستثمار في الزراعة ومشاريع المياه

(٧) أرقام معدلة.

(٧٧) أبنية في المزارع، برك للأسماك، وشبكات مياه الري الداخلية.
المصدر: « التقرير السنوي لبنك اسرائيل لعام ١٩٦٩ » ص ١٩٩.

٤,٣	٣,٦ -	٠,٥	٣٨٤,٤	٣٨٢,٥	الحاصلات:
١٠,٨	١٣,١	٢٥,٤	٢١٣,١	١٧٠,٠	الحمضيات
٣,٣	١٦,٩	٢٠,٨	١٤٨,٦	١٢٣,٠	فواكه أخرى
٣,٤ -	٤,٦	١,١	٢٨,٨	٢٨,٥	الخضار
١,٩	٩,٧ -	٨,٠ -	٦٥,٦	٧١,٣	البطاطا
٦,٠ -	١٥,٩	٨,٩	١٣٧,٠	١٢٥,٨	الحبوب والبقول
٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٢٢,٥	١٠٣,٧	الحاصلات الصناعية
٣,٤	٥,٩	٩,٥	١١٠,٠	١٠٠,٤,٨	غيرها
٢,٩	٤,١	٧,١	١٨٧٥,٦	١٧٥١,٢	المجموع
٠,٣	١٤,٢ -	١٣,٩ -	٥٧,٧	٦٧,١	اجمالي الانتاج الجاري
٢,٨	٣,٤	٦,٣	١٩٣٣,٣	١٨١٨,٢	انتاج السلع الرأسمالية
					اجمالي الانتاج الزراعي

(٧) أرقام معدلة.
المصدر: « التقرير السنوي لبنك اسرائيل لعام ١٩٦٩ » ص ١٨٥ - ١٨٨.

جدول رقم ٧

المنتج الصناعي القائم بحسب الفروع الصناعية، ١٩٦٧ - ١٩٦٩
(بالآف الليرات الاسرائيلية)

النسبة المئوية للزيادة الحقيقية او النقصان (-) بالنسبة الى السنة السابقة	قيمة انتاج ١٩٦٩ بسعر الكلفة (بأسعار) سنة (١٩٦٧)	الفروع الصناعية
١٩٦٩ ١٩٦٨ ١٩٦٧		
٥,٧ ١٨,٥ ٥,٤ -	١٩٦,٦٤٨	المناجم والمقالع
٨,٣ ١٤,٥ ٥,٥	١,٩٣٥,٧٧٨	المواد الغذائية
١٣,٩ ٢٨,٧ ٦,٥ -	٩٢٥,٤٥٧	المنسوجات
١٧,٥ ٢٩,٩ ١,٥ -	٣١٤,١٢٥	الملابس
١٨,٤ ٤١,٤ ٦,٩ -	٥٣٧,٦٤٥	الاخشاب والتجارة
٣,١ ١٩,٥ ١٥,٦	١٨٥,٤١٦	الورق ومنتجاته
٤,٦ ١٣,٣ ١٧,٨	٢٢٥,١٥٦	المطبوعات والنشر

الفروع الصناعية	قيمة انتاج ١٩٦٩ بسم	النسبة المئوية للزيادة الحقيقية أو النقصان (-)
الجلد ومصنوعاته	١٥٢,٠٠٠	١١,٥ -
المطاط والبلاستيك	٣٧٠,٣٠١	٠,٦ -
الكيمياويات والبترورك المكرر	٨٤٧,٩٥٨	٤,٩
المواد غير المعدنية	٤٤٩,٢٤٧	٢٥,٤ -
الاملاس	٧٧٥,٦٧٥ (٢)	٦,٢ -
المعادن الاساسية	٢٦٥,٣٥٤	١٦,٥ -
المنتجات المعدنية	٦٧١,٣٨١	١١,٦ -
المعدات الكهربائية والإلكترونية	٦٧٤,٦٤٨	١٥,٥ -
معدات النقل	٨٣٠,٣١٥	١,٠ -
أشياء مختلفة	١٢٠,٥٤٨	١١,٢
المجموع	٩,٨٧٣,٦٩٩	٣,١ -

(٢) «الصادرات» فوب «
المصدر: «التقرير السنوي لبنك اسرائيل لعام ١٩٦٩» ص ٢٠٧.

جدول رقم ٨

الصادرات الصناعية الاسرائيلية بحسب الفروع الرئيسية، ١٩٦٥ - ١٩٦٩
(بالاسعار الجارية «فوب»)

اجالي الصادرات	النسبة المئوية للزيادة أو النقصان (-)	خلال ١٩٦٩
(بالآلاف الدولارات)	١٩٦٥	١٩٦٦ ١٩٦٧ ١٩٦٨ ١٩٦٩
المناجم والمقالع	٣٨,٤٦٦	٣١,٢ ٢١,٥ ٣,٣ ٩,٥
المواد الغذائية	٥٥,٥٩٨	٧,٢ ٥,٥ ٧,١ ٢١,٧
المنسوجات	٦٦,٠٣٨	٠,١ ١٤,٦ ١٨,٧ ٢١,٥
الملايس	١٤,٦٣٢	٨,٩ ٥,٦ ٢,٢ ٢٢,٨
الاخشاب والتجارة	٩,١٧٢	١٤,١ ٨,٣ - ١٤,٥ ٥,٠ -
الورق ومنتجاته	٢,١٥٠	١,٣ - ٢٤,١ - ١٦٠,٠ ٨,٤
المطبوعات والنشر	٥,٠٢٨	١٣,٤ - ٢٢,٩ ٢٩,٥ ٥,٣
الجلد ومصنوعاته	٣,٥٤٩	١,٠ ٤٦,٤ ٢٩,٦ ٢٨,٩

المطاط والبلاستيك	١٩,١٣٣	٤,٣	١٢,٦	٩,٥ -	١٤,٩	٥٠,٤
الكيمياويات والبتروول المكر	٤٥,١٣٤	١٧,٦	٢٨,٤	١٧,٤	١٩,١	١,٠
المواد غير المعدنية	٣,٣٥٦	٣٤,٦	٠,٣ -	٠,٣ -	١١,٠ -	١٢,١ -
الالاس (صافي)	٢١٥,٩٠٧	١١,٦	٢٥,١	٤,٤ -	٢٢,٩	١١,٢
المعادن الاساسية	٥,٢٤٠	١٠٢,٦	١٣,٤	٤٢,٣ -	١٥,٠	٠,٤ -
المنتجات المعدنية	٣٣,٠٨٥	٣٠,٢	١٦,٨	١٥,٨ -	١٤٩,٠	٠,٤
المكينات	٨,٥٦٠	١٤٩,٢	٣٠,٥	٨٦,٣	٦,٢	٦٣,٢
المعدات الكهربائية والإلكترونية	٩,٢٨٢	٨٧,١	٤,٢	٨٧,٠	٣٧,٦	٠,٤ -
معدات النقل	١٠,٩٠٧	٢٦,٦ -	٤٧,٩	٧٧,٩	٣٧,٦	٠,٤ -
اشياء مختلفة	٩,٦١٨	٢١,١ -	١٧,١	٣٢,٧	٤٦,٠	٢٠,٨
اجالي الصادرات الصناعية	٥٥٤,٨٥٥	٢١,٦	١٨,٨	٣,١	٢٤,٨	١٥,٥
اجالي الصادرات باستثناء الالاس	٣٣٨,٩٤٨	١٣,٤	١٤,٣	٩,١	٢٦,٣	١٨,٤

المصدر : « التقرير السنوي لبنك اسرائيل لعام ١٩٦٩ » ص ٢٢٢ .

جدول رقم ٩

تطور الميزان التجاري الاسرائيلي ، ١٩٦٠ - ١٩٦٩
(بالآلاف الدولارات الاميركية)

نسبة	الصادرات	الرصيد	الاستيرادي الى الواردات	الصادرات	الصافية	المادة	الصادرات	القائمة	الواردات	الصافية	الواردات	المادة	الواردات	القائمة	السنة
%٤٢,٦	٢٨٤,٣٧٠	٢١١,٢٧٢	٥,٣٢٩	٢١٦,٦٠٥	٤٩٥,٦٤٦	٧,٠٣٢	٥٠٢,٦٧٨	١٩٦٠							
%٤٠,٩	٣٤٤,٨٣٠	٢٣٩,٠٨٢	٦,١٩٨	٢٤٥,٢٨٠	٥٨٣,٩١٢	٨,٠٧٤	٥٩١,٩٨٦	١٩٦١							
%٤٣,٣	٣٥٤,٨١٩	٢٧١,٤٠٣	٧,٧٩٤	٢٧٩,١٩٧	٦٢٦,٢٢٢	٨,٣١٢	٦٣٤,٥٣٤	١٩٦٢							
%٥١,١	٣٢٣,٧٥٢	٢٣٨,٢٨٥	١٣,٢٠٩	٢٥١,٤٩٤	٦٦١,٩٨٧	١٠,٠٩٩	٦٧٢,٠٨٦	١٩٦٣							
%٤٣,١	٤٦٣,٦٩٩	٣٥١,٨٠١	٢٠,٥٤٩	٣٧٢,٣٥٠	٨١٥,٥٠٠	٢١,٩٩١	٨٣٧,٤٩١	١٩٦٤							
%٥٠,١	٤٠٤,٨٦١	٤٠٦,٠٩٥	٢٣,٤٩٦	٤٢٩,٥٩١	٨١٠,٩٥٦	٢١,٢٨٨	٨٣٢,٢٤٤	١٩٦٥							

٨٦٢

توزيع الواردات الاسرائيلية، ١٩٦٧ - ١٩٦٩
(بملايين الدولارات الاميركية)

المصدر: مصدر الجدول السابق، ص ٢٢٥.

ملاحظة: لا تشمل ارقام السنوات ١٩٦٧ - ١٩٦٩ المبادلات التجارية مع الأراضي العربية التي احتلت بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وهي تشمل فقط المبادلات بين اسرائيل وبقية بلاد العالم التي تقوم بينها وبين اسرائيل علاقات تجارية.

المصدر: «المجموعة الاقتصادية الإسرائيلية لعام ١٩٧٠»، مكتب الإحصاء المركزي، ص ٣٠٩ - ٣٠٩.

جدول رقم ١١

توزيع الصادرات الاسرائيلية، ١٩٦٧ - ١٩٦٩

(بملايين الدولارات الاميركية)

١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	
١٠٧,٩	١١٢,٩	١١٨,١	الصادرات الزراعية:
٨٥,٣	٨٨,٤	٩١,٥	منها: حمضيات
٣,٦	٨,٧	٩,٧	فواكه وخضار طازجة
٥,١	٢,٩	٢,٢	بيض
١٣,٩	١٢,٩	١٤,٦	مواد اخرى
٤٤٦,٦	٥٢٦,٣	٦٠٥,٨	الصادرات الصناعية:
١٩٣,٠	٢٢٩,٣	٢٥٣,٥	منها: الالماس المصقول
٥١,٩	٦٢,٨	٨٠,٦	منسوجات والبسة
٣٦,٩	٤٣,٥	٥٥,٦	منتجات غذائية
٣٦,٠	٤٢,٨	٤٥,١	كياويات
١٢,٥	١٤,٤	١٩,١	مطاط وبلاستيك
٢٨,٨	٣٢,٤	٣٥,٩	منتجات منجمية
٨٧,٥	١٠١,١	١١٦,٠	اشياء اخرى
٥٥٤,٥	٦٣٩,٢	٧٢٣,٨	المجموع العام

ويبين الجدول رقم (١١) الخاص بالصادرات الاسرائيلية ان الصادرات الاجمالية ارتفعت خلال سنة ١٩٦٩ نحو ١٣,٢ بالمائة مقابل ١٥,٣ بالمائة

المصدر: مصدر الجدول السابق، ص ٢٢١.

خلال السنة السابقة ويعود السبب الرئيسي في هذا الانخفاض الى تدني معدل الزيادة في صادرات الالماس المصقول وصادرات الحمضيات (وتكون هذه الصادرات مجتمعة نحو ٤٧ بالمائة من الصادرات الاجمالية).

ويلاحظ بالنسبة الى صادرات السلع الزراعية خلال السنة المعنية ان ٤٢ بالمائة منها (٤٩,٦ مليون دولار) صدر الى بلاد السوق الاوروبية المشتركة.

تأتي مجموعة بلاد السوق الاوروبية المشتركة في المقدمة ايضاً بالنسبة الى صادرات اسرائيل الصناعية، فقد استوعبت ٢٢,٩ بالمائة منها (اي ١٣٨,٨ مليون دولار) خلال سنة ١٩٦٩.

جدول رقم ١١

توزيع الصادرات الاسرائيلية، ١٩٦٧ - ١٩٦٩
(بملايين الدولارات الاميركية)

١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	
١١٨,١	١١٢,٩	١٠٧,٩	الصادرات الزراعية:
٩١,٥	٨٨,٤	٨٥,٣	منها: حمضيات
٩,٧	٨,٧	٣,٦	فواكه وخضار طازجة
٢,٢	٢,٩	٥,١	بيض
١٤,٦	١٢,٩	١٣,٩	مواد اخرى
٦٠٥,٨	٥٢٦,٣	٤٤٦,٦	الصادرات الصناعية:
٢٥٣,٥	٢٢٩,٣	١٩٣,٠	منها: الالماس المصقول
٨٠,٦	٦٢,٨	٥١,٩	منسوجات والبسة
٥٥,٦	٤٣,٥	٣٦,٩	منتجات غذائية
٤٥,١	٤٢,٨	٣٦,٠	كيمياويات
١٩,١	١٤,٤	١٢,٥	مطاط وبلاستيك
٣٥,٩	٣٢,٤	٢٨,٨	منتجات منجمية
١١٦,٠	١٠١,١	٨٧,٥	أشياء أخرى
٧٢٣,٨	٦٣٩,٢	٥٥٤,٥	المجموع العام

ويبين الجدول رقم (١١) الخاص بالصادرات الاسرائيلية ان الصادرات الاجمالية ارتفعت خلال سنة ١٩٦٩ نحو ١٣,٢ بالمائة مقابل ١٥,٣ بالمائة

المصدر: مصدر الجدول السابق، ص ٢٢١.

خلال السنة السابقة ويعود السبب الرئيسي في هذا الانخفاض الى تدني معدل الزيادة في صادرات الالماس المصقول وصادرات الحمضيات (وتكون هذه الصادرات مجتمعة نحو ٤٧ بالمائة من الصادرات الاجمالية).

ويلاحظ بالنسبة الى صادرات السلع الزراعية خلال السنة المعنية ان ٤٢ بالمائة منها (٤٩,٦ مليون دولار) صدر الى بلاد السوق الاوروبية المشتركة.

تأتي مجموعة بلاد السوق الاوروبية المشتركة في المقدمة ايضاً بالنسبة الى صادرات اسرائيل الصناعية، فقد استوعبت ٢٢,٩ بالمائة منها (اي ١٣٨,٨ مليون دولار) خلال سنة ١٩٦٩.

جدول رقم ١٢
صادرات الحمضيات والاملاس المصقول بحسب اهم البلاد، ١٩٦٨ - ١٩٦٩
(بملايين الدولارات الاميركية)

صادرات الاملاس % الى الصادرات						
صادرات الحمضيات المصقول الاجمالية						
						البلاد
١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٩	
٠,٦	٠,٨	٠,٨	١,٠	١٦,٦	١٤,٤	ايطاليا
٤,٥	٤,٥	٢٥,٧	٣٠,٠	٦٨,٩	٧٦,٣	بلجيكا ولوكسمبورج
٢١,٩	٢١,٣	١١,٣	١٤,٢	٥٧,١	٥٥,٤	المانيا الاتحادية
٦,٢	٤,٤	١٦,٩	١٥,١	٧٠,٤	٦٢,٩	هولندا
٨,١	٨,٤	٧,٢	٧,٩	٥٠,٥	٤٣,٩	فرنسا
٢,٩	٣,٠	٠,٤	٠,٦	٥٥,٩	٥٤,٥	النمسا
٢,٠	٣,١	٠,١	٠,٢	٤٤,٦	٥٧,٨	الدانمارك
٢٠,٥	٢١,١	٨,١	٥,٧	٣٨,١	٣٥,٨	بريطانيا
١,٨	٢,٣	٠,٠	٠,٠	٥٨,٤	٦٥,٧	النرويج
٣,٣	٤,٢	٠,٠	٠,٠	٧١,٧	٦٣,٦	فنلندا
٥,٤	٥,٧	٠,٢	٠,٣	٥٤,٩	٥٢,٦	السويد
٣,٦	٣,٩	٢٠,١	٢٣,٧	٧٩,١	٨١,٢	سويسرا

جدول رقم ١٣

توزيع الصادرات والواردات الاسرائيلية بحسب البلاد، ١٩٦٨ - ١٩٦٩
(بآلاف الدولارات الاميركية)

الواردات		الصادرات		البلاد
١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٦٨	
٨٠٥,٢١١	٦٩٤,٠٣٧	٣٨٩,٣٥٢	٣٥٥,٨٧٢	اوروبيا:
٣٩٧,٢٥٦	٣٢٠,٣٥٣	١٨٨,٥٤٢	١٧٣,١٩٩	السوق الاوروبية المشتركة
٧٠,٢٠٣	٥٥,٤٣٠	١١,١٢٤	٨,١٩٠	منها: ايطاليا
٤٨,١٣٨	٤٢,٥٥١	٤٥,٢٠٥	٤٣,٨١٩	بلجيكا ولوكسمبورج
١٥٥,٣٦٠	١١٥,٧٠٣	٦٤,٠٦١	٥٨,٠٩٤	المانيا الاتحادية
٧١,٧١٠	٥٢,٧٣٠	٣١,٠٢٦	٣٢,٧٤٢	هولندا
٥١,٨٤٥	٥٣,٩٣٩	٣٧,١٢٦	٣٠,٣٥٤	فرنسا
٣٦٢,٦١٩	٣٣٦,٥٧٣	١٤٤,٢٨٣	١٣٣,٨٧٩	منطقة التجارة الحرة الاوروبية
١١,٠٧٣	٦,٥٤٥	٦,٦١٥	٦,٠٥٥	منها: النمسا
٧,١٨٣	٤,٨٤٦	٥,٧١٢	٤,٧٤٣	الدانمارك
٢٤٥,٥٩٤	٢٣٠,٨٩٠	٧٤,٨٥٠	٧٤,٨٥٦	بريطانيا
٣١,٦٨٧	١٥,١٢٨	١١,٤٠١	١٠,١٧٦	السويد
٤٩,٧٣٥	٣٦,١٠٧	٣٤,٠٣٠	٢٩,٨٣٥	سويسرا
١٠,٩١٤	٩,٤٥٣	٦,٦٥٢	٤,٦٤٩	فنلندا

٠,٠	٠,٠	٠,٠	-	٠,٠	ايران
٥٦,٧	٦١,٩	٧٥,٨	٧٢,٧	١,١	الولايات المتحدة
٠,٠	٠,٠	-	-	٠,٠	الحبشة
٢,٤	٢,٨	٠,٢	٠,١	٠,٠	جنوب افريقيا
٩٨,٨	٩٨,٨	٣٣,٥	٢٤,٧	-	هونج كونج
٤,٦	٢٣,٠	-	-	٣,٢	يوجسلافيا
٨٠,٥	٨٩,٦	٢٤,٥	٢١,٧	-	اليابان
٢٧,٩	٣٦,٦	٤,٠	٣,٨	٠,٧	كندا
٦,٧	١١,٩	-	-	١,٠	رومانيا
١٦,١	١٦,٧	١٦,٨	١٥,٥	٢,٦	بلاد أخرى
٤٧,٦	٤٩,٦	٢٥٣,٥	٢٢٩,٣	٩١,٣	المجموع

المصدر: استخلصت أرقام هذا الجدول من «المجموعة الاحصائية الاسرائيلية لعام ١٩٧٠»
ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

ويبين الجدول رقم (١٢) توزيع صادرات الحمضيات والاماس المصقول بحسب البلاد خلال سنتي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ ونسبة هذه الصادرات مجتمعة الى صادرات اسرائيل الاجمالية الى كل بلد. كما يبين الجدول اللاحق رقم (١٣) التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الاسرائيلية بحسب البلاد خلال السنتين المشار اليهما.

٣٤٥,٥٧٨	٢٧٧,٦٨٥	١٦٢,٤٦٧	١٤٠,٢٦٤	اميركا :
١٠٩,٣٢٦	٢٤٧,٥٢٩	١٣٥,٧١٣	١١٩,٣٤٩	منها : الولايات المتحدة
١٠,٠٥٠	٨,٤١١	١٦,٨٣٩	١٢,٢٦١	كندا
١٨٢	-	٢,٠٤٥	٦٤٠	بنما
١٣,٣٦٠	١٣,٤٥٦	٢,٣٤٦	١,٣٨١	الارجنتين
٤,٤٣٣	٣,١٧٩	١,٧٨٧	٢,٣٣٢	البرازيل
٤,٤٣٣	٣,٤٤٩	٢١١	٢١٥	أوروغواي
٤,٠٠٣	٣,٠٦٦	٥,٤٦٠	٣,٨٢٦	اوقيانيا :
٣,٧٠٠	٢,٩١٩	٥,٢٩٨	٣,٥٥٥	منها : استراليا
٩٩,٣٩٦	٨٩,٢٦٩	٢٥,٨٠٠	٢٤,٨٠٣	بلاد أخرى :
١,٣١٩,٠٩١	١,١١٥,١٤١	٧٢٣,٧٦٩	٦٣٩,٢١٩	المجموع العام

٤٥,٣٣٦	٣٧,١١١	٥٦,٥٢٧	٤٨,٧٩٤	بلاد اوروبية اخرى
١,٦٢٤	١,٩٥٩	٢,٢٠٣	٨٤٤	منها : بلغاريا
٢٥٦	٥٦٧	١	٤	الاتحاد السوفيتي
١١,٢٢٧	٨,٨٥٧	٦,٨٩٥	١١,٣٣٨	يوجسلافيا
٣,١٣٧	٢,٥٥٠	١٢,١٩١	٩,١٥٢	اليونان
٣,٦٢٢	٢,٣٣٧	١٠,٩٤٣	٥,٦٣٤	اسبانيا
١٧,٦١٣	١٠,٧٣١	١٤,٨٩٦	١٠,٠٩٥	رومانيا
٣٣,٦٨٧	٢٠,١٢٨	١٠٦,٤٢٣	٨٦,٣٢٩	آسيا :
٢,٧٣٢	١,٢٤٩	١٩,٧٥٧	١٥,٧٠١	منها : ايران
١,٩٥٢	٩٨٦	٣٣,٨٨٦	٢٥,١٢٧	هونج كونج
٤,٧٥٦	٢,٣٣٦	٢,٠١٢	٣,٦٢٦	تركيا
١٨,٩٥٣	١٢,٦٦٥	٣٠,٤١٧	٢٤,٢١٠	اليابان
٢٣٠	٤٥	٧,٦٣٤	٥,٥٤٣	اتحاد ماليزيا
١,٣٣٢	٧٤٥	٣,٧٧٨	٣,٤٨١	قبرص
٣١,٢١٦	٣٠,٩٥٦	٣٤,٢٦٧	٢٨,١٢٥	افريقيا :
١,٨٣٥	١,٨١٥	٣,٣٠٧	٣,٥٧٥	منها : اوغندا
١,٦٩٩	٢,٠٩٣	٤,٢٨٦	٤,٩٥٩	الحبشة
١,٩٤٠	١,٨٣٥	١,٩٠٧	١,٩٤٨	غانا
٥,٧٩١	٥,٢٣٩	٨,١٨٣	٥,٦٥٦	جنوب افريقيا
٣٣	١٤	٢,٥٧٧	٢,١١٧	نيجيريا

المصدر : مصدر الجدول السابق، ص ٢١٩ - ٢٢٠ .

جدول رقم ١٤

ميزان المدفوعات الاسرائيلي، ١٩٦٨ - ١٩٦٩
(بملايين الدولارات الاميركية)

١٩٦٩		١٩٦٨ (■)				
الصافي	مدین	دائن	الصافي	مدین	دائن	
٨٩٣,٦ -	٣١٤٩,٨	١٢٥٦,٢	٧١٨,٢ -	١٨٦٥,٠	١١٤٦,٨	أ - الحساب الجاري
٤٧٨,٢	١٠,٩	٤٨٩,١	٤٣٤,٧	١٣,٦	٤٤٨,٣	ب - التحويلات دون مقابل
						التحويلات الشخصية
١٥٧,٢	١,٥	١٥٨,٧	١٢٨,٢	٢,٦	١٣٠,٨	نقدا
٥,٢	٦,٤	١١,٦	٥,٨	٤,٠	٩,٨	عینا
١٣٧,٥	-	١٣٧,٥	١٤٣,٣	-	١٤٣,٣	التعويضات الالمانية الشخصية
						تحويلات المؤسسات
١٧٩,١	-	١٧٩,١	١٦٢,٦	-	١٦٢,٦	نقدا
٢,٢	-	٢,٢	١,٨	-	١,٨	عینا
٣,٠ -	٣,٠	-	٧,٠ -	٧,٠	-	التحويلات الحكومية
٤٦٨,٦	٤٣٢,١	٩٠٠,٧	٣١٩,٤	٣٢٨,٩	٦٤٨,٣	ج - حركة رؤوس الاموال:
						حركة رؤوس الاموال المتوسطة والطويلة الاجل
٣١٥,٠	٣٤٥,٤	٥٦٠,٤	٢٦٠,٣	٢٨٢,٠	٥٤٢,٣	- قروض التنمية والاستقلال
٦٣,٣	١٢٠,٥	١٨٣,٨	٧٨,٠	١٠٣,٩	١٨١,٩	- قروض البنك الدولي
٠,١ -	٦,٥	٦,٤	٠,٧ -	٥,٠	٤,٣	- قروض بنك الاستيراد والتصدير
٩,١	٧,٦	١٦,٧	٠,٩ -	٨,٥	٧,٦	- قروض الحكومة الاميركية
١٠,٣	٢٩,٤	٣٩,٧	٣٦,٠	١٥,٢	٥١,٢	

الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان
في جداول بيانية
١٩٧٥ - ١٩٨٢

١٠٢,٩	١٢٠,٠	٢٢٢,٩	١٣٨,٨	٩٦,٥	٢٣٥,٣	- قروض أخرى
٢٩,٥	٦١,٤	٩٠,٩	٩,١	٥٢,٩	٦٢,٠	- استثمارات من الخارج (صافي)
٢٥٣,٦	٨٦,٧	٣٤٠,٣	٥٩,١	٤٦,٩	١٦٠,٠	حركة رؤوس الاموال القصيرة الاجل
٨٣,٤ -	٨٣,٤	-	٣٥,٤ -	٣٥,٤	-	- قروض قصيرة الاجل
٠,٤	-	٠,٤	٨,٠	-	٨,٠	- حسابات مقاصة
٣,٣ -	٣,٣	-	١١,٤ -	١١,٤	-	- ودائع الحكومة الاميركية
٣٠,٠	-	٣٠,٠	-	-	-	- ودائع أجنبية لدى بنك اسرائيل
٦٦,١	-	٦٦,١	٤٦,٠	-	٤٦,٠	- ودائع أجنبية أخرى
٢٢,٥	-	٢٢,٥	-	-	-	- ودائع لدى صندوق النقد الدولي
٢٢,٥	-	٢٢,٥	-	-	-	- ذهب لدى صندوق النقد الدولي
١٦٨,١	-	١٦٨,١	٥٢,٠	-	٥٢,٠	- ودائع في الخارج
٣٠,٧	-	٣٠,٧	-	-	-	- تسويات خاصة بالعملات الاجنبية
-	-	-	٠,١ -	٠,١	-	- ذهب نقدي
٥٣,٢	٢٥٩٢,٨	٢٦٤٦,٠	٣٥,٩	٢٢٠٧,٥	٢٢٤٣,٤	المجموع (أ + ب + ج)
٥٣,٢ -	٥٣,٢	-	٣٥,٩ -	٣٥,٩	-	صافي السهو والخطأ

(٢) أرقام معدلة.

المصدر : « التقرير السنوي لبنك اسرائيل لعام ١٩٦٩ » ص ٤٨.

جدول رقم (١)

يبين هذا الجدول الاعتداءات على لبنان منذ ١٩٧٥ الى ١٩٨٢

اقتحام قرية كفرشوبا	لبنان	١١ - ٧٥/١/١٧
اعتداءات على قرى لبنانية	لبنان	ايار (مايو) ٧٥
عدوان على منطقة العرقوب	لبنان	٧٥/٦/١٥
عدوان جوي وبحري على منطقة صور	لبنان	٧٥/٧/٧
قصف مخيم عين الحلوة - صيدا	لبنان	٧٥/٧/١٣
انزال بحري بالقرب من مخيم البص - صور	لبنان	٧٥/٨/٥
قصف مخيم البص - صور	لبنان	٧٥/٨/١٦
اغارة على قريتي حام وسرغايا في البقاع	لبنان	٧٥/٨/٢٠
قصف منطقة العرقوب	لبنان	٧٥/٩/٣
محاولة انزال بحري قرب مخيم عين الحلوة	لبنان	٧٥/٩/٤
معركة بحرية مع الزوارق الاسرائيلية قرب صور	لبنان	٧٥/٩/٢١
اغارة على منطقة العرقوب	لبنان	٧٥/٩/٢٦
اعتداء جوي على قرى جنوبية ومخيم النبطية ومخيمي البارة والبدوي في الشمال.	لبنان	٧٥/١٢/٢
قصف على مجدل سام.	لبنان	٧٦/١/٢٠
القوات الاسرائيلية تخترق الاراضي اللبنانية وتمشط منطقة الحدود وتقيم حواجز لتفتيش السيارات.	لبنان	٧٦/١/٦

٧٦/١/٧	لبنان	الطائرات الاسرائيلية تخترق الاجواء اللبنانية
٧٦/١/٢٥	لبنان	الطائرات الاسرائيلية تخترق الاجواء اللبنانية
٧٦/١/٢٨	لبنان	الطائرات الاسرائيلية تخترق الاجواء اللبنانية
٧٦/٢/١٣	لبنان	دورية اسرائيلية تفتح النار على حرج القورح - بنت جبيل
٧٦/٢/	لبنان	الطائرات الاسرائيلية تخترق الاجواء اللبنانية.
٧٦/٢/١	لبنان	العدو الاسرائيلي يقيم حاجزاً قرب بلدة العديسة في قضاء مرجعيون وجنوده يخطفون مواطناً من ميس الجبل.
٧٦/٢/٩	لبنان	العدو يفتح النار على قريتي يارين ومروحين بقضاء صور.
٧٦/٢/١٠	لبنان	العدو يفتح رشاشاته على ضواحي كل من يارين ومروحين والصهيرة ويقتحم تل النحاس.
٧٦/٢/٢٨	لبنان	قوة اسرائيلية من ٢٠٠ عنصر تدخل بلدة يارين
٧٦/٣/٤	لبنان	قوة اسرائيلية تخطف ثلاثة من ميس الجبل - بنت جبيل وهم علي هزيمة واكرم قاروط وعبدالكريم قاروط (مختار البلدة)
٧٦/٣/٩	لبنان	قوة اسرائيلية من ١٥٠ عنصراً تدخل بلدة عيتا الشعب - بنت جبيل تحتجز ٥ مواطنين.
٧٦/٣/١٠	لبنان	العدو الاسرائيلي يطلق نيران رشاشاته على حراج بلدتي يارين والظهيرة والبطيشة - بنت جبيل.
٧٦/٤/١٠	لبنان	المدفعية الاسرائيلية تقصف حراج بلدة عيتا الشعب والقوزح

٧٦/٤/٢١	لبنان	الزوارق الاسرائيلية تقصف مخيم الرشيدية.
٧٦/٤/٢٦	لبنان	«اسرائيل» تعترض باخرة لبنانية (عبدالباسط) قبالة رأس الناقورة وتقوم بتفتيشها.
٧٦/٤/٢٧	لبنان	العدو يمشط عدداً من القرى الحدودية (مارون الرأس ومروحين ويارون وعيترون، وسقوط ٤ قذائف في بلدة بليدا)
٧٦/٤/٢٩	لبنان	العدو يقصف بلدة كفر كلا بخمس قذائف.
٧٦/٥/١٢	لبنان	العدو يفتح النيران على قرى يارين ومروحين والظهيرة وطائراته تحلق فوق بلدتي الناقورة والبطيشة.
٧٦/٥/١٥	لبنان	مدفعية العدو تقصف مجرى الحاصباني وحراج راشيا الفخار
٧٦/٥/١٦	لبنان	قصف العرقوب.
٧٦/٥/١٧	لبنان	الاسرائيليون يقصفون العرقوب لليوم الثاني.
٧٦/٦/٩	لبنان	قصف اسرائيلي لمواقع العرقوب (ابو قمحة وعين قينا الحاصباني)
٧٦/٨/٥	لبنان	الاسرائيليون يعترضون باخرتين آتيتين الى صور ويحتجزون فلسطينياً ولبنانيين.
٧٦/٩/٩	لبنان	اسرائيل تدخل الى ٥ قرى حدودية هي القليعة ورميش وعين ابل ودبل وعلما الشعب وتقيم فيها تحصينات وترب رميش بطريق معبدة مع مستعمرة دوفيف في اقصى الجليل الاعلى)

٧٦/٩/١٥	لبنان	دورية اسرائيلية تقتل صياداً لبنانياً قرب بلدة يارون
٧٦/٩/١٩	لبنان	لغم ارضي اسرائيلي ينفجر بالمواطن موسى محسن غضبان في ميس الجبل فتبر ساقه.
٧٦/١٠/٩	لبنان	زوارق اسرائيلية تدخل المباء اللبنانية قرب صيدا.
٧٦/١٠/٢٥	لبنان	جنود اسرائيلية يدخلون العرقوب لجمع السلاح من الاهالي في بلدتي الهبارية والماري
٧٦/١١/٣	لبنان	اسرائيل تحتل ٦ مراكز جنوب لبنان وتفتح نيران مدفعيتها ١٤ مرة وتحلق ٢٤ من طائراتها فوق الاراضي اللبنانية ٥ مرات خلال شهر تشرين الاول
٧٦/١١/٩	لبنان	آليات مجنزرة اسرائيلية تحاول التقدم على محور عين ابل في اتجاه بلدة بنت جبيل.
٧٦/١١/١٨	لبنان	كوماندوس اسرائيلي يساعد القوات الانعزالية في مهاجمة كفر كلا من ثلاثة محاور
٧٦/١١/٢٢	لبنان	٣ زوارق اسرائيلية تحاول التقدم باتجاه شاطئ صور.
٧٧/٧/١٨	لبنان	قصف القرى الحدودية
٧٧/٧/٢٠	لبنان	استمرار القصف للقرى الحدودية (الخيام)
٧٧/٧/٢١	لبنان	تركز القصف على بلدة الخيام
٧٧/٩/٢٤	لبنان	قصف اسرائيلي للقرى الحدودية
٧٧/٩/٢٥	لبنان	تعرض معظم مناطق الجنوب للقصف

٧٧/١١/٩	لبنان	قصف قرى قضاء صور ١٠ قتلى ٢٧ جريح
٧٧/١١/١٠	لبنان	غارات اسرائيلية بلغت ١٨ على قرية الغازية ١٨ شهيد ٤٠ جريح.
٧٧/١١/١٢	لبنان	قصف مناطق صور والنبطية.
٧٨/٢/١٠		قصف لقرى الطيبة ورب ثلاثين في قضاء النبطية
٧٨/٢/١٢		قصف طير حرفا قتيلا، ٤ جرحى
٧٨/٢/١٤		قصف راشيا الفخار والنبطية والقرى اصابة طفل وامرأة المجاورة
٧٨/٢/١٦		زوارق وطائرات حربية فوق صور وبنت جبيل.
٧٨/٢/١٦		قصف منطقة صور وبنت جبيل اصابة شخص وطريق بنت جبيل - يازين
		قصف تلة شلعبون، تلة مسعود، صف الهوى والمشتى
		تحلق طائرات فوق النبطية وصيدا اصابة فتاتين وصور وزوارق حربية
		على طول الشاطئ من رأس الناقورة وتدمير العديد من حتى عدلون. قصف حاصبيا، راشيا المنازل الفخار والحاصباني
٧٨/٢/١٧		قصف مجدل سلم، خربة سلم، قبريخا والصوانة

تحليق الطائرات فوق صور والزوارق	
على شاطئ صور - صيدا	
تحليق الطائرات فوق صور. قصف	
قرى الناقورة، يارين، طير حرفا،	
عيترون، بليدا، وميس الجبل.	
وزوارق حربية ترافقها طائرات	
الهليكوپتر	
قصف الناقورة، يارون، يارين،	٧٨/٢/٢٠
مشمع، طير حرفا، بنت جبيل	
والنبطية	
قصف حاصبيا، الخيام، ابل السقي،	٧٨/٢/٢٢
راشيا الفخار، بلاط، برغى عين قنيا	
وشويا	
قصف ميس الجبل، الناقورة،	٧٨/٢/٢٣
علما الشعب، يارين، الظهرية،	
مروحين، رامية. وتحليق الطيران	
فوق صور وبنت جبيل والعرقوب	
قصف مجدل سام، خربة سام، قبريخا،	٧٨/٢/٢٤
الصوانة، بليدات حولا، شقرا،	
رب الثلاثين، الطيبة، النبطية.	
وزوارق على الشواطىء	
طائرات فوق البقاع	٧٨/٢/٢٨
قصف الناقورة وطائرات استطلاع وزوارق دورية	٧٨/٣/١

اعتداء على مارون الرأس والماري	٧٨/٣/ ٣
قصف رشاف، حريص، مروحين،	٧٨/٣/ ٤
البساتين، الظهرية وام التوت والزلوطية	
قصف بحري لعدلون والصرفند	٧٨/٣/ ٥
وبحري النبطية	
قصف قرى النبطية	٧٨/٣/ ٦
قصف حاصبيا، والطائرات فوق	/٣/٢٠
حاصبيا، مرجعيون البقاع الغربي.	
مقتل مواطن وابنته.	
زوارق اسرائيلية تطارد سفينة محملة	/٣/١١
بلاؤرز	
اسرائيل تحتاح الجنوب.	/٣/١٥
الطائرات تقصف صور، الدامور	٣/١٦
والاوزاعي.	
اسرائيل تنفذ مذبحه عدلون ١٧ قتيلا.	
المعارك مستمرة والطيران يقصف	٣/١٧
كل الجنوب.	
في تقرير الامم المتحدة عن عدد القتلى	٣/١٩
في جنوب لبنان خلال الاجتياح	
الاسرائيلي بلغ ٧٠٠ قتيلا و ١٦٠	
الف شردوا.	
القرار ٤٢٥.	٣/٢٠
اسرائيل تتحدى مجلس الامن	٧٨/٣/٢١

وتواصل عدوانها .	
قصف القطاعين الغربي والشرقي .	٣/٢٢
قصف صور والنبطية بالطيران .	٣/٣٤
قصف حاصباني .	٣/٢٥
قصف القاسمية .	٧٨/٣/٣٠
طيران فوق صور والمخيمات .	٧٨/٤/ ٢
قوات اسرائيل تهدم المنازل .	٤/ ٣
العدو يعرقل عودة النازحين .	٤/ ٤
اسرائيل تدخل عين جرفا .	٤/ ٧
نسف عشرات المنازل في بنت جبيل .	٤/ ٨
اسرائيل تبدأ انسحابها المحدود .	٤/١١
مطار اسرائيل للطائرات المروحية	٤/١٧
في قضاء صور .	
اسرائيل تدخل كفرشوبا .	٤/١٨
مجموعة اسرائيلية تدخل شبعاء .	٤/١٩
اسرائيل تقتل مواطنين لبنانيين	٤/٢٠
في عين بعال .	
قوات اسرائيل تنقب عن الاثار	٤/٢٦
في منطقة صور .	
قوات اسرائيلية تشتبك بالعصي مع	٤/٢٩
القوات النروجية في شبعاء .	
زرع الغام في كفرشوبا والماري .	٤/٣٠
الدوريات الاسرائيلية تدخل القرى	٧٨/٥/ ٧

التي انسحبت منها .	
دورية اسرائيلية تدخل كفرشوبا	٥/ ٨
وكفر حانة .	
تحليق الطيران فوق البقاع .	٥/١٠
القوات الاسرائيلية تعود الى زبقين .	٥/١٤
قوات الاحتلال الرسرايلي تحول	٥/١٨
الى دير يوحنا	
قصف ارنون والنبطية .	٥/٣٠
قتل ٣ اشخاص وجرح	
قنابل عنقودية في برج الشمالي	٥/٣١
تقتل فتى وتصيب اثنين	
قصف مدرسا القعقية	٦/ ١
مقتل ٦ فتيان وجرح	
خطف راعي من كفرشوبا .	
قصف راشيا الفخار والفريديس .	٥/ ٩
انزال في العقبة .	٦/١٠
قصف راشيا الفخار .	٦/١٧
قنبلة عنقودية في ارزون .	٦/٢٠
مقتل ٣ اطفال .	
زوارق تقترب من الناقورة .	٦/٢٥
قذائف على الخربة حيث القوات	٦/٢٨
الدولية .	
زوارق مقابل شاطئ طرابلس .	٦/٢٩
قصف المواقع النروجية في الفريديس .	٦/٣٠
اصابة جندي	
وراشيا الفخار	
قصف ابل السقي وراشيا الفخار .	٧/ ١
زورق اسرائيلي يطارد باخرة يونانية	٧/ ٤

غارة على برج البراجنة والدامور . ٣ شهداء ١٤ جرحى .	/٨/٢٢
٣ طائرات فوق صيدا .	/٨/٢٣
٣ زوارق باتجاه صور .	/٨/٢٤
زوارق مقابل البرغلية .	/٨/٢٥
الطائرات تغطي سماء الجنوب .	/٨/٢٦
زوارق تعبر نحو الشمال .	/٨/٢٧
دوريات اسرائيلية على الشريط الحدودي . وقصف النبطية .	/٨/٣٠
قصف العيشية والنبطية .	/٩/ ٥
لغم اسرائيلي في حرج شبعاء يمزق فتا .	/٩/ ٧
قصف النبطية اليوم الثالث .	/٩/١٠
طيران فوق البقاع والجنوب وبيروت .	/٩/١١
٣ طائرات فوق صور .	/٩/١٢
قصف النبطية قتيلين و ٤ جرحى	/٩/١٢
خرق جدار الصوت فوق القطاع الشرقي .	/٩/١٤
قصف القطاعين الشرقي والغربي والنبطية .	/٩/١٥
حشود اسرائيلية على القطاع الشرقي .	/٩/١٧
تحليق الطيران وقصف النبطية .	/٩/١٨
زوارق تطارد البواخر التجارية .	/٩/١٩
زوارق وطيران في بحر الجنوب وسمائه .	٧٨/٩/٢٠

في مياه صور .	
تحركات في البحر والجو .	/٧/ ٧
قصف جبل الريحان	/٧/ ٨
اختراق الاجواء في الجنوب والبقاع وزوارق في البحر .	/٧/ ٩
اختراق جدار الصوت فوق صيدا .	/٧/١١
احراق منازل في بنت جبيل ومارون الرأس مثل علون وبيضون .	/٧/١٥
مقتل اثنين وجرح ٤ الغام في ابل السقي .	/٧/١٨
اسرائيل تدخل كفرشوبا .	/٧/٢٣
اختراق جدار الصوت فوق النبطية .	/٧/٢٦
اختراق جدار الصوت ثلاث مرات فوق صور وزوارق على الشاطئ	٧٨/٧/٢٩
اسلحة جديدة افرغت في مرجعيون .	/٧/٣٠
قصف الجيش اللبناني المتوجه الى الجنوب .	/٨/ ١
٤ طائرات فوق صيدا .	/٨/ ٤
٦ طائرات فوق صور .	/٨/ ٥
طائرة وزوارق في سماء ومياه صيدا .	/٨/ ٦
الطائرات تخترق جدار الصوت فوق القطاع الشرقي .	/٨/١٣
٤ طائرات فوق صور .	/٨/١٩
طائرات وزوارق في سماء ومياه صيدا .	/٨/٢٠

اسرائيل تسيطر على القطاعين الاوسط والشرقي .	٩/٢١
قصف النبطية	٩/٢٦
٥ قتلى، ٢٠ جريح .	
تحرك اسرائيلي مقابل القطاعين الاوسط والغربي .	١٠/ ٣
زوارق وطائرات في مياه وساء الجنوب	١٠/ ٤
٣ زوارق تقصف منطقة الجناح .	١٠/ ٦
تجدد القصف للقطاع الشرقي .	١٠/١٣
قصف جوار شبعاء .	١٠/١٧
زوارق اسرائيلية تطارد باخرة تجارية .	١٠/٢٥
قصف القطاعين الشرقي والغربي .	١٠/٢٩
اسرائيل تخطف سفينة تجارية .	١٠/٣٠
قذائف على النبطية والجوار .	١١/ ٢
٣ قذائف على عبشيت وعدنيت .	١١/ ٣
١ - شهيد	
قصف القطاع الاوسط .	١١/ ٣
انفجار قنبلة عنقودية .	١١/١٦
عبور اسرائيلي لمرجعيم وطيران كثيف .	١١/١٧
قصف تلل شبعاء .	١١/٢١
طائرات تحلق فوق البقاع العربي وراشيا الوادي وزحلة .	١٢/ ١
قصف حاصبيا والقطاع العربي .	١٢/ ٢
قصف البقاع الغربي .	١٢/ ٣

خطف سفينة قبرصية من صور الى حيفا .	١٢/ ٤
الجرافات الاسرائيلية توسع مدرج مطار الخيام .	١٢/ ٧
حشود اسرائيلية في تلل كفرشوبا .	١٢/ ٩
زوارق اسرائيلية تطارد باخرتين وتسحب احداها .	١٢/١٣
انفجار قنبلة عنقودية .	١٢/١٥
غارة على البرج الشمالي وظهر البرج قتيلان . وجريح . والواسطة .	١٢/٢١
دخول منطقة القوات الدولية / قصف شهيد واحد ٤ جرحى . اسرائيلي . لمنطقة النبطية وضواحيها .	١٢/٢٢
دبابات اسرائيلية تدخل مرجعيون .	١٢/٢٣
زوارق اسرائيلية تقترب من شاطئ راس العين .	١٢/٢٤
حشود اسرائيلية في منطقة الشريط الحدودي .	١٢/٢٧
المدفعية الاسرائيلية تقصف النبطية والقطاع الشرقي .	١٢/٢٩
تحرك الزوارق الاسرائيلية والطائرات في المياه الاقليمية اللبنانية	٧٩/١/٢
الطائرات تحلق فوق مدينتي صيدا وصور	٧٩/١/ ٣

٧٩/١/١٤ الطائرات الاسرائيلية تخرق جدار الصوت فوق بيروت.

٧٩/١/١٥ دخول الدبابات الاسرائيلية بلدة ياطر وزوارق في مقابل الرشيدية.

٧٩/١/١٦ محاولة انزال اسرائيلية في منطقي رأس العين والرشيدية.

٧٩/١/١٩ عدوان على ارنون والعيشية
والمحمودية ومخيم برج الشمالي

٧٩/١/٢٠ قصف النبطية وقراها جرح ٧ اشخاص

٧٩/١/٢٢ قصف النبطية وقراها وحاصبيا

٧٩/١/٢٣ قصف اسرائيلي لصور وحاصبيا

والنبطية ومخيم الرشيدية وبرج الشمالي

٧٩/١/٢٤ تقدم اسرائيلي باتجاه جسر الخردلي وقصف مدفعي لقرية ارنون.

٧٩/١/٢٥ الطيران الاسرائيلي يحلق فوق الجنوب ٣ شهداء وجرح ١

٧٩/١/٣٠ طيران اسرائيلي فوق صيدا وصور.

٧٩/٢/ ١ الطيران يحلق فوق الجنوب

٧٩/٢/ ٥ المدفعية تقصف النبطية والعيشية

٧٩/٢/١١ اشتباك نرويجي اسرائيلي في بيار شعبا

٧٩/٢/١٧ الطيران يحلق فوق العرقوب وحاصبيا

والقطاع الغربي

٧٩/٢/٢٤ الصواريخ تتساقط فوق حاصبيا

٧٩/٢/٢٦ اسرائيل تعتقل ٦ بحارة من صور

٧٩/٢/٢٦ الطيران يحلق فوق النبطية وبيروت

وحاصبيا وانفجار لغم اسرائيلي يقتل مواطن

٧٩/٢/٢٧ الطيران يحلق فوق مناطق كفرشوبا

وشعبا وكفر حمام

٧٩/٣/ ٤ اسرائيل تقصف الرشيدية والنبطية

٧٩/٣/ ٥ الطيران يحلق فوق النبطية

٧٩/٣/ ٧ الطيران يحلق فوق القرى الحدودية

٧٩/٣/١١ الطيران يحلق فوق بيروت وطرابلس

٧٩/٣/١٢ الطيران يحلق فوق صيدا وصور

وعين الحلوة

٧٩/٣/١٣ المدفعية تقصف النبطية والحاصباني،

١٢ قرية جنوبية

٧٩/٣/١٤ اعتراض زوارق اسرائيلية للوحدات

البحرية الفرنسية بين صور والناقورة

٧٩/٣/١٩ تعرض باخرة بلغارية متجهة الى ميناء

صور للتفتيش من قبل الزوارق

الاسرائيلية.

٧٩/٣/٢٠ قصف الرشيدية وبرج الشمالي ٤ جرحى

٧٩/٣/٢٩ حلقت ٩ طائرات اسرائيلية فوق

صور والمخيمات المحيطة بها.

٧٩/٣/٣٠ الطائرات الاسرائيلية تحلق فوق

صور وضواحيها

فخيمي الباراد والبداوي	
حلقت الطائرات الاسرائيلية فوق	٧٩/٤/٣٠
صور والمخيمات.	
طائرات اسرائيلية تحلق فوق صور	٧٩/٥/ ٣
والقطاع الغربي والقطاع الشرقي	
طائرات اسرائيلية تحلق فوق بيروت	٧٩/٥/ ٤
غارة اسرائيلية على الشمال تؤدي الى	٧٩/٥/ ٦
مقتل ٦ اشخاص وجرح اكثر	
من ثلاثين	
اعتداء اسرائيلي بالطائرات على	٧٩/٥/ ٧
الريحان والعيشية	
اغارت الطائرات الاسرائيلية على	٧٩/٥/ ٨
بلدتي العقبة وتفاحا والزهراني	
قوة مدرعة اسرائيلية تغزو « شقرا »	٧٩/٥/ ٩
وتخطف ١٥ شاباً	
طائرات اسرائيلية فوق الجنوب،	٧٩/٥/١٠
وزوارق مقابل شاطئ الرشيدية	
ورأس العين	
مصرع ٧ اطفال في السكسكية	٧٩/٥/١١
بانفجار قنبلة عنقودية اسرائيلية	
المدفعية الاسرائيلية تقصف برعشيت	٧٩/٥/١١
هجوم اسرائيلي على شاطئ عدلون	٧٩/٥/١٨
تحليق للطيران الاسرائيلي فوق القطاع الغربي	٧٩/٥/١٩

العدو يقصف البساتين المحيطة	٧٩/٤/ ١
بالرشيدية وارنون	
غارات جوية على الدامور والرشيدية ١ شهيد	٧٩/٤/١٠
الطائرات والمدفعية تقصف قرى	٧٩/٤/١١
الجنوب والنبطية وكفر تبين	
وكفر رمان والعيشية والريحان	
والرشيدية	
تحليق متواصل للطائرات فوق	٧٩/٤/١٣
القطاعات الثلاثة والمدفعية تقصف	
منطقتي قليا واللافي	
قصف مدفعي وصاروخي اسرائيلي	٧٩/٤/١٦
على الرشيدية وصور	
طائراتان تحلقان فوق مدينة بيروت	٧٩/٤/١٧
زوارق اسرائيلية تقصف مخيم نهر الباراد ٣ شهداء	٧٩/٤/٢٢
زوارق اسرائيلية تقصف صور ١٠ جرحى	٧٩/٤/٢٣
والمخيمات	
اسرائيل تضرب الجنوب من البر	٧٩/٤/٢٤
والبحر والجو	
٥٠ قذيفة اسرائيلية فوق صور	٧٩/٤/٢٥
الضحايا ٧٢ مدني بينهم	
٢١ طفلاً	
اسرائيل تقصف النبطية وحاصبيا	٧٩/٤/٢٦
وضواحي صيدا	
الطائرات الاسرائيلية تحلق فوق	٧٩/٤/٢٩

غارات جوية اسرائيلية وقصف مدفعي كثيف على قرى النبطية وصور والقطاع الشرقي	٧٩/٦/ ٨
قصف المدفعية الاسرائيلية مناطق برغز وكوكبا، قليا، الحاصباني	٧٩/٦/١٤
تحليق طيران على البقاع والشمال والجنوب وبيروت	٧٩/٦/١٥
غارتان اسرائيليتان على شاطئ القاسمية وشويا وسقوط ١٤ جريحا بينهم ٤ أطفال	٧٩/٦/١٨
قصف اسرائيلي للعيشية، دير الريحان، والقطاع الاوسط وطيران اسرائيلي فوق صيدا والنبطية وصور.	٧٩/٦/١٩
قصف اسرائيلي لكافة القطاعات وتركز القصف على النبطية، ورافقه طيران فوق صور وصيدا والمخيمات الفلسطينية، وسقوط قتيلة وجريح واحد	٧٩/٦/٢٠
طيران فوق بيروت	٧٩/٦/٢٥
الاجتياح الاسرائيلي للبنان حتى مشارف العاصمة بيروت	٨٢/٦/ ٤
الاجتياح الاسرائيلي لأول عاصمة عربية (بيروت).	٨٢/٧/١٢

وحدات بحرية اسرائيلية تعترض سفينة شحن في طريقها الى بيروت	٧٩/٥/٢١
طائرات اسرائيلية تغير على الناعمة ١٠ وجرح ٣٥ والدامور والعيشية تؤدي الى استشهاد	٧٩/٥/٢٣
قصف بري وبحري لصور ومخيم البص وجويا وزوارق وهيلكوبتر على امتداد الشاطئ	٧٩/٥/٢٣
مدفعية العدو الاسرائيلي تقصف الدوير والكفور	٧٩/٥/٢٥
قصف مدفعية العدو الاسرائيلي قرى الاوسط النبطية والطية والعيشية	٧٩/٥/٢٦
غارة جوية على الرشيدية وقصف مدفعي يشمل القطاعين الاوسط والشرقي	٧٩/٥/٢٦
قصف المدفعية الاسرائيلية قرى حاريس، كفرا، السلطانية، تبين، وادي السلوفي، وادي الحجر	٧٩/٥/٢٨
وضواحي النبطية والعيشية وصور. تحليق طائرات معادية على الجنوب وبيروت	٧٩/٥/٢٩
قصف مدفعي على النبطية	٧٩/٥/٣٠
تحليق طيران فوق بيروت	٧٩/٦/ ٤
تحليق طيران فوق بيروت	٧٩/٦/ ٥

جدول رقم (٢)
يبين هذا الجدول قرارات الأمم المتحدة التي تدين
الاعتداءات على الأراضي اللبنانية
منذ ١٩٥٣ إلى ١٩٨٢

رقم القرار	تاريخ القرار	جهة الاصدار	البلد
قرار رقم ٢٧٠	٦٩/٨/٢٦	مجلس الأمن	لبنان (ادانة الهجوم على جنوب لبنان)
قرار رقم ٢٨٠	٧٠/٥/١٩	مجلس الأمن	لبنان (ادانة الهجوم على لبنان)
قرار رقم ٣١٣	٧٢/٢/٢٨	مجلس الأمن	لبنان (مطالبة اسرائيل الكف على اعمالها العسكرية ضد لبنان)
قرار رقم ٣١٦	٧٢/٦/٢٦	مجلس الأمن	لبنان (ادانة هجمات اسرائيل على لبنان).
قرار رقم ٣٣٢	٧٣/٤/٢١	مجلس الأمن	لبنان (ادانة هجمات اسرائيل على لبنان)
قرار رقم ٣٣٧	٨٣/٨/١٥	مجلس الامن	لبنان (ادانة اسرائيل لخرقها سيادة لبنان)
قرار رقم ٣٤٧	٧٤/٤/٢٤	مجلس الأمن	لبنان (ادانة اسرائيل لخرقها سيادة لبنان)
قرار رقم ٣٣٣١	٧٤/١٢/١٧	الجمعية العامة	لبنان (شجب هجمات اسرائيل على مخيمات اللاجئين)

قرار رقم ٤٢٥	٧٨/٣/٢٠	مجلس الأمن	لبنان (شجب الاعتداء على الجنوب اللبناني)
قرار رقم ٤٢٦	٧٨/٣/٢٠	مجلس الأمن	لبنان (الانسحاب الفوري من جنوب لبنان)
قرار رقم ٥٠٨	٩٨٢/٦/٢٠	مجلس الأمن	لبنان (ادانة الاجتياح الاسرائيلي للبنان)
قرار رقم ٥٠٩	٩٨٢/٦/٢٠	مجلس الأمن	لبنان (الانسحاب الفوري من لبنان)
قرار رقم ٥٢٤	٩٨٢/٧/١٢	مجلس الأمن	لبنان (ادانة مذابح شاتيلا وصبرا)

Oded Yinon: Stratégie pour Israël dans les années 80

L'article qui suit, d'Oded Yinon présente, me semble - t-il, de façon exacte et détaillée, le projet qui est celui du régime sioniste actuel - le régime de Sharon et Eltan - concernant le Moyen - Orient, à savoir la division de la région en petits Etats, et le dementiellement de tous les Etats arabes. Je voudrais, en guise de préambule, attirer l'attention du lecteur sur quelques points: 1. L'idée que tous les Etats arabes doivent être fragmentés en petites unités, par l'oeuvre d'Israël, est une idée récurrente dans la pensée stratégique israélienne. 2. On perçoit très clairement le lien étroit qui existe entre ce projet et la pensée néo - conservatrice américaine, particulièrement dans les notes de l'auteur pour son propre article. Mais, en dépit d'une référence de pure forme à la défense de l'occident» face au pouvoir soviétique, l'objectif réel de l'auteur, et du régime israélien actuel, est bien clair: faire d'un Israël impérialiste une puissance mondiale. En d'autres termes, Sharon se propose de tromper les Américains après avoir joué le monde entier. 3. Très évidemment, bien des faits, dans les notes comme dans le texte même: sont falsifiés ou omis, comme par exemple l'aide financière des Etats - Unis à Israël. D'autres prétendus faits sont de pures inventions. Mais il ne faudrait pas pour autant regarder ce projet comme dénué de toute portée pratique, ou irréalisable, au moins à court terme. Le projet reproduit fidèlement les théories «géopolitiques» qui avaient cours en Allemagne dans les années 1840 - 1933, qui furent adaptées telles quelles par Hitler et le nazisme, et qui guidèrent leur politique en Europe de l'Est. Les objectifs fixés par ces théories, en particulier le dementiellement des Etats existants, reçurent un début de réalisation de 1939 à 1941, et seule une coalition à l'échelle mondiale en empêcha l'application à long terme.

Les notes sont de l'auteur de l'article. J'ai cependant souligné (italiques) certains passages de ce texte.

Israël Shahak, 13 juin 1982.

En ce début des années 1980, Israël a besoin de trouver des perspectives nouvelles, de redéfinir sa place dans le monde, de se fixer des objectifs à l'intérieur comme à l'extérieur. Besoin devenu cas urgent en fonction des mutations cruciales subies par le pays lui-même, par cette région du globe, par le monde tout entier. Nous sommes à l'aube d'une ère nouvelle de l'histoire de l'humanité, une ère qualitativement différente des précédentes, de caractère totalement nouveau. C'est pourquoi il est essentiel de comprendre les mutations qui caractérisent cette période historique; et c'est pourquoi aussi il faut définir une conception du monde et une stratégie concrète en fonction des conditions nouvelles. L'existence, la prospérité, la stabilité de l'Etat Juif dépendront de sa capacité de donner un cadre nouveau à ses affaires intérieures et extérieures.

zones du Tiers Monde riches en minerais. Si l'on rapproche la doctrine Gorchkov de la doctrine nucléaire soviétique actuelle - une guerre nucléaire n'est pas la fin du monde mais celle de la puissance militaire occidentale, et la condition de la victoire du marxisme - léninisme -, on comprendra que là résident les principales menaces pour la paix du monde et pour notre existence. Depuis 1967, les Soviétiques ont adapté ainsi la thèse de Clausewitz «La guerre est le prolongement de la politique, en termes nucléaires»; ils en ont fait le principe qui guide toute leur stratégie politique. Dès à présent; ils poursuivent la réalisation de leurs objectifs au Moyen - Orient et dans le monde entier. S'y opposer, telle est l'urgence prioritaire pour notre sécurité et naturellement pour celle du monde libre tout entier. Tel est pour nous le premier des périls extérieurs⁴.

Le monde arabe islamique n'est pas, on le voit, l'élément majeur dans nos problèmes stratégiques des années 1980, bien qu'il constitue la première menace immédiate contre Israël, en raison de sa puissance militaire croissante. Ce monde islamique, avec ses minorités ethniques, ses divisions, ses crises internes qui le rongent (voir le Liban, l'Iran non arabe, et maintenant la Syrie), est incapable de résoudre ses problèmes fondamentaux et par conséquent ne peut être une véritable menace pour Israël à long terme; il l'est cependant à court terme, en raison de sa puissance militaire. A long terme, le Moyen - Orient ne pourra pas survivre dans ses structures actuelles, sans passer par des transformations révolutionnaires. Le monde arabe islamique n'est qu'un château de cartes construit par des puissances étrangères - la France et la Grande - Bretagne dans les années 1920 - au mépris des aspirations des autochtones. Cette région n'a été arbitrairement divisée en 19 Etats, tous composés de groupes ethniques différents, de minorités, hostiles les uns aux autres; si bien que chacun des Etats arabes islamiques d'aujourd'hui se trouve menacé de l'intérieur en raison de dissensions ethniques et sociales, et que dans certains d'entre eux, la guerre civile est déjà à l'œuvre⁵. La plupart des Arabes, 118 millions sur 170, vivent en Afrique; 45 millions d'entre eux vivent en Egypte. Hors de l'Egypte, les Etats du Maghreb sont peuplés d'Arabes et de Berbères. En Algérie, une guerre civile opposée déjà les deux ethnies dans les montagnes de Kabylie; 1 - Maroc et l'Algérie, qui sont en guerre pour la possession du Sahara anciennement espagnol, connaissent également des conflits internes. L'Islam militant menace l'intégrité de la Tunisie, et Kadhafé foment des guerres ruineuses pour les Arabes eux - mêmes alors que son propre pays faiblement peuplé ne peut devenir une nation puissante. C'est pourquoi il a tenté à plusieurs reprises la fusion de son pays avec des Etats plus solides, comme l'Egypte et la Syrie. Le Soudan, le plus violemment écartelé des pays arabes islamiques actuels, comprend quatre groupes opposés les uns aux autres: une minorité arabe sunnite, qui domine une majorité d'Africains non arabes, d'animistes et de chrétiens. En Egypte, on trouve une majorité musulmane sunnite face à une forte minorité chrétienne - groupe de 7 millions d'âmes, majoritaire en Haute Egypte, qui pourraient bien, comme Sadate en exprimait la crainte dans son discours du 8 mai, réclamer un Etat qui leur soit propre, une sorte de «second Liban chrétien» en Egypte. Tous les Etats arabes à l'est d'Israël sont déchirés, en proie à des conflits internes, plus encore que les Etats du Maghreb. La Syrie ne diffère en rien du Liban si ce n'est pas son régime militaire fort. Mais elle est le théâtre d'une véritable guerre civile entre la majorité de la population sunnite et la minorité alaouite chiite - 12% à peine de la population - qui détient le pouvoir: on voit que les causes de conflit sont sérieuses.

Il l'Irak, de son côté, ne diffère guère de ses voisins, bien que là, la majorité soit chiite et la minorité gouvernante, sunnite. En Irak, 65% de la population n'a aucune part aux décisions politiques; le pouvoir est aux mains d'une classe gouvernante représentant 20% de la population, plus une forte minorité Kurde dans le nord du

On voit déjà apparaître les traits qui caractériseront notre époque, et qui marquent une véritable révolution dans notre mode de vie. La mutation majeure est l'effondrement de l'humanisme, du rationalisme, qui fut le fondement même de la civilisation occidentale depuis la Renaissance. Les théories politiques, sociales, économiques fondées sur cette philosophie se réclament de certaines «vérités» qui maintenant disparaissent. Par exemple, l'idée que l'homme, en tant qu'individu, est le centre de l'univers, et que cet univers n'existe que pour répondre à ses besoins matériels fondamentaux. Cette idée se heurte en effet à la constatation que les ressources mondiales sont insuffisantes pour subvenir aux besoins de l'homme, à ses besoins économiques et démographiques. Dans le monde qui compte quatre milliards d'êtres humains, et des ressources économiques et énergétiques dont la croissance ne serait pas celle des besoins des hommes, il ne serait guère réaliste de prétendre perpétuer l'axial social occidental: c'est - à dire un désir de consommation illimitée. L'idée que l'éthique n'a aucun rôle à jouer dans la détermination du comportement humain, qui se dépend que de ses besoins matériels, cette idée n'a plus cours dans un monde où pratiquement toutes les valeurs disparaissent. nous n'avons plus de repère pour les choses les plus simples, et en particulier pour tout ce qui nous renvoie à cette simple question: qu'est - ce qui est bien, qu'est - ce qui est mal?

L'idée que les aspirations et les capacités humaines sont sans limites pâlit devant les tristes réalités de la vie, lorsque nous voyons l'ordre du monde se faire désordre autour de nous. Les garanties de liberté deviennent dérisoires dans un monde où les trois quarts des hommes vivent sous des régimes totalitaires. Le socialisme, le communisme ont tourné en parodie les idées d'égalité et de justice sociale. Aucun débat n'a tenté d'examiner la vérité de ces deux idées mais il est certain au moins qu'elles n'ont pas été mises en pratique et que la majorité des hommes ont perdu la liberté et toute chance d'égalité et de justice. Dans l'ère atomique qui est la nôtre, et dans laquelle nous vivons encore relativement en paix depuis trente ans, le principe de paix entre les nations, de coexistence, n'a pas de sens face à la doctrine politico-militaire professée par une superpuissance telle que l'U.R.S.S., doctrine qui non seulement professe qu'une guerre nucléaire est possible et nécessaire aux objectifs du marxisme, mais prévoit également que l'issue d'une telle guerre peut admettre un vainqueur et une survie.

Les concepts sur lesquels reposait la société, et notamment l'occidentale, subissent actuellement une mutation sous la pression des transformations politiques, militaires et économiques. La puissance militaire de l'U.R.S.S., tant conventionnelle que nucléaire, a fait de la période historique qui s'ouvre maintenant un ultime moment de répit avant le catalyseur qui détruira une grande partie de notre monde, guerre universelle multi - dimensionnelle auprès de laquelle les guerres du passé apparaîtront comme simples jeux d'enfants la puissance des armes, conventionnelles ou nucléaires, leur quantité, leur précision, leur qualité, vont bouleverser notre monde, le friser littéralement exploser en l'espace de quelques années, et nous devons nous aussi en Israël nous préparer à affronter ce bouleversement. C'est là la formidable menace contre notre existence et celle du reste du monde occidental. La lutte pour s'assurer les ressources de la planète, non pas seulement de monopole arabe du pétrole mais également la nécessité pour l'Occident d'importer du tiers monde la plus grande partie de ses matières premières, sont à l'origine de la transformation du monde que nous connaissons actuellement. Le monde occidental découvre que l'U.R.S.S. s'est donné pour but de le vaincre en s'assurant le contrôle des gigantesques ressources du golfe persique, de sud de l'Afrique, réserve mondiale de minerais essentiels. Nous pouvons imaginer à quelle échelle se produira le conflit qui se prépare dans l'avenir.

La doctrine Gorchkov réclame pour l'Union soviétique le contrôle des océans et des

notre économie nationale. Un quart de notre produit national brut actuel, ou bien un tiers de notre budget est aujourd'hui consacré à l'achat de pétrole. La recherche de travaux gisements dans le Néguev et sur la côte ne va pas modifier cet état de fait dans un proche avenir.

Il est donc d'importance vitale pour nous de regagner le Sinaï avec ses ressources, exploitées et potentielles. C'est pour nous un objectif politique prioritaire, que les accords de Camp David et les accords de paix nous empêchent de poursuivre. La faute en incombe au gouvernement israélien actuel et aux gouvernements qui ont ouvert la voie à la politique de compromis sur les territoires. Les gouvernements de coalition qui se sont succédé depuis 1967. Après la restitution du Sinaï, les Egyptiens ne seront plus obligés de respecter le traité de paix, et ils s'efforceront de rejoindre camp arabe et l'alliance soviétique, afin de s'assurer appui politique et assistance militaire. L'aide américaine n'est assurée qu'à court terme, pour la période de paix fixée par les accords; et l'affaiblissement de leur assistance. Sans pétrole, sans les revenus dérivés du pétrole, compte tenu des dépenses actuelles normées, nous ne pourrions pas maintenir les conditions présentées en Israël et nous serons contraints d'agir de façon à rétablir, dans le Sinaï, la situation antérieure à la visite de Sadate et publicité de paix malencontreux signé avec lui en mars 1979¹².

Pour atteindre ce but, Israël dispose essentiellement de deux moyens, l'un direct, l'autre indirect. Le moyen direct est de moins réaliste des deux en raison de la nature du régime israélien, de son gouvernement, de la sagacité de Sadate qui obtint notre retrait du Sinaï. Sa plus grande réussite après la guerre de 1973. Israël ne prendra pas l'initiative de rompre le traité, ni aujourd'hui, ni en 1982, à moins d'y être économiquement et politiquement, et que l'Egypte fournisse à Israël un prétexte pour reprendre le Sinaï pour la quatrième fois dans notre courte histoire. Il reste donc la voie indirecte. Une situation économique égyptienne, le caractère du régime, sa politique pan-arabe vont créer une situation telle qu'après avril 1982, Israël va se trouver contraint d'agir, directement ou indirectement pour reprendre le Sinaï en tant que réserve stratégique, économique et énergétique à long terme. En raison de ses conflits internes, l'Egypte ne représente pas un problème stratégique d'un point de vue militaire, et elle pourrait être aisément réduite à sa situation d'après la guerre de juin 1967¹³.

Le mythe de l'Egypte, homme fort du monde arabe, ébranlé en 1956. n'a pas survécu à 1967; mais notre politique et la restitution du Sinaï, ont fait du mythe un «fait». Mais sur le plan réel, la puissance égyptienne, comparée à celle d'Israël seul, et à celle du monde arabe, a diminué de 50% depuis 1967. L'Egypte n'est plus la première puissance politique du monde arabe, et elle est à la veille d'une crise économique. Sans aide extérieure, la crise va se produire inévitablement¹⁴. A court terme, grâce à la restitution du Sinaï, l'Egypte va marquer quelques points, mais seulement jusqu'en 1982; et cela ne modifiera pas à son avantage le rapport de forces mais pourrait même entraîner sa ruine. L'Egypte, dans sa constitution intérieure actuelle, est déjà moribonde, et plus encore si nous prenons compte la rupture entre chrétiens et musulmans, qui va croissant. Démanteler l'Egypte, amener sa décomposition en unités géographiques séparées tel est l'objectif politique d'Israël sur son front accidentel, dans les années 1980. L'Egypte est effectivement déchirée; l'autorité n'y est pas une mais multiple. Si l'Egypte se désagrège, des pays tels que la Libye, le accompagneront l'Egypte dans sa chute et sa dissolution. On aura plus. In Etat chrétien copte en Haut Egypte, et un certain nombre d'états faibles, au pouvoir très circonscrit, au lieu du gouvernement centralisé actuel; c'est le développement historique logique et inévitable à long terme rendu seulement par accord de paix de 1979¹⁵.

pays le sort de ce pays se fait analogue à celui du Liban bien, de la Syrie aujourd'hui. Les germes de dissolution internes et de guerre civile apparaissent déjà, surtout depuis la prise du pouvoir en Iran par Khomeiny, en qui les chiites voient leur chef naturel. Tous les pays du golfe et l'Arabie Saoudite sont construits sur du sable qui ne contient que du pétrole. Au Koweït, les Koweïtiens ne constituent qu'un quart de la population, au Bahreïn, chiites sont la majorité, mais privés de pouvoir. Dans les Emirats Arabes Unis, les chiites constituent la majorité mais les sunnites détiennent le pouvoir. Il en est de même à Oman, au Nord-Yémen, et même au Sud-Yémen marxiste, où l'on trouve une minorité chiite substantielle. En Arabie Saoudite, la moitié de la population est étrangère - égyptienne, yéménite - et c'est une minorité saoudite qui détient le pouvoir. La Jordanie est en réalité palestinienne, dirigée par une minorité bédouine transjordanienne, mais l'armée dans sa majorité, et la bureaucratie, sont palestiniennes. En fait, Amman est une ville aussi palestinienne que Naplouse. Tous ces pays ont des armées puissantes. Mais là aussi, tout n'est pas simple. L'armée syrienne aujourd'hui est principalement sunnite, mais dirigée par un corps d'officiers alaouites; l'armée irakienne est chiite et ses chefs sont sunnites. Cet état de fait prendra une grande importance à long terme, car le loyalisme de l'armée ne tiendra pas longtemps, le seul dénominateur commun étant l'hostilité envers Israël, et même ce facteur s'avère aujourd'hui insuffisant.

Les Etats du Golfe, l'Arabie Saoudite, la Libie et l'Egypte sont les pays du monde les plus riches en pétrole et en capitaux mais ces richesses sont aux mains de groupes très restreints qui ne peuvent s'appuyer sur aucune base populaire; de plus aucune armée ne garantit à ces régimes un soutien suffisant. L'armée saoudienne, malgré tout son équipement, est impuissante à défendre le régime contre des menaces internes ou extérieures - les événements de La Mecque en 1980 en sont un exemple. Telle est la triste situation de fait, la situation troublée des pays qui entourent Israël. C'est une situation lourde de menaces, de dangers, mais aussi riche de possibilités, pour la première fois depuis 1967. Les chances qui n'ont pas été saisies alors peuvent se présenter de nouveau, plus accessibles, dans les années 80, dans des circonstances et avec une ampleur que nous ne pouvons même pas imaginer aujourd'hui.

La politique de «paix», la restitution des territoires, sous la pression des Etats-Unis, excluent cette chance nouvelle qui s'offre à nous. Depuis 1967, les gouvernements successifs d'Israël ont subordonné nos objectifs nationaux à d'étroites urgences politiques, à une politique intérieure stérilisante qui nous liait les mains aussi bien chez nous qu'à l'étranger. Nous n'avons pas su élaborer un plan concernant la population arabe des territoires acquis dans une guerre qui nous avait été imposée: c'est là la grande erreur stratégique d'Israël au lendemain de la Guerre des Six Jours. Nous aurions pu nous épargner le dur et dangereux conflit que nous connaissons depuis lors si nous avions donné la Cisjordanie aux Palestiniens qui habitent la rive ouest du Jourdain. Nous aurions de la sorte désamorcé le problème palestinien actuel; au lieu de cela, nous avons imaginé des solutions qui ne sont pas viables, comme le compromis territorial ou l'autonomie, ce qui revient au même d'ailleurs¹⁶. Mais aujourd'hui s'ouvrent à nous d'immenses possibilités de renverser totalement la situation et c'est ce que nous devons accomplir dans la prochaine décennie, sous peine de disparaître en tant qu'Etat.

Dans les années 1980, l'Etat d'Israël va devoir opérer une mutation radicale de son régime politique et économique ainsi que de sa politique extérieure, pour répondre aux données nouvelles au Moyen-Orient et dans le monde entier. La perte des gisements de pétrole de Suez ajoutée à celle de l'immense potentiel en pétrole, gaz et ressources naturelles du Sinaï - égal à celui des plus riches producteurs de pétrole de la région - constitue pour nous, dans un avenir proche, un déficit énergétique qui va détruire

En ce qui concerne Israël, la distinction entre les régions acquises en 1967 et les territoires qui les prolongent, ou les zones acquises en 1984, n'a jamais eu aucun sens pour les Arabes, et s'est maintenant effacée pour nous aussi. Il faut voir le problème dans son ensemble, sur la base de la situation depuis 1967. Quelle que soit la situation politique, ou la situation militaire dans l'avenir, il faut qu'il soit clair que le problème des Arabes autochtones ne recevra de solution que lorsqu'ils reconnaîtront que la présence d'Israël dans les zones de sécurité jusqu'au Jourdain et au-delà constitue pour nous une nécessité vitale dans l'ère nucléaire que nous devons vivre maintenant. Nous ne pouvons plus vivre avec trois quarts de la population juive concentrée dans une zone caillière, particulièrement vulnérable à l'âge nucléaire.

Il faut désormais disperser les populations, c'est un impératif stratégique. Faute de cela nous ne pouvons survivre, quelle que soient les frontières. La Judée. La Samarie. La Galilée sont nos seules garanties d'existence nationale; et si nous ne nous imposons pas de façon à être majoritaire dans les zones montagneuses, nous ne gouvernerons pas le pays: nous y vivrons comme les corymbes qui perdirent ce pays - un pays qui d'ailleurs n'est pas le leur, dans lequel ils étaient des étrangers. Notre but premier, le plus essentiel aujourd'hui, est de rééquilibrer le pays sous le triple aspect de géographique, stratégique, économique. Il faut coloniser tout le versant de la montagne qui s'étend depuis Birshéba jusqu'en Haute Galilée; c'est un objectif essentiel de notre stratégie nationale: coloniser la montagne qui jusqu'à présent est vide des Juifs.⁽¹⁰⁾

La réalisation de nos objectifs sur le front est dépend de la réalisation de cette stratégie intérieure. La transformation de notre structure politique et économique constitue la clé d'une mutation complète qui nous permettra de mettre en œuvre la stratégie en question. Nous devons passer d'une économie centralisée dans laquelle le gouvernement est trop étroitement impliqué, à une économie de marché concurrentielle et libre. En même temps, nous devons nous affranchir de notre dépendance et développer une véritable infrastructure économique, protectrice. Si nous ne nous montrons pas capables d'opérer cette opération par notre seule volonté, notre seule libre entreprise, alors les forces, économiques, politiques, énergétiques à l'œuvre dans le monde, et notre propre isolement, nous y contraindront. A notre point de vue militaire, stratégique, le monde occidental dominé par les États-Unis est incapable de résister aux pressions exercées par l'U.R.S.S. dans le monde; Israël ne doit donc compter que sur ses propres forces dans les années 80, sans aide extérieure, militaire ou économique; cela, nous en sommes capables aujourd'hui, sans compromis⁽¹¹⁾. Une rapide évaluation du monde entraînera aussi une transformation de la condition des Juifs dans le monde; Israël ne sera plus pour eux un dernier recours mais le seul choix de survie possible. Nous ne pouvons pas tabler sur fait que les communautés juives américaines, européennes, d'Amérique latine survivront sans leur forme actuelle⁽¹²⁾.

Nous continuerons de vivre dans ce pays, aucune puissance au monde ne peut nous en chasser, ni par la force ni par la ruse (méthode de Sadat). En dépit des difficultés créées par un traité de paix mal inspiré et le problème des Arabes israéliens et de ceux des territoires, nous devons pouvoir résoudre toutes ces questions dans un avenir d'otes et déjà prévisible.

Le front ouest qui à première vue semble poser de problème, est en fait plus simple que le front est, théâtre récent des événements les plus retentissants. La décomposition du Liban en cinq provinces préfigure le sort qui attend le monde arabe tout entier, y compris l'Égypte, la Syrie, l'Irak et toute la péninsule arabe; au Liban c'est déjà un fait accompli. La désintégration de la Syrie et de l'Irak en provinces ethniquement ou religieusement homogènes, comme au Liban est l'objectif prioritaire d'Israël, à long terme, sur son front est; à court terme, l'objectif est la dissolution militaire de ces États. La Syrie va se diviser en plusieurs États, suivant les communautés ethniques, de telle sorte que la côte deviendra un État alaouite chiite; la région d'Alep, un État sunnite; à Damas, un autre État sunnite hostile à son voisin du nord; les Druzes constitueront leur propre État, qui étendra sur notre Golan peut-être, et en tout cas dans le Haourân et en Jordanie du Nord. CET État garantira la paix et la sécurité dans la région, à long terme; c'est un objectif qui est dès à présent à notre portée⁽¹³⁾.

L'Irak, pays à la fois riche en pétrole, et en proie à de graves dimensions internes, est un terrain de choix pour l'action d'Israël. Le démantèlement de ce pays nous importe plus encore que celui de la patrie. L'Irak est plus fort que la Syrie; à court terme, le pouvoir irakien est celui qui menace le plus la sécurité d'Israël. Une guerre entre l'Irak et la Syrie ou entre l'Irak et l'Iran désintégrera l'État irakien avant même qu'il ne puisse se préparer à une lutte contre nous. Tout conflit à l'intérieur du monde arabe nous est bénéfique à court terme, et précipite le moment où l'Irak se divisera en fonction de ses communautés religieuses, comme la Syrie et le Liban. En Irak, une distribution en provinces selon les ethnies et les religions peut se faire de la même manière en Syrie du temps de la domination ottomane. Trois États - ou davantage - se contenteront autour des trois villes principales Bassorah, Bagdad et Mossoul; et les régions chiites du sud se sépareront des sunnites et des Kurdes du nord. L'actuel conflit irano-irakien peut radicaliser cette polarisation.

La péninsule arabe tout entière est menacée de désintégration sous les pressions extérieures et intérieures. Ce processus est particulièrement inévitable en Arabie Saoudite, soit qu'elle conserve sa puissance économique fondée sur le pétrole, soit que celle-ci aille décroissant. La structure politique actuelle du pays annonce des luttes internes et la désintégration finale⁽¹⁴⁾.

La Jordanie, elle, est un objectif stratégique à court terme. En effet, une fois terminé le trop long règne du roi Hussein, remplacé par un pouvoir palestinien, le pays se désintégrera naturellement et ne constituera plus une menace pour l'avenir d'Israël.

La Jordanie ne peut plus survivre longtemps dans sa structure actuelle, et la politique d'Israël, soit militaire, soit diplomatique, doit viser à liquider le régime en Jordanie et transférer le pouvoir à la majorité palestinienne. Ce changement de régime en Jordanie résoudra le problème des territoires cisjordanien à forte populations de ces Arabes par la guerre ou par les conditions du paix, il devra y avoir déportation des populations de ces territoires, et un strict contrôle économique et démographique - seuls garants d'une complète transformation de la Cisjordanie comme de la Transjordanie. A nous de tout faire pour accélérer ce processus et le faire aboutir dans un proche avenir. Il faut rejeter le plan d'autonomie et toute proposition de compromis, de partage des territoires; étant donné les projets de l'O.L.P. et des Arabes israéliens eux-mêmes⁽¹⁵⁾. (voir le plan de Shefar'am). Il n'est plus possible de laisser se perpétuer ici la situation actuelle sans séparer les deux mutations les Arabes en Jordanie et les Juifs en Cisjordanie. Il n'y aura de véritable coexistence pacifique dans ce pays que lorsque les Arabes auront compris qu'ils ne connaîtront ni existence ni sécurité qu'une fois établie la domination juive depuis le Jourdain jusqu'à la mer. Ils n'auront une nation propre et la sécurité qu'en Jordanie⁽¹⁶⁾.

- la résolution 242 devant le Conseil de sécurité, croyant Israël toujours disposé à restituer les territoires. A ce moment il était déjà trop tard pour changer la position des Etats - Unis et la politique d'Israël. Ceci menait aux accords de paix sur la base de la résolution 242, comme ils furent par la suite conclus à Camp David. Voir Yitzhak Rabin, *Polkas Sherut* (Ma'ariv, 1979) pp. 226 - 227.
- (11) Le président du Comité pour l'extérieur et la défense, le professeur Moshe Arens, dit dans une interview (Ma'ariv, 3/10/80) que le gouvernement israélien n'a pas su préparer un plan économique avant les accords de Camp David, et a été surpris par le coût de l'accord, alors que déjà d'abord les négociations, il était possible d'en calculer le prix élevé, et d'évaluer la grave erreur de n'avoir pas préparé la paix sur le plan économique. L'ancien ministre du Trésor, Yigal Horowitz, a déclaré que, n'étant le retrait d'Israël des terrains pétroliers, sa balance des paiements aurait été positive (17/9/80). Le même Horowitz avait dit, deux ans auparavant, que le gouvernement d'Israël - dont il s'était retiré - s'était passé lui-même la corde autour du cou. Il faisait allusion aux accords de Camp David (Ha'aretz, 3/11/78). Durant toutes les négociations, on ne consulta ni expert ni conseiller économique, et le Premier ministre lui-même, qui n'est pas un économiste, committ l'erreur de demander aux Etats - Unis un prêt plutôt qu'un don, dans le souci de préserver tant le respect d'Israël pour lui-même, que l'estime des Etats - Unis. Voir Ha'areiz, 5/1/79, Jerusalem Post, 7/9/79. Le Professeur Asaf Razin, ancien haut conseiller auprès du Trésor, a durement critiqué la façon dont été conduites les négociations: voir Ha'aretz, 5/5/79, Ma'ariv, 7/9/79. En ce qui concerne les gisements pétroliers et la crise de l'énergie en Israël, voir l'interview de M. Eltan Eisenberg, conseiller du gouvernement en la matière, Ma'ariv Weekly, 12/12/78. Le ministre de l'Energie, qui a personnellement signé les accords de Camp David, et l'évacuation de Sdeh Alma, a depuis souligné à plusieurs reprises la précarité de notre situation du point de vue des ressources en pétrole. Voir Yediot Aharonot, 20/7/79. Le ministre de l'Energie Modai a reconnu que le gouvernement ne l'a nullement consulté sur la question du pétrole durant les négociations de Camp David et de Blair House. Voir Ha'aretz, 22/8/79.
- (12) De nombreuses sources font état d'un accroissement du budget pour l'armement en Egypte, et, en temps de paix, du projet de consacrer une plus grande part du budget à l'armée qu'aux dépenses sociales - celles - là mêmes qui avalent, disait - on, imposé la signature du traité de paix. Voir à ce sujet l'ancien Premier ministre Mamduh Salem dans une interview du 18/12/77. Le ministre du trésor égyptien, dans une interview du 25/7/78 et le journal Al - Akhbar, le 2/12/78, déclaraient ouvertement qu'en dépit de l'état de paix, le budget militaire avait la priorité absolue. De même, l'ancien Premier ministre Mustafa Khalil professait la même doctrine dans son programme de gouvernement, présenté devant le parlement le 25/11/78. Voir la traduction anglaise ICA, FBIS du 27 nov, pp. D 1 - 10, 1978. Selon ces sources, les crédits militaires égyptiens ont augmenté de 10% de 1977 à 1978, et sont encore en progression. Selon les saoudiennes, les Egyptiens auraient l'intention d'augmenter leur budget militaire de 100% dans les deux années qui viennent. (Ha'aretz, 19/2/79; Jerusalem Post, 14/1/79).
- (13) La plupart des commentateurs se montrent sceptiques quant à la capacité de l'Egypte de reconstruire son économie dans l'année et même jusqu'en 1982. Voir Economic Intelligence Unit, supplément 1978, République arabe d'Egypte; E. Kaobky, «Recent Economic Development in the Middle East» (Evolution récente de l'économie au Moyen - Orient), Occasional Papers, The Shiloah Institution, juin 1977; Kanovsky, «The Egyptian Economy Since the Mid Sixties, The Micro Sectors» (L'économie égyptienne depuis le milieu des années soixante, les micro - secteurs), Occasional Papers, juin 1978. Robert McNamara, président de la World Bank, cité dans le Times, Londres, 24/1/78.
- (14) Voir l'étude parallèle faite par le Institute for Strategic Studies de Londres, et la recherche du Center for Strategic Studies de l'Université de Tel - Aviv, et celle de l'Anglais Denis Champlin, dans Military review, nov. 1979, IISS, The Military Balance 1979 - 1980 (L'équilibre militaire CSS, Security, Arrangements in Sinai... (Plan de sécurité dans le Sinai...), de Brig. Gen. (Res) A Shalev, n° 3 O CSS, The Military Balance and the Military Options after the Peace Teratment with Egypt (L'équilibre militaire et les choix militaires après le traité de paix avec l'Egypte), de Brig. Gen (Res.) Y. Raviv, n° 4, déc. 1978, et de nombreux comptes rendus dans la presse. Al - Hawadess, Londres, 7/3/80, Al - Watan Al - Arabi, Paris. 14/12/79.
- (15) En ce qui concerne la vie religieuse en Egypte, les relations entre coptes et musulmans, voir la série d'articles publiés dans le Journal Koweltien Al - Qabas, 15/9/80. Sur des troubles

- (1) Cet article envoyé à la Revue d'Etudes palestiniennes par Israël Shahak est paru dans Kivunim (Orientations), numéro 14, février 1982; revue publiée par le Département de la Propagande / Organisation sioniste mondiale, Jérusalem. L'auteur, Oded Yinnon, est - un journaliste et ancien fonctionnaire du ministère israélien des Affaires étrangères.
- (1) American Universities Field Staff. Rapport N° 33, 1979. Selon cette recherche, la population mondiale sera de six milliards en l'an 2000. La population mondiale se décompose aujourd'hui comme suit: Chine, 958 millions; Inde, 633 mil.; URSS, 261 mil.; Etats - Unis, 218 mil.; Indonésie, 140 mil.; Brésil et Japon, 110 mil. chacun. Selon d'autres chiffres fournis par le Fonds des Nations Unies pour la Population du 1980, il y aura en l'an 2000, cinquante villes de plus de cinq millions d'habitants. La population du Tiers Monde représentera alors 80% de la population mondiale. Par contre, selon Justin Black welder, chef de Bureau du Recensement des Nations Unies, la population mondiale n'atteindra pas 6 milliards, en raison de la sous - alimentation.
- (2) La politique nucléaire soviétique se trouve bien résumée dans l'ouvrage de deux soviétologues américains, Joseph D. Douglas et Amoretta H. Hoerber, Soviet Strategy for Nuclear War (Stratégie soviétique pour une guerre nucléaire), Stanford, Ca. Hoover Inst. Press, 1979. En Union soviétique, des centaines d'articles et de livres paraissent chaque année, exposant en détail la doctrine soviétique concernant la guerre nucléaire. Beaucoup de ces documents sont traduits en anglais et publiés par USAF (US Air Force), Marxism Leninism on war and the Army. Soviet View, (Le marxisme léninisme, la guerre et l'armée: La doctrine soviétique), Moscou, 1972. USAF, The Armed Forces of the Soviet State, par le maréchal A. Gercko. (Les forces armées de l'Etat soviétique dans le livre qu'il a publié à Moscou en 1982: Military Strategy, Soviet Doctrine and Concepts. (La stratégie militaire, doctrine et conceptions soviétiques) New York. Praeger, 1963.
- (3) On peut se former une idée des prophètes soviétiques dans plusieurs parties du monde grâce au livre de Douglas et Hoerber, cité ci - dessus, note 2. On trouvera un supplément d'information dans l'article de Michael Morgan, «USSR's Minerals as Strategic Weapon in the Future» dans Defense and Foreign Affairs, (Les ressources minières de l'URSS, arme stratégique pour l'avenir, Washington D.C. déc. 1979).
- (4) Amiral Sergel Gorchkov, The Power and the States, (Puissance maritime et Etat), Morgan; Londres, 1979. Général Georges S. Brown (USAF) CS, Statement to the Congress of the Defense Posture of the United States for fiscal year 1979 (Déclaration au Congrès sur situation de la défense des Etats - Unis pour l'année budgétaire 1979), p. 103, National Security Council, Review of non fuel Mineral Policy, Washington D.C., 1979, Drew Middleton, New York Times, 15/9/79. Time, 21/1/80.
- (5) Elle Kedourie, «The End of the Ottoman Empire» (La fin de l'Empire ottoman), Journal of Contemporary History, vol. 3, n° 4, 1968.
- (6) Discours de Sadate, 1/5/80, Arab Press Service, Beyrouth, Nicosie, 25/6, 2/7.
- (7) Loc. cit.
- (8) Al - Thawra, Syrie, 20/12/79. Al - Ahram, 30/12/79. Al - Baas, Syrie, 6/5/79. Statistiques: 55% des Arabes ont vingt ans, ou moins; 70% des Arabes vivent en Afrique, 55% des Arabes moins de quinze ans travaillent; 33% vivent zone urbaine. Oded Yinnon, «Egypt's Population Problem» (Le problème démographique de l'Egypte), The Jerusalem Quarterly, n° 15, printemps 1980.
- (9) E. Kanovsky, «Arab Have and Have Not» (Possédants et déshérités arabes), The Jerusalem Quarterly, n° 1, automne 1976, Al - Baas, Syrie, 6/5/79.
- (10) Dans son livre, l'ancien Premier ministre Yitzhak Rabin a dit que le gouvernement israélien est le véritable responsable de la politique américaine au Moyen - Orient, après 1967, tant en raison de son indécision quant à l'avenir des territoires que de l'incohérence de ses positions, puisque c'est ce gouvernement lui-même qui a créé les conditions de la résolution 242, en douze ans plus tard, celles de accords de Camp David et du traité de paix avec l'Egypte. Selon Rabin, le 19 juin 1967, le président Johnson envoya une lettre au Premier ministre Eshkol, dans laquelle il n'avait pas question de retrait des nouveaux territoires: mais exactement le même jour, le gouvernement décida de restituer les territoires en échange de la paix. Après les résolutions arabes de Khartoum, du 1^{er} septembre 1967, le gouvernement changea d'avis, sans en faire part aux Etats-Unis, qui continuèrent à soutenir

فهرس الكتاب

الصفحة

المواد

٥	الاهداء
٧ - ١٩	الفصل الاول: مضمون الاتفاقية وابعادها
١٨ - ٢٠	البحث الثاني: طبيعة اسرائيل العدوانية والكولونيالية
٢٠ - ٢١	- الاعتداءات الانتقامية على قرى ومدن حدودية
٢١ - ٢٢	- الاعتداءات ضد الحكومات الوطنية
٢٢ - ٢٢	- اغتصاب اراضي الحدود ومياه الاردن
٢٢ - ٢٥	- حروب العدوان
٢٦ - ٢٧	البحث الثالث: جنوب لبنان والاطماع الاسرائيلية
٢٨ - ٣٢	- الوضع الراهن في الجنوب في ظل الاحتلال
٣٣ - ٣٧	- اهتمامات القوى الشعبية والغاء اسرائيل لدور المؤسسات الرسمية
٣٨ - ٣٩	- تعميق التناقضات بين الطوائف
٣٩ - ٤٠	- التضيق ومحاولة القضاء على التيارات الوطنية

- économiques et sociaux, voir le Journal saoudite *Al - Rlad*, 20 - 24, 80, 13 - 17. L'auteur anglais Irene Beeson analyse l'antagonisme coptes / musulmans: Irene Beeson, *Guardian*, Londres, 24/6/80. Voir également Desmond Stewart, *Middle East International*, Londres 6/6/80. Pour d'autres témoignages, voir Pamela Ann Smith, *Guardian*, Londres, 24/12/79; Jerome, *The Christian Science Monitor*, 27/12/79, et *Al - Dastour*, Londres, 15/10/79, *El Kafah El Arabi*, 15/10/79.
- (16) *Arab Press Service*, Beyrouth, 6 - 13/8/80. *The New Republic*, 16/8/80, *Der Spiegel*, cité dans *Ha'aretz*, 21/3/80 et 30/4 - 5/5/80. *The Economist*, 22/3/80; Robert Fisk, *Times*, Londres, 26/3/80. Ellsworth Jones, *Sunday Times*, 30/3/80.
- (17) J.P. Peroncell Hugoz, *Le Monde*, Paris, 28/4/80. Dr. Abbas Kelidar, *Middle East Review*, Été 1979. *Conflict Studies ISC*, Juillet 1975. Andreas Kolschitter, *Die Zeit (Ha'aretz)*, 21/9/79. *Economist Foreign Report*, 10/10/79, *Afro - Asian Affairs*, Londres, Juillet 1979.
- (18) Arnold Hottinger, «The Rich Arab States in Trouble» (Les riches Etats arabes ont des difficultés), *The New York Report*, 5/11/79, et *Al - Ahram*, 9/11/79, *Al - Nahar Al - Arabi wa Al - Duwall*, Paris 7/9/79. *Al - Hawadess*, 9/11/79, David Hakham, *Monthly Review*, IDF, Janv, févr. 79.
- (19) En ce qui concerne la politique et les problèmes de la Jordanie, voir *Al - Nahar Wa Al - Duwall*, 30/4/79, 2/7/79. Prof. Eli Dadouri, *Ma'ariv*, 8/6/79. Prof. Tanter, *Davar*, 12/7/79. A. Safdi, *Jerusalem Post*, 31/5/79. *Al - Watan Al - Arabi*, 28/10/79. *Al - Qabas*, 19/11/79. Rami Huri, *The Middle East Economist Foreign Report*, 13/10/79. *Strategic Middle East and Africa*, 7/1/79 et août 80. Sur les positions de l'O.L.P., Voir: les résolutions du 4^e Congrès du Fatah, Damas, Août 1980. Le programme Shefar am des Arabes israéliens a été publié dans *Ha'aretz*, 24/9/80, et dans *Arab Press Report*, 18/6/80. Yossef Zuriel, *Ma'ariv*, 12/1/80. Quant aux positions de l'O.L.P. envers Israël, voir Shlomo Gazit, *Monthly Review*, Juillet 1980. Hani Al Hasan, dans une interview, *Al - Rai Al - Am*, Koweït, 15/4/80. Avi Plaskov, «The Palestinian Problem» (Le problème palestinien), *Survival*, ISS, Londres, Janv - févr. 1978. David Gutman, «The Palestinian Myth», (Le «mythe» palestinien), *Commentary*, Ct. 1975. Bernard Lewis, «The Palestinians and the PLO» (Les Palestiniens et l'O.L.P.), *Commentary*, Janv. 1975, *Monday Morning*, Beyrouth, 18 - 21/8/80, *Journal of Palestine Studies*, hiver 1980.
- (20) Professeur Yuval Neeman. «Samaria - The Basis for Israël's Security» (La Samarie garant de la sécurité d'Israël), *Ma'arah hor* 272 - 273, Mai - juin 1980. Ya'akov Hasdal, «Peace, the Way and the Right to Know» (La paix, la façon et le droit de savoir), *Dvar Hashavua*, 23/2/80. Haron Yariv, «Strategic Depth - An Israeli Perspective» (La profondeur stratégique, perspective israélienne), *Ma'arakhot* 270 - 271, octobre 1979. Yitzhak Rabin, «Israel's Defence Problems in the Eighties» (Les Problèmes de défense d'Israël dans les années 1980), *Ma'arakhot*, octobre 1979.
- (21) Zora Zohar, *In the Regime's Pillars* (Dans l'étau du régime), Shikmona, 1974. Motti Heinrich, *Du We ave a Chance in Israël, Truth versus legend* (Avons - nous notre chance en Israël? La réalité opposée à la légende), Reshafim, 1981.
- (22) Henry Kissinger, «The Lessons of the Past» (Les leçons du passé), *The Washington Review*, vol. 1, Janv. 1978. Arthur Ross, «OPEC's Challenge to the West» (Le défi de l'OPEP à l'Occident), *The Washington Quarterly*, hiver 1980. Walter Levy, «Oil and the Decline of the West» (Le pétrole et le déclin de l'Occident), *Foreign Affairs*, été 1980. «Special Report - Our Armed Forces - Ready or Not» (Rapport spécial: nos forces armées sont - elles prêtes ou non?). *US News and World Report*, 10/10/77. Stanley Hoffman, «Reflections on the Present Danger» (Réflexions sur le danger actuel), *The New York Review of Books*, 6/3/80. Leopold Lavedez, «The Musings of SALT» (Les illusions des accords Salt), *Commentary*, sept. 79. Nordman Podhoretz, «The present danger» (Le danger actuel), *Commentary*, mars 1980. Robert Thacker, (Oil and American Power Six Years Later) (Le pétrole et le pouvoir américain six ans plus tard), *Commentary*, sept. 79. Norman Podhoretz, «The Abandonment of Israël» (L'abandon d'Israël), *Commentary*, juil. 1979. Elie Kedourie, «Misreading the Middle East» (Erreur d'interprétation au Moyen - Orient), *Commentary*, juil. 1979.
- (23) Selon les chiffres publiés par Ya'akov Karoz, *Yedior Aharonot*, 17/10/80, les incidents antisémites advenus dans le monde en 1979 ont été deux fois plus nombreux qu'en 1978. En Allemagne, France et Grande - Bretagne, ils ont été infiniment plus nombreux. On note une augmentation de ces incidents également aux Etats - Unis. Sur le nouvel antisémitisme, voir L. Talmon, «The New Anti Semitism» (Le nouvel antisémitisme), *The New Republic*, 18/9/76. Barbara Tuchman, «They Poisoned the Wells» (Ils ont empoisonné les puits), *News week*, 3/2/75.

الفصل الثاني: الاقتصاد الاسرائيلي	
البحث الاول: الجذور التاريخية للاقتصاد الاسرائيلي ٤٢ - ٤١	
- الاطار السياسي ١٩٤٨ - ١٩١٨ ٤٥ - ٤٢	
- الجمعية اليهودية للاستعمار بفلسطين - ييكا ... ٤٦ - ٤٥	
- صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار ليمتد ٤٦ - ٤٦	
- الصندوق القومي اليهودي كيرن كايسيت	
لاسرائيل ليمتد ٤٧ - ٤٦	
- الصندوق الفلسطيني التأسيسي كيرن هايسود ليمتد ٤٧ - ٤٧	
- الاتحاد العام للعمال اليهود في فلسطين / هستدروت ٤ - ٤٨	
- المستعمرات الزراعية - كيوتز ٥٢ - ٤٨	
- الاحزاب السياسية اليهودية في فترة الانتداب .. ٥٢ - ٥٣	
- السكان ٥٦ - ٥٣	
البحث الثاني: بنية الاقتصاد الاسرائيلي ٥٨ - ٥٧	
- الثروة البشرية والسكان ٦٣ - ٥٨	
- الموارد الطبيعية والارض، والزراعة ٦٧ - ٦٣	
- الصناعة والتعدين ٦٩ - ٦٧	
- التجارة الخارجية الصادرات والواردات ٧٠ - ٦٩	
- البنية التحتية ٧١ - ٧٠	
البحث الثالث: سمات الاقتصاد الاسرائيلي ٨١ - ٧١	
الفصل الثالث: الاقتصاد اللبناني	
البحث الأول: الجذور التاريخية للاقتصاد اللبناني ٨٦ - ٨٣	
البحث الثاني: بنية الاقتصاد اللبناني ٨٨ - ٨٧	

- الموارد البشرية أو السكان ٨٩ - ٨٨	
- الموارد الطبيعية: الارض والمياه والزراعة ٩١ - ٨٩	
- الصناعة والتعدين ٩٣ - ٩١	
- التجارة الخارجية: الصادرات والواردات ٩٧ - ٩٣	
- السمات الرئيسية للاقتصاد اللبناني ١٠٢ - ٩٨	
الفصل الرابع: خطر العلاقات المرتقبة على الاقتصاد الوطني	
البحث الاول: أزمة اسرائيل الاقتصادية ١٣٨ - ١٠٣	
- مدى استعمال الموارد والمرافق الداخلية وأرهاقها	
وتكاليفها ١١٦ - ١٠٤	
- العبء المالي على المكلف الاسرائيلي ١١٧ - ١١٦	
- التضخم النقدي وفوضى الاسعار ١٢٣ - ١١٧	
- الدعم الخارجي والعجز المتمادي	
في ميزان المدقوعات ١٣٨ - ١٢٣	
البحث الثاني: الاخطار الحقيقية على الاقتصاد الوطني ... ١٥٣ - ١٣٩	
- مخاطر العلاقات في المدى القريب ١٤٣ - ١٤١	
- مخاطر العلاقات في المدى البعيد ١٤٧ - ١٤٣	
- على صعيد الصناعة ١٤٧ - ١٤٧	
- على صعيد الزراعة والري والثروة المائية ١٤٩ - ١٤٨	
- على صعيد الخدمات والتجارة والمصارف ١٥٠ - ١٤٩	
خاتمة: ١٥٣ - ١٥١	
هوامش:	
- النص الحرفي للاتفاقية ١٨٠ - ١٥٧	

- احتفالات التوقيع على الاتفاقية في خلدة وكريات شمونة ١٨١ - ٢٠٠
- كلمة وزير خارجية لبنان ايلي سالم أمام المجلس النيابي عن الاتفاق مع اسرائيل ٢٠١ - ٢٢٧
- مذكرة لقاء زغرتا ٢٢٩ - ٢٣٣
- أهم المؤشرات الاقتصادية الاسرائيلية في جداول بيانية ١٩٦٦ - ١٩٦٩ ٢٣٤ - ٢٦٠
- جدول بياني بالاعتداءات الاسرائيلية على لبنان ١٩٧٥ - ١٩٨٢ ٢٦١ - ٢٨٣
- إستراتيجية اسرائيل للسنوات ١٩٨٠ / ٨١ / ٨٢ / ٨٣ .. الخ للكاتب الاسرائيلي أوديد ايون ٢٨ - ٢٩٤
- فهرس الكتاب ٢٩٥ - ٢٩٨

هذا الكتاب

هذا الكتاب الذي نضعه بين ايديكم، يتناول في محاولة جريئة، قام بها الكاتب الاستاذ محمد زكريا عيتاني الاتفاقية اللبنانية الاسرائيلية من جوانبها الاقتصادية، مع دراسة علمية لمضمونها واهدافها ونصوصها، منوها الى خطرها على الاقتصاد اللبناني في المدين القريب والبعيد، والى اطاع الكيان الصهيوني التاريخية التوسعية للهيمنة وابتلاع الاقتصاد اللبناني ومصادرة دورة التاريخي في المنطقة ولاستعماله كرأس جسر تعبر عليه البضائع والسلع الاسرائيلية الى الداخل العربي.

وتأتي اهمية الكتاب، انه كان سباقا في اقتحام هذا الجانب من الصراع مع الصهيونية على مستوى القطر اللبناني، وذلك في القائه اضواء جادة ومقارنة احصائية على الاقتصاديين الاسرائيلي واللبناني على الصعيد الزراعي والصناعي والتجاري، كي يخلص الى تحديد ازمة اسرائيل الاقتصادية التي تعود في جانب كبير منها الى الطوق العربي المفروض عليها.

ويوضح الكتاب باسلوب علمي في عرضه لجوانب الاقتصاديين الاسرائيلي واللبناني، انه بالقدر الذي يرتاح فيه الاقتصاد الاسرائيلي من خلال اتفاقية ١٧ ايار تتعرض اقتصاديات لبنان للخطر والابتلاع والهيمنة من قبل اقتصاد العدو.

وانه المحاولة الاولى التي تتناول الموضوع بشكل متكامل، لعله يكون المحاولة الفاتحة لسلسلة من الابحاث التي تتعرض لكافة وجوه اساليب التطبيع التي يحاول العدو فرضها على لبنان وعلى اقطار عربية اخرى.